

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والثلاثون — العدد الثالث — سبتمبر ١٩٩٦

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رقم بريدى ١١٥٦١

اهداءات ٢٠٠١

أ.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر. ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :

  المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،

  المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر،

  رقم بريدى ١١٥٦١ .

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : عرض كتب

المجلد الثالث والثلاثون — العدد الثالث — سبتمبر ١٩٩٦

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٦

رقم الإيداع ١٦٥/١٩٩٦

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

استطلاع رأى عينة من النخبة
فى مشروع قانون العمل الموحد *

نجوى خليل **

يقوم هذا المقال على استطلاع رأى عينة من النخبة المهتمة بقضايا القانون ودوره فى المجتمع ، بهدف تحديد آرائهم فى مشروع قانون العمل ، وإيضاح مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على التعديلات المقترحة والآراء البديلة مقارنة بالقانون المطبق حاليا ، مع إبراز أسباب الموافقة أو الرفض . والغرض هو المساهمة فى ترشيد التشريع .

مقدمة

هناك منهجان لدراسة القانون ، أولهما هو المنهج التقليدى ، الذى يتمثل فى الشرح على المتن ، والتحليل القانونى النظرى والاستناد إلى السوابق القضائية . وقد ورد فى هذا السياق أن الدراسات القانونية فى مصر ، بل وعملية التشريع نفسها ، يغلب عليها الدراسة القاعدية ، أى دراسة النص القانونى وشرحه وتحليله ، بالقيام بمجموعة من عمليات الإستدلال المنطقى المجرد ،

* قام بإجراء هذا الاستطلاع قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، بإشراف الدكتورة نجوى خليل ، وعضوية الدكتورة سحرحافظ ، وهبة جمال الدين ، وعبير صالح . ومحمد عدوى ، وحسن سلامة، وشارك الأعضاء جميعا فى كافة مراحل البحث ، وقام فتحى حلمى بالعمل الإحصائى . وقامت بكتابة التقرير النهائى لهذا الاستطلاع دكتورة سحر حافظ وهبة جمال الدين .

** خبير أول ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وتقديم الفروض التقليدية ، دون دراسة الوسط الاجتماعى الذى تحكمه القاعدة القانونية . ونتج عن هذا ظهور هوة ضخمة بين التشريع والواقع ، وبين القانون والمجتمع . وانعكس ذلك كله فى كثرة التعديلات التشريعية على نحو يكشف عجز المشرع عن فهم الواقع الاجتماعى [1] .

ويتمثل المنهج الثانى لدراسة القانون فى المنهج السسيولوچى ، الذى يرتكز على مبادئ علم الاجتماع القانونى ، ويدرس القانون فى اطار البناء الاجتماعى بما يتضمنه من تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وسنستعرض أبرز جوانب استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل ، اعتمادا على المنهج الثانى ، وفى ضوء نظريات ومبادئ علم الاجتماع القانونى .

من دراسة التراث العلمى فى مجال علم الاجتماع القانونى ، تبين لنا أن هناك اتفاقا بين علماء الاجتماع والقانون على نطاق ميدان علم الاجتماع القانونى ، مما أدى إلى توجيه الباحثين إلى الاهتمام بإجراء البحوث الميدانية وقياسات الرأى بخصوص القضايا والموضوعات التى تقع فى نطاق هذا العلم ، على أساس أن القانون ظاهرة متصلة بظواهر أخرى . وتعد دراسة القانون من هذا المدخل تمهيدا للتوصل إلى أكثر الصيغ القانونية ملاءمة للمجتمع ، واسهاما فى ترشيد السياسة التشريعية وعملية صياغة التشريعات .

فقياس الرأى العام ورأى النخبة فى القاعدة القانونية ، عند صياغة التشريع وقبل إصداره ، من شأنه أن يبين الثغرات التى توجد فى التشريع وجوانب القصور التى يحتمل أن تظهر عند تطبيقه فى الواقع الاجتماعى ، وبالتالى الآثار الاجتماعية المحتملة التى تنتج عن تطبيقه .

وهنا نشير إلى التفرقة بين "المشرع الظاهر" ، الذى يحق له إصدار القوانين وفقا للدستور والقوانين ، و"المشرع الباطن" ، وهو يتمثل فى جماعات الضغط والقوى الاجتماعية التى تقف في العادة وراء سن القوانين والتشريعات .

ومما لاشك فيه أن النخبة المهتمة بالقانون والتشريع يبرز دورها فى صياغة القاعدة القانونية وعدم الاكتفاء بتفسير النص القانونى بعد أن يضعه المشرع ، بالإضافة إلى إبداء الرأى في نص قد يحتاج إلى رفع اللبس عنه من ناحية ، والعمل على معاونة المشرع وتأصيل الأحكام القانونية فى ضوء المصالح الاجتماعية التى يقف المشرع لحمايتها من ناحية أخرى [٢] .

ومثل هذه القياسات تجنب واضعى السياسة التشريعية إعداد مشروعات القوانين عن طريق رجال القانون دون الاستفادة من خبرات علماء العلوم الاجتماعية .

وقد قدر قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أهمية قياس الرأى فى مشاريع القوانين التى تثير جدلا أو خلافا فى المجتمع . ففى التسعينيات - على سبيل المثال - اهتم القسم بإجراء استطلاع لرأى النخبة من ناحية ، وأطراف العلاقة الإيجارية من ناحية أخرى ، حول مقترحات تعديل قانون العلاقة الإيجارية في الأراضى الزراعية ، كما أجرى استطلاعا لرأى الجمهور فى مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن .

واهتم الباحثون بالقسم بإجراء استطلاعات للرأى تدخل في ميدان علم الاجتماع القانونى ، منها استطلاع أجرى بالاشتراك مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، وهو استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها . كما قام باستطلاع رأى عينة من رجال القضاء والمحامين وحالات من طالبى المساعدة فى المساعدة القانونية لغير القادرين ماليا. وكان ذلك فى إطار اهتمام المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بترشيد التشريع المصرى فى شأن المساعدة القانونية .

وفى إطار الاهتمام باستخدامات علم الاجتماع القانونى ، وترشيد التعديلات التشريعية لبعض أحكام قانون العمل ، فقد حرصنا على إجراء استطلاع رأى لعينة من النخبة فى مشروع قانون العمل الذى تم إعداده ليحل محل قانون العمل الحالى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وسائر التعديلات التى طرأت عليه . وذلك بهدف تحديد رأى نخبة من المتخصصين (فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمه لحقوق العمال والتزاماتهم) من حيث موافقتهم أو عدم موافقتهم على نصوص مشروع القانون المقترح ، وأسباب الموافقة أو الرفض ، وتصوراتهم المقترحة .

اولا : مناخ الراى وصنع القاعدة القانونية

نرى لزاما علينا أن نستعرض الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يتسم بها المجتمع المصرى فى التسعينيات ، وبالأحرى كشف "مناخ الرأى" بصدد موضوع القياس فى زمن إجراء هذا الاستطلاع .

إن هناك اتفاقا بين القوى الفكرية والسياسية فى المجتمع المصرى على عدم الرضا عن الأداء الداخلى ومستوى الإنجاز فى ميدان العمل ، والعمل الاقتصادى بخاصة ، وعلى أن النهوض ينبغى أن يعتمد أساسا على أبناء البلاد أنفسهم . وقد رصدت مجموعة من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التى من شأنها أن تعوق الانطلاق الاقتصادى ، نذكر منها ما يعنينا فى موضوع الاستطلاع ، وهى : تدنى أخلاقيات العمل ، والافتقار إلى المرونة التنظيمية ،

والحوافز السلبية للإنتاج - الصناعى بخاصة - وانخفاض مستوى الإدارة الاقتصادية الحديثة ، والافتقار إلى السياسة الاقتصادية الكلية ، ونزيف العقول الذى حرم مصر من بعض أفضل أبنائها ، وضعف وسلبية القدوة ، وانتشار الفساد ، وإهدار العدالة التوزيعية ، وعدم توظيف الإبداع التكنولوجى لتحسين إنتاجية العمل ، وانخفاض مستوى الفعالية أو العائد من توظيف الإمكانيات المتاحة ، وسوء التنظيم ، وازدياد النزعة البيروقراطية . ومما يؤسف له أن يحدث هذا فى الوقت الذى تلتزم الدولة فيه بسياسة "الانفتاح" ، وتركز على تحسين البنية الأساسية ، وتنفذ عددا من المشروعات القومية الكبرى (٣) .

ولاشك أن ما يمر به المجتمع المصرى من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية له تأثيره على النسق القيمى بوجه عام ، وعلى مسيرة المجتمع . كما أن واقع وطبيعة التفاعلات السياسية هى التى تؤدى لإصدار القوانين ، وإجراء تعديلات على بعضها ، بما يحقق السياسات المطلوبة لتنمية المجتمع .

وقد أوضحت بعض الدراسات عن التطور السياسى فى مصر أن الاصلاح الاقتصادى فى مصر لابد أن ينعكس سلبيا على سوق العمل ، حيث يؤدى إلى تخفيض مستوى التشغيل السائد فى الاقتصاد المصرى ، وارتفاع معدل البطالة السافرة . وهو لا يتحقق إلا فى مناخ الحرية السياسية ، إذ أنه يخلق قوى معينة لابد أن تجد ذاتها على الساحة السياسية حتى تستمر فى العمل على إحداث تنمية حقيقية (٤) .

ويحق علينا فى هذا الإطار أن نبين دور النقابات العمالية والتنظيم النقابى العمالى فى مصر ، الذى تمثل قاعدته اللجان النقابية فى المنشآت الصناعية والخدمية والزراعية ، وقمته الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . هناك فجوة واسعة بين الشكل التنظيمى للطبقة العاملة المصرية والممثلة فى التنظيم النقابى

الرسمى من ناحية ، والطبقة العاملة المصرية ككل من ناحية أخرى . فالتنظيم النقابى لا يضم سوى ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة المصرية . كما أن الحركة الاحتجاجية تزداد فى القطاع العام أكثر من القطاع الخاص والاستثمارى . ويمكن إرجاع ذلك إلى ضخامة عدد العمال فى القطاع العام ، فضلا عما يوفره الإطار التشريعى من ضمانات ضد الفصل ، بالمقارنة بعمال القطاع الخاص والاستثمارى ، الذين قد يتعرضون لفصل جماعى أو إغلاق صاحب العمل للمنشأة أو حتى تغيير النشاط . ولتفسير التصاعد فى الحركة الاحتجاجية ، يمكن افتراض وجود علاقة بين هذه الظاهرة وتبنى سياسات اقتصادية معينة واتخاذ إجراءات للإسراع بالتخصيصية . كما يمكن إرجاعها إلى سعى قيادات القطاع العام وأصحاب الاعمال فى هذه الفترة ، إلى تقليص المزايا والمنافع التى يحصل عليها العمال بقدر الإمكان نتيجة إدراكهم أن السياسات الجديدة تعبر عن سعى الدولة نحو التخلى عن دورها الاجتماعى ، وأن توازن القوى هو فى غير صالح الطبقة العاملة ، هذا إلى جانب عجز التنظيم النقابى عن الدفاع عن مصالح أعضائه والتأثير على صانع القرار .

وتجدر الإشارة إلى أن العمال لا يلجأون إلى سلاح الإضراب إلا بعد استنفاد كافة الطرق السلمية الأخرى للحصول على مطالبهم ، مثل رفع الشكاوى والتظلمات ، والسعى لتوسيط النقابة العامة ، أو طلب مقابلة الإدارة ، والتهديد بالإضراب [٥] .

وفى إطار التفاعلات التى سادت فى المجتمع المصرى فى التسعينيات ، ظهرت قضية أثارت الكثير من الجدل والخلاف ، وهى تدور حول حقوق وواجبات وأوضاع العمالة المصرية فى ضوء السياسة الاقتصادية التى تتبناها الدولة ، والتى جسد جانبا منها طرحها مشروع قانون العمل .

ولقد جرى الكثير من المناقشات والمفاوضات بين ممثلى اتحاد نقابات عمال مصر ورجال الأعمال واتحاد الصناعات ووزارتى القوى العاملة والتشغيل والتأمينات الاجتماعية قبل صياغة النصوص القانونية الخاصة بمشروع هذا القانون .

وفى النصف الثانى من عام ١٩٩٤ تم عرض المشروع بصورته الأولية على اللجنة الفنية بوزارة القوى العاملة والتشغيل ، على أن يتم عرضه على مجلس الوزراء ثم مجلس الشعب . لذا فقد قدرنا خطورة هذا المشروع ، الذى من شأنه تحديد وضع علاقات العمل المستقبلية والتأثير على كافة أطراف العملية الإنتاجية فى مصر ، وبخاصة أنه لم ينظر فى مجلس الشعب بعد .

وقد اهتمت الصحافة المصرية وفى مقدمتها : الأهرام ، والأخبار، وأخبار اليوم ، والأهالى ، والعربى ، والوفد ، والشعب ، والأحرار ، فى الفترة من يناير ١٩٩٤ إلى أواخر سبتمبر ١٩٩٥ - وهى الفترة التى انتهينا فيها من التطبيق الميدانى لهذا الاستطلاع - بإبراز كافة الأبعاد الخلافية فى القضايا التى يثيرها مشروع هذا القانون ، والتى تبلورت فى اتجاهين :

أولهما : يتخوف من المشروع ، على أساس أنه يهدد الطبقة العاملة فى مصر بإطلاق الجزاءات وإهدار حقوق العمال ، وأنه أنهى دور اللجنة النقابية بالمنشأة عندما منح سلطة اتخاذ القرار للنقابة العامة فى المفاوضة والأحزاب ، وأنه جاء استجابة لمطالب رجال الأعمال وصندوق النقد الدولى ، وأنه يرفع الحماية التشريعية عن العمال رغم تفاقم مشكلة البطالة .

أما ثانيهما : فيحرص على إبراز التصريحات الرسمية التى تنفى وجود أية أزمة بين ممثلى العمال ورجال الأعمال ، مؤكدا على أن المشروع يتضمن الضمانات التى تحقق التوازن الكامل بين حقوق وواجبات طرفى الإنتاج ، وأنه

يحقق مزايا وحقوقا للعمال لا تتوافر فى التشريعات القائمة ، مع عدم المساس بأى مزايا مكتسبة .

وقد حرصت الصحافة المصرية على إبراز مواقف الحكومة والنقابات إزاء هذا المشروع ، وأشارت إلى التعديلات التى أدخلت ومنطق كل تعديل ، وعلاقته بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وإلى جانب هذا أبرزت مشكلات تطبيق القواعد القانونية الجديدة والآثار المتوقعة لتطبيقها . وحرصت الصحافة الحزبية بخاصة على إبراز حق التقاضى للعاملين ، وحق العامل فى أن لا يكون صاحب العمل خصما وحكما فى الوقت نفسه ، وضرورة عدم إطلاق يد صاحب العمل فى فصل العامل . كما اهتمت بإبراز حق الإضراب كسلاح للعمال فى مواجهة أصحاب الأعمال وكحق اكتسبه العمال من خلال تاريخ الحركة العمالية . ورأت أن إدراجه فى مشروع قانون إنما يستهدف تقييده وانهاءه كحق. أما الصحافة القومية فقد تفادت مناقشة هذا المحور . كما أبرزت الصحافة الحزبية التناقض فيما بين التشديد على حق الإضراب والتساهل فى منح حق الإغلاق لصاحب العمل (حيث أن المشروع لم يضع شروطا للإغلاق إلا التقدم بطلب إلى لجان تشكل لهذا الغرض) [٦] .

من ثم يتضح لنا دور الصحافة فى إتاحة الأفكار الأساسية للمواطن لمعرفة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمشروعات القانونية الجديدة ، ودورها فى عملية تشكيل الوعى الاجتماعى بإبراز معالجات نقدية للسياسة التشريعية . وهذا ما يتضح لنا بخصوص مشروع قانون العمل .

ثانيا : الإجراءات المنهجية للاستطلاع

نعرض فيما يلى الخطوات المنهجية التى اتبعت فى إجراء الاستطلاع . وتتضمن تحديد العينة المستخدمة فى الاستطلاع وأسلوب اختيارها ، وإعداد أداة

الاستطلاع ، وأخيرا العمل الميدانى والصعوبات التى واجهت عملية التطبيق .

١ - تحديد العينة واختيارها

تستلزم طبيعة استطلاع الرأى هذا اختيار فئات عينة النخبة الذين لديهم معرفة أو خبرة عملية وتطبيقية بقانون العمل السارى والتعديلات المقترحة فى بعض أحكامه والقرارات المنفذة له . لذا فقد اخترنا الفئات التالية :

١ – أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال . وقد بلغ عددهم الفعلى ٨٤ فردا على مستوى القاهرة والجيزة والبحيرة . ولكن التطبيق الفعلى شمل ٤٣ فردا فقط .

٢ – المحامين ، ممن لديهم خبرة خمس سنوات فى سنة ١٩٩٠ . ومن واقع سجلات الأمانة العامة للنقابة تبين أن عدد المحامين المقيدين بالنقض على مستوى القاهرة والجيزة قد بلغ ٦٥ فردا . ولكن فى التطبيق الميدانى بلغ حجم العينة الفعلية ٤١ فردا فقط .

٣ – ممثلى وزارة القوى العاملة والتشغيل . بلغ الحجم الكلى للعينة الفعلية ٣٤ فردا من الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا ومديرى العموم (ومنهم مختص شارك فى جلسات الاستماع التى أقرت المشروع محل الاستطلاع) .

٤ – القيادات النقابية . وتضم القيادات النقابية العمالية والمهنية واتحاد عمال مصر على مستوى الجمهورية ، وأعضاء النقابات العامة ، وممثلى اتحاد الصناعات ، والمختصين منهم الذين حضروا جلسات الاستماع لمناقشة مشروع تعديل القانون . وبلغ حجم العينة الفعلية ٤٢ فردا .

٥ – الخبراء المتخصصين ، وهم من أساتذة الجامعة فى مجال تشريعات العمل ، من أعضاء هيئة التدريس فى جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر ،

بالإضافة إلى الخبراء من الباحثين القانونيين الذين لهم دراسات قانونية فى مجال تشريعات قوانين العمل . ونظرا لقلة عددهم فقد طبقنا عليهم جميعا استمارة استطلاع الرأى ، وهم ٧ أفراد ، ثلاثة منهم من أساتذة الجامعة ، وأربعة خبراء لهم دراسات فى الموضوع .

٦ - أعضاء مجلسى الشعب والشورى . بلغ الحجم الكلى للعينة الفعلية ٢٣ عضوا (١١ من مجلس الشورى ، ١٢ من مجلس الشعب ، منهم ٦ من أعضاء لجنة القوى العاملة بالمجلس) . ذلك على الرغم من الحرص على سحب عينة عشوائية منتظمة ، وتحديد عينة أصلية وأخرى بديلة ، اعتمادا على قائمة أعضاء المجلسين المسجلة فى كشف توقيع الأعضاء لعام ١٩٩٥.

٧ - قيادات الأحزاب السياسية . اخترنا أعضاء المكاتب السياسية والأمانة العامة واللجان العليا ، بالإضافة إلى أمناء العمال الممثلين لهذه الأحزاب . وبلغ حجم العينة التى طبقنا عليها الاستطلاع بالفعل من هذه الفئة ٥١ فردا : ٧ أفراد من الحزب الوطنى الديمقراطى ، و ١٢ فردا من الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، و ١٢ فردا من حزب التجمع ، و ٢ من حزب الأحرار ، وفرد واحد من حزب العمل الاشتراكى ، و٨ أفراد من حزب مصر الفتاة ، و٥ أفراد من حزب الخضر ، و فرد واحد من حزب مصر العربى الاشتراكى ، و٣ أفراد من حزب الوفد . ولم يستجب أحد من حزب العدالة الاجتماعية وحزب الأمة .

٨ - رجال الصحافة القومية والحزبية والكتاب . وتضم جميع الكتاب والصحفيين الذين تناولوا موضوع قانون العمل فى كتاباتهم ، والذين لهم أعمدة وأبواب ثابتة ، والمحررين البرلمانيين ، بالإضافة إلى جميع الصحفيين والمحررين بالصحف والمجلات المتخصصة فى موضوع الاستطلاع ، مثل جريدة

العمال ومجلة العمل . بلغ حجم العينة الفعلية ٨٧ فردا ، منهم ١٣ من الصحافة الحزبية (٥ من جريدة الأحرار ، و٥ من جريدة الأهالى ، و٢ من جريدة الشعب ، وفرد من جريدة الوفد) . وبلغ حجم العينة من الصحافة القومية ٧٤ فردا (٨ من جريدة الأهرام ، و ٨ من الأهرام المسائى ، و٧ من الأهرام الاقتصادى ، و٤ من الأهرام ويكلى ، و ٣ من جريدة الجمهورية ، و٤ من أخبار اليوم ، و ٧ من مجلة روزاليوسف ، و ١٢ من جريدة العمل ، و٣ من جريدة المساء ، و٣ من وكالة أنباء الشرق الأوسط ، و٣ من جريدة السياسى المصرى ، و٤ من مجلة السياسة الدولية ، و٨ أفراد محررين برلمانيين) .

٩ – ممثلى جمعيات رجال الأعمال . اقتصرت العينة منهم على أعضاء مجالس إدارات جمعية رجال الأعمال بالقاهرة والأسكندرية . وبلغ إجمالى حجم العينة الفعلية ١٠ أفراد .

أى أن حجم العينة الكلية التى استطلعنا رأيها قد بلغ ٣٣٨ فردا . ويوضح الجدول رقم (١) توزيعها على الفئات المختلفة .

جدول رقم (١)

عينة النخبة التى استطلع رأيها

الفئـــــــــــة	العدد	٪
أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال	٤٣	١٢ر٧
المحامـــــــون	٤١	١٢ر١
ممثلو وزارة القوى العاملة والتشغيل	٣٤	١٠ر١
القيادات النقابية	٤٢	١٢ر٤
الأكاديميـون والخبراء المتخصصون*	٧	٢ر١
أعضـاء مجلسـى الشعـب والشـورى	٢٣	٦ر٨
قيـــادات الأحـــزاب السياسيـــة	٥١	١٥ر١
الصحفيـــــون والكتـــــاب	٨٧	٢٥ر٧
ممثلـو جمعيـات رجـال الأعمـال	١٠	٣ر٠ *
الحجـــم الكلـــى للعينـــــة	٣٣٨	

* الأكاديميون والخبراء المتخصصون (هم أساتذة تشريعات العمل ، والمتخصصون ممن لهم دراسات فى موضوع الاستطلاع)

٢ - إعداد أداة الاستطلاع

اطلعت هيئة البحث على القانون السارى ومشروع القانون المقترح ، وحصرت أهم القضايا التى يثيرها هذا المشروع والمواقف الخلافية بشأنه ، اعتمادا على المعالجات الصحفية ومواقف القوى والأحزاب السياسية والقيادات النقابية . وبالإضافة إلى هذا تم الاطلاع على الدراسات التى قام بها المختصون والمهتمون بالقضية من رجال الأحزاب (حزب التجمع والحزب الناصرى) واللجنة القومية للخصخصة . كما تم حضور الندوات والجلسات التى نظمتها الأحزاب والنقابات واللجان المختصة فى هذا المجال .

وفى ضوء ذلك جرى إعداد استمارة الاستخبار ، اعتمادا على المحاور الأساسية التى تعكس الجوانب الخلافية فى مشروع القانون . وفى كل محور وضعنا نص القانون ومواده كسؤال مفتوح للموافقة أو عدم الموافقة على النص ، مع استفسار عن أهم الأسباب فى حالتى الموافقة أو عدمها . وحرصنا على السؤال عن أية ملاحظات أو تعديلات عامة مقترحة على النصوص وعلى المشروع فى مجمله . ولم نغفل إيراد النص ، وبيان ما إذا كان معدلا أم مضافا ، مع ذكر النص الوارد فى المشروع والنص الحالى المطبق .

واعتمدنا على آخر صورة لمشروع القانون محل الاستطلاع المنشورة فى كتاب العمل فى مارس ١٩٩٥ بعنوان النص الكامل لمشروع قانون العمل ، والمودعة فى المجالس القومية المتخصصة فى أبريل سنة ١٩٩٤ ، والتى نشرت فى الصحافة فى نوفمبر سنة ١٩٩٤ ، وعرضت على اللجنة الفنية بوزارة القوى العاملة والتشغيل فى ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

وقد اختبرنا صياغة استمارة الاستخبار على ٢٤ فردا ، بواقع ثلاثة أفراد من كل فئة . وقمنا بالتعديل النهائى للأداة بناء على ما أسفر عنه اختبارها . وفى صورتها النهائية ، تضمنت ٢٨ مادة معدلة مستحدثة ، تندرج تحت تسعة موضوعات ، يضمها قسمان ، القسم الأول يتناول علاقات العمل الفردية ، ويتضمن الأجور ، وتنظيم إلحاق العمالة المصرية بالخارج ، والإجازات ، وواجبات العاملين ومساءلتهم ، وتنظيم العمل ، وانقضاء علاقة العمل . أما القسم الثانى فيتناول علاقات العمل الجماعية ، ويتضمن التسوية الودية ، والوساطة والتحكيم فى منازعات العمل الجماعية ، والإضراب ، والإغلاق .

٣ - العمل الميدانى

واجه العمل الميدانى فى استطلاع الرأى عددا من الصعوبات فى مقدمتها :

١ - صعوبة إجراء مقابلة مباشرة بين الباحث الميدانى وأفراد عينة النخبة ، إما لانشغالهم أو لمراكزهم القيادية التى تجعل أمر مقابلتهم صعبا . وقد وجدت هذه الصعوبة بالنسبة لأعضاء مجلسى الشعب والشورى ، ورجال الأعمال والمستثمرين ، ورجال الصحافة المتخصصين والكتاب ، والقيادات النقابية .

٢ - عقبات ترتبط بصعوبة تواجد أفراد العينة فى مواعيد محددة لمقابلتهم ، مما كان يدفع الباحث الميدانى لتسليم الاستمارة للسكرتارية .

٣ - صعوبات ترجع لتوقيت التطبيق ، حيث تزامن التطبيق مع أواخر جلسات مجلس الشورى وانشغال المجلس بالتجديد النصفى ، فى شهر يونيو ١٩٩٥، وبالتحضير للانتخابات وكذلك الحال بالنسبة لمجلس الشعب . كما أن واحدة من النقابات ، وهى نقابة المحامين ، كانت تمر بأحداث اعتصام . وعلى الرغم من ذلك حاول الباحثون التردد على أفراد العينة أكثر من مرة للتغلب على هذه الصعوبات قدر الإمكان .

٤ - صعوبات أرجعها الباحث الميدانى إلى أن الإجابة على أداة الاستطلاع تحتاج إلى متخصصين فى قانون العمل ، وذلك بالنسبة لأفراد عينة رجال الصحافة، وأفراد عينة مجلسى الشعب والشورى بما فيها لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب .

٥ - كما سجل بعض باحثى الميدان بعض العبارات التى ذكرها المستطلع رأيهم، منها : "لا داعى لإجراء هذه التعديلات على الاطلاق ، فلدينا ترسانة من القوانين تحتاج إلى تنفيذ فقط . فالمشكلة ليست فى التشريع ، إنما فى التنفيذ". وعدم رغبة بعض الأفراد الإجابة ، بسبب"عدم توافر

منـاخ الديمقراطية" على حد قولهم ، وعبروا عن ذلك بالقول "بأنها مزايدة ليس لها داعـى لحـين توافـر الديمقراطية الحقيقية لتحقيـق العدالـة الاجتماعية". بينما البعض الآخر الذى رفض ، كان مما قاله "نحن موافقون على كل ما تقوله الحكومة ، فهى التى شرعت هذا القانون ، وترى فيه مصلحة عامة . نحن موافقون مائة فى المائة" .

ثالثا: نتائج الاستطلاع

سعيا نحو تحقيق هدفنا من إجراء هذا الاستطلاع ، ولأهمية الرجوع إلى أفراد العينة من النخبة التى تستطيع تقييم التشريع القانونى قبل سن القانون ، وقبل تطبيقه ، بحيث يمكن ترشيد صنع القاعدة القانونية ، ونظرا لضيق مساحة عرض كافة نتائج هذا الاستطلاع * ، فقد آثرنا أن نكتفى باستعراض الآراء غير الموافقة على بعض نصوص مشروع القانون وأسباب المعارضة ، وتحديد المشكلات التى رؤى أن من المحتمل أن تظهر فى التطبيق ، والكشف عن الآثار المتوقعة لتطبيق القاعدة القانونية من حيث تغيير العلاقات فى العمل ، ومدى قبول القاعدة للتعديلات المقترحة ، والسلبيات التى تكمن فى نصوصها . وتم ذلك كله من خلال إجراء تحليل كيفى للأسباب التى ذكرها المستطلع رأيهم بصدد عدم قبولهم لبعض نصوص مشـروع القانون المقترح . وسنتنـاول هذه النتائـج من خلال المحاور التالية .

المحور الأول : بنية القاعدة القانونية المختلف عليها . ونقصد بها التعديلات التى وردت فى مشروع القانون ولم يوافق عليها أفراد من عينة النخبة المستطلع رأيها .

* من النتائـج التفصيلية الخاصة برأى كافة فئات العينة فى كافة المواد الخلافية ، متضمنة فى التقرير النهائى .

المحور الثانى : منطق رفض المعارضين للقواعد القانونية الجديدة .

المحور الثالث : تصورات المعارضين لما يقترح إضافته على القاعدة القانونية أو حذفه فى مشروع القانون الجديد .

المحور الأول : بنية القاعدة القانونية المختلف عليها إختلافا بارزا

حرصت هيئة البحث على أن تتضمن إستمارة استطلاع الرأى كافة جوانب النقاش العام الذى يدور حول مشروع قانون العمل المقترح . وقد تضمن مشروع القانون فى مجال علاقات العمل الفردية العديد من الجوانب المتعلقة بالأجور ، وتنظيم إلحاق العمالة المصرية بالخارج ، والإجازات ، وواجبات العاملين ومساءلتهم ، وتنظيم العمل ، وانقضاء علاقة العمل .

وبالنسبة للأجور ، اتضح ارتفاع نسبة عدم موافقة أفراد عينة النخبة على القاعدة القانونية المتعلقة بتعريف الأجر ومكوناته . فعند سؤالهم عن مدى موافقتهم أو عدم موافقتهم على القاعدة المتضمنة تعريف الأجر ، أجاب ٩ر٧٠٪ من أفراد العينة بالموافقة ، بينما بلغت نسبة المجيبين بعدم الموافقة ١ر٢٩٪ ، وهى نسبة ينبغى أن توضع فى حسبان المشرع . وبرز أفراد عينتى القيادات النقابية والقيادات الحزبية كأكثر فئات العينة رفضا لهذا النص . أما القاعدة الخاصة بمكونات الأجر (والخاصة بالبدل) فقد بلغت نسبة المجيبين بعدم الموافقة ٤ر١٨٪. وكان الأكثر رفضا من فئات عينة النخبة لهذه القاعدة القيادات النقابية ، ثم قيادات الأحزاب السياسية . وأبرزت نتائج الاستطلاع أيضا ارتفاع نسبة عدم الموافقة فيما يتعلق بالقاعدة القانونية الخاصة بتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات (المادة ٣٤ بند ٣) فبلغت ٤ر٣٤٪ . وبرزت فئة القيادات النقابية كأكثر الفئات رفضا لهذا البند . وكذا ارتفعت نسبة عدم الموافقة فيما يتعلق

بالقاعدة التى تنص على الاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر (المادة ٤٤) فبلغت ٤ر٤٩٪. وقد برزت فئة القيادات الحزبية كأكثر الفئات التى أجابت بالرفض على هذه القاعدة ، يليها أفراد عينة المحامون .

وبخصوص القاعدة القانونية التى تتضمن تنظيم إلحاق العمالة المصرية بالخارج ، أجاب ٣ر٢٦٪ من أفراد عينة النخبة بعدم الموافقة عليها ، ووافق عليها ٧ر٧٣٪ من أفراد العينة . وبرز أفراد عينة أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال، وقيادات الأحزاب السياسية ، كأكثر الفئات رفضا لهذه القاعدة . أما القاعدة التى تنص على تنظيم الحصول على الأجازات وتحديد مدتها (المادة ٤٨ المعدلة للمادة ٤٥ من القانون الحالى) ، فقد أجاب بعدم الموافقة عليها ٧ر٣١٪ ، بينما وافق عليها ٣ر٦٨٪ . وقد برزت عينة القيادات النقابية كأكثر أفراد العينة رفضا لهذه القاعدة .

وفيما يتعلق بواجبات العاملين ومساءلتهم ، فقد اتضح ارتفاع نسبة الموافقة على غالبية موادها بين فئات العينة ، بما يتجاوز ٩٠٪ ولا يقل عن ٨٥٪ تقريبا ، فيما عدا بعض المواد القانونية التى تضمنتها ، والتى ارتفعت نسبة المجيبين بعدم الموافقة عليها . ومنها مادة ٥٧ ، فقرة (و) ، والتى تنص على حظر جمع نقود أو تبرعات ، أو توزيع منشورات ، أو جمع توقيعات ، أو تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل بدون موافقة صاحب العمل ، وهى واحدة من ستة قواعد مقترح استحداثها . فقد بلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة على هذه الفقرة ٦ر٢٤٪ . وظهر أن فئة أفراد عينة القيادات الحزبية هى أكثر الفئات رفضا لهذه القاعدة ، بنسبة ١ر٤٧٪ من مجموع المجيبين .

وأجاب ٨ر٢٣٪ من أفراد عينة النخبة بعدم الموافقة على أحد الجزاءات المستحدثة ، وهو الخاص بالخصم من الأجر (المادة ٦٠ ، فقرة ٢) . وقد بلغت

نسبة عدم الموافقة بين أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية ٢ر٣٩٪ ، وعينة الصحفيين والكتاب ٤ر٣٨٪ . وبخصوص تأجيل موعد استحقاق العلاوة السنوية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (مادة ٦٠ ، فقرة ٣) تشير النتائج إلى انخفاض نسب الموافقة بين إجابات كافة الفئات . فبلغت النسبة العامة للموافقين ٧ر٧٠٪ . أما الإجابات بعدم الموافقة عليها فقد بلغت ٣ر٢٩٪ . وقد ظهرت بخاصة بين أفراد عينة الصحفيين والكتاب ، والقيادات النقابية . وبشأن النص "بتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين (مادة ٦٠ ، فقرة ٥) فقد وصلت نسبة غير الموافقين عليها من أفراد عينة النخبة ٨ر٤٤٪ . وجاءت نسبة عدم الموافقة عليها مرتفعة من أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية بنسبة ٧ر٦٤٪ ، والصحفيون والكتاب بنسبة ١ر٦٣٪ . كما أجاب بعدم الموافقة عليها كافة فئات العينة الأخرى، بنسب غير منخفضة . أما بخصوص المادة ٦٠ ، فقرة ٦ ، والمتعلقة بخفض الأجر فى حدود علاوتين على الأكثر ، فقد انخفضت نسبة الإجابة بالموافقة عليها ، فبلغت ٢ر٤٤٪ . بينما أجاب بعدم الموافقة ٨ر٥٥٪ . وقد ارتفعت نسب رفضها بين كافة فئات العينة ، وبخاصة بين القيادات النقابية والحزبية والصحفيين والكتاب والخبراء وأعضاء مجلسى الشعب والشورى . وبشأن النص بالخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة (مادة ٦٠ ، فقرة ٧) فقد كانت الإجابة بعدم الموافقة ٢ر٥٤٪ ، وبخاصة بالنسبة لعينة القيادات النقابية والحزبية . وكذا فيما يتعلق بالمادة ٦٩ ، الفقرة الأولى ، التى تنص على إجازة فصل العامل فى حالة عدم قيامه بتأدية التزام من التزاماته الجوهرية ، حيث أجاب بعدم الموافقة عليها ٥ر٥٤٪ ، وارتفعت نسبة عدم الموافقة بين أفراد عينة القيادات النقابية والحزبية والخبراء والصحفيين والكتاب ، ثم المحامين وأعضاء مجلسى الشعب والشورى .

أما عن مادة ٦٩ ، فقرة ٦ ، التى تنص على جواز فصل العامل فى حالة قيامه بمنافسة صاحب العمل ، فقد أجاب بعدم الموافقة عليها ٩ر٤٠٪ من أفراد العينة . وقد ظهرت هذه الإجابة بخاصة بين إجابات أفراد عينة القيادات النقابية ثم الصحفيين والكتاب ، ثم قيادات الأحزاب السياسية ، وظهرت أيضا بشكل بارز بين إجابات كافة الفئات الأخرى . وبخصوص المادة ٦٥ المضافة ، التى تتيح لصاحب العمل أن يحقق مع العامل بنفسه ، وتجيز له أن يعهد إلى إدارة الشئون القانونية بالمنشأة أو أى شخص آخر بذلك ، تشير نتائج الاستطلاع إلى إرتفاع نسبة الإجابة بعدم الموافقة عليها فبلغت ٤ر٥٦٪ ، وارتفعت بخاصة بين إجابات أفراد عينة القيادات النقابية ، ثم الصحفيين والكتاب ، ثم قيادات الأحزاب السياسية . وذكرها أيضا كافة فئات عينة النخبة بقدر ملحوظ .

وفيما يتعلق بتنظيم العمل ، وبخاصة تنظيم تشغيل النساء (المادة ٩١) التى اقترحها مشروع القانون بالتعديل ، وهى تنص على تعديل أحقية العاملة فى إجازة الوضع ومدتها ، فقد بلغت نسبة عدم الموافقة عليها ٤ر٢٧٪ . وقد أجاب بعدم الموافقة عليها كافة فئات العينة ، وبخاصة من القيادات النقابية والحزبية والخبراء والصحفيين والكتاب .

أما بخصوص انقضاء علاقة العمل ، فقد جاء فى شأنه عدد من المواد فى مشروع القانون ، وهو يتضمن إجراءات وشروط إنهاء عقود العمل غير محددة المدة ، وأخرى متعلقة بإضافة بعض المبررات المشروعة التى لا تعتبر سببا لإنهاء عقد العمل . وسوف نستعرض منها النصوص التى جاءت نسبة عدم الموافقة عليها مرتفعة . ففيما يتعلق بتنظيم شروط إنهاء عقود العمل غير محددة المدة وتقييدها بشرط الإخطار لكل من صاحب العمل والعامل ، فقد بلغت نسبة عدم الموافقة عليه ٢ر٣٤٪ ، وبخاصة بين إجابات أفراد عينة القيادات النقابية ثم

الحزبية والخبراء والصحفيين . أما فيما يتعلق باعتبار عقد العمل قائما طوال مدة الإخطار ، فقد بلغت نسبة عدم الموافقة عليه ٦ر٢٢٪ . وارتفعت ارتفاعا ملحوظا بين عينة القيادات النقابية ، فبلغت ٧ر٧٠٪ . وفيما يتعلق بحق العامل فى الغياب يوما كاملا فى الأسبوع مع الأجر فى حالة توجيه الإخطار بالإنهاء من قبل صاحب العمل ، فقد أجاب بعدم الموافقة ٥ر٢٤٪ من أفراد العينة . وكذلك الحال بخصوص الإعفاء من العمل أثناء مهلة الإخطار مع احتساب مدة الخدمة مستمرة لحين الانتهاء من تلك المهلة ، فقد بلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة ٢ر٢٦٪ ، ارتفعت بين أفراد عينة القيادات النقابية إلى٢ر٧٢٪ . وفيما يتعلق بقاعدة التزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن فترة المهلة فى حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل ، فقد أجاب ٥ر٢٤٪ من أفراد العينة بعدم الموافقة عليها ، وارتفعت هذه النسبة بخاصة بين إجابات أفراد عينة القيادات النقابية ثم الحزبية .

وفى إطار علاقات العمل الجماعية ، استحدث المشرع مواد معدلة لمواد منصوص عليها فى القانون المطبق فى الوقت الراهن ، وذلك فى شأن التسوية الودية والوساطة والتحكيم من ناحية . وشأن الإضراب من ناحية ثانية ، وأخيرا فى شأن الإغلاق .

وعندما قمنا برصد الإضافات والتعديلات التى استحدثت فى مشروع قانون العمل ، بهدف استعراض بنية القاعدة القانونية للمواد المختلف عليها ، وبخاصة تلك التى ازدادت نسبة المعارضين لإيرادها أصلا أو لصياغتها ، وجدنا أن المواد الثلاث التى استحدثت فى شأن التسوية الودية والوساطة والتحكيم ، جاءت النسبة العامة للموافقين عليها من أفراد العينة مرتفعة . بينما اتضح تباين الآراء لدى أفراد العينة فيما يتعلق بالمواد المستحدثة والمضافة فى شأن

الإضراب ، وكذا فى شأن الإغلاق . فبالنسبة للإضراب ، تضمن المشروع موضوع الاستطلاع خمس مواد لتنظيم أحكام حق الإضراب . وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن المادة ١٩٣ المقترح استحداثها باعتبار الإضراب إجراء سلميا وحقا للعمال ووسيلة مشروعة مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٩٧) الواردة فى هذا القانون ، قد حظيت بموافقة نسبة مرتفعة (٨٧٫٦٪) من أفراد العينة . بينما لم يوافق عليها ٤١ فردا من أفراد العينة ، أى ١٢٫٤٪ فقط ، وهم أساسا من أفراد عينة القيادات الحزبية والخبراء المتخصصين ، ثم أفراد عينة أعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال . أما المادة الثانية رقم (١٩٤) المتعلقة بضرورة إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية بموعد الإضراب وقبل القيام به ، فقد وافق عليها ٧٤٫٩٪ من أفراد العينة ، ورفضها ٢٥٫١٪ منهم . وكانت الإجابة بعدم الموافقة بين أفراد عينة الصحفيين والكتاب وقيادات الأحزاب السياسية مرتفعة . وفيما يختص بالضوابط والأحكام الخاصة بالمحظورات الواردة على حق الإضراب (المادة ١٩٥) ، فقد جاءت الإجابة بالموافقة بنسبة ٧٥٫٥٪ ، بينما أجاب ٢٤٫٥٪ من أفراد العينة بعدم الموافقة . وبالنسبة للمادة ١٩٦– وهى مادة مضافة – التى تتضمن الحظر الوارد على حق الإضراب فى منشآت الخدمات الحيوية للجمهور ، كانت الإجابة بعدم الموافقة مرتفعة بين أفراد عينة القيادات الحزبية والصحفيين والكتاب والخبراء من أساتذة تشريعات العمل والباحثين المتخصصين . وكذلك ارتفعت نسبة الإجابة بعدم الموافقة بنسبة ٢٦٫١٪ بين أفراد عينة النخبة ، وانخفضت الموافقة إلى ٧٣٫٩٪ مقارنة بالقواعد القانونية الأخرى . وقد ازدادت نسبة الرفض بين إجابات أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية والصحفيين والكتاب والخبراء . أما فيما يتعلق بالمادة (١٩٧) المقترحة بشأن أن الإضراب يوقف عقد العمل ولا ينهيه إلا فى حالة الخطأ الجسيم الذى يرتكبه العامل

المضرب خلال فترة الإضراب ، فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأى ارتفاعا ملحوظا فى نسبة غير الموافقين على هذه المادة المضافة حيث بلغت ٢ر٤٠٪ ، وبلغت النسبة العامة للموافقين منهم ٨ر٥٩٪ . وقد ظهر أيضا من النتائج أن أعلى نسبة عدم موافقة على هذه المادة قد وردت بين إجابات أفراد عينة القيادات النقابية ، حيث رفض ٧٠٪ منهم نص هذه القاعدة ، فى الوقت الذى لم نلحظ رفضهم لمواد الاضراب السابقة إلا بقدر طفيف . وكانت نسبة المجيبين بعدم الموافقة بين إجابات أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية ٣ر٦٥٪ ، ثم الصحفيين والكتاب وأعضاء الهيئة القضائية لدوائر العمال .

وبالنسبة لاعتبار الإغلاق إجراء جائزا قانونا يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية تبرر ذلك ، فقد كانت نسبة المجيبين بالموافقة بين أفراد العينة منخفضة ، بلغت ٢ر٦٣٪ ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٨ر٣٦٪ ، وقد ظهرت أساسا بين إجابات أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية (٥ر٧٥٪) ، ثم القيادات النقابية (٥٩٪) ، والصحفيين والكتاب (٤ر٣٨٪) ، والخبراء .

وفيما يتعلق بتنظيم إجراءات الفصل فى طلب الإغلاق الكلى أو الجزئى من صاحب العمل ، فقد أجاب ٧٠٪ من أفراد العينة النخبة بالموافقة ، فى حين أجاب ٣٠٪ بعدم الموافقة . وقد توزعت نسبة عدم الموافقة أساسا بين أفراد عينة القيادات النقابية (٦٥٪) ، ثم القيادات الحزبية (١ر٥٧٪) ، والخبراء .

المحور الثانى : منطق رفض المعارضين لبعض القواعد القانونية فى المشروع المقترح

لا شك فى أهمية الوصول إلى إجابة على تساؤلات أساسية حول منطق رفض أفراد العينة لبعض نصوص مشروع قانون العمل المقترح . فهذا يوضح لنا ما إذا كان هذا المشروع قد أخل بمجموعة من القيم الأساسية ، أم أخل بنص

دستورى يعطى حقا للعاملين ومن شأن المشروع المقترح أن يلغى هذا الحق ، وما إذا كان هناك مصالح أساسية أو حقوق يرى أفراد العينة أن هذا المشروع قد قيدها .

وقد حرصنا على أن يتضمن الاستخبار سؤالا عن السبب وراء عدم قبول القواعد القانونية فى مشروع القانون المقترح . فكشفت لنا إجابات أفراد العينة عن مشكلات فى تطبيق القواعد القانونية الجديدة ، والآثار المتوقعة لتطبيقها ، والسلبيات التى تكمن فى نصوصها .

واعتمادا على آراء المستطلع رأيهم ، تبين لنا أن أسباب عدم موافقة المعارضين منهم للمادة ٣٤ ، فقرة ٣ ، المتعلقة بتحديد الحد الأدنى للأجور ، هى طول الفترة الزمنية المخصصة لإعادة النظر فى الأجور ، وكون النص يترك تحديد الأجر للعرض والطلب ، وكونه لم يحدد آلية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار . أما بخصوص أسباب عدم الموافقة على المادة ٤٤ ، المتعلقة بالخصم أو الاستقطاع من الأجر ، فقد تحددت فى أن المبلغ المتبقى غير كاف لالتزامات العامل وأسرته المعيشية وحسن سير انتاجه ، وكون المادة تساوى بين جميع الديون دون ترتيب ، ولا تتسق مع القوانين الأخرى ، وتتناقض مع قانون العاملين بالدولة ، وتضيق من دائرة حرية العامل للتصرف فى أجره . وبشأن المادة ٦٠ بند١ ، المتعلقة بالعقوبات التأديبية وقواعدها وإجراءاتها ، فقد أكد المعارضون من أفراد العينة عدم وضوح نصها ، وأنها سوف تؤدى إلى انخفاض إنتاجية العامل، وأن العقوبات التى تنص عليها حادة ، وأن تطبيقها سيؤدى إلى إساءة استخدام صاحب العمل لها . أما بخصوص أسباب عدم الموافقة على المادة ٦٠ بند ٢ ، فهى أن العلاوة السنوية حق للعامل ، وأن من شأن هذا البند الإضرار بالعامل وأسرته ، وطول مدة التأجيل ، والاكتفاء بعقوبات أخرى . ووردت أسباب عدم

الموافقة على المادة ٦٠ بند ٣ ، متضمنة قسوة العقوبة المحددة ، وكون الترقية حقا للعامل حين يحل موعدها ، وانها قد تضر بالعامل وأسرته ، بالإضافة إلى إمكان إساءة استخدام هذا الجزاء ، فضلا عن أن النص مطاط ، وعدم التدرج فى العقوبة . وجاءت أسباب عدم الموافقة على المادة ٦٠ بند ٤ ، متضمنة الإضرار بالعامل وأسرته ، وكون العقوبة قاسية ، وأن العلاوة حق للعامل لا يجوز المساس بها ، وأن العقوبات السابقة كافية ، وعدم التدرج فى العقوبة . أما الجزئية الخاصة بالخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة (بالمادة ٦٠) فقد رفضها المعارضون لها لأن العقوبة قاسية ، وأنها تضر بالعامل وأسرته ، ولا تمنع استبداد صاحب العمل ، فضلا عن كفاية العقوبات الأخرى . وبخصوص مادة ٦٩ بند ١ ، المتعلقة بجواز فصل العامل إذا لم يؤد التزاما من التزاماته الجوهرية ، فقد ذكر غير الموافقين عليها من أفراد العينة أنها عقوبة قاسية ، وأن النص مطاط ، ويفتح لصاحب العمل باب التلاعب . أما بشأن مادة ٦٩ بند ٢ ، التى تنص على جواز فصل العامل إذا نافس صاحب العمل ، فقد وردت الأسباب التالية لعدم قبول أفراد من العينة لها : مشروعية المنافسة ، وأن المادة غامضة ، وتعسف صاحب العمل فى توقيع الجزاء ، وقسوة العقوبة ، وأن النص الحالى أفضل . وبخصوص رفض نص مادة ٦٥ ، التى تعطى لصاحب العمل الحق فى أن يحقق مع العامل بنفسه ، فقد ذكر الرافضون لها الأسباب التالية : انتفاء الحيدة والموضوعية ، وإهدار للضمانات الدستورية ، وكون الشئون القانونية هى وحدها المسئولة ، ووجوب إيجاد من يدافع عن العامل ، فضلا عن أن النص به قصور . أما الأسباب التى أرجع لها المستطلع رأيهم عدم قبولهم لنص المادة ٩١، الخاصة بتعديل أحقية العاملة فى أجازة الوضع ومدتها ، فهى أن عدد مرات الأجازات غير كافية ، وعدم توافر رعاية الطفل ، وأن المادة الحالية (رقم ١٥٤ من

القانون الحالى) أفضل ، وعدم ملاءمة الشرط بضرورة مضى عشرة شهور على التحاق الأم بالعمل ، وأن هذه المادة تعمل على التحديد الإجبارى للنسل ، وأن من شأنها إضعاف العمالة النسائية فى القطاع الخاص . وذكر أفراد العينة غير الموافقين على نص المادة ١١٠ بند ١ ، المتعلقة بإنهاء عقود العمل غير المحددة بشرط الإخطار الكتابى ، أن أسباب عدم موافقتهم ترجع إلى أن من شأنها إطلاق يد صاحب العمل ازاء العامل ، وعدم تحديد مبررات الفصل بوضوح ، وقلة المدة المتاحة للإخطار ، والنص الحالى أكثر عدلا ، ومدة الخدمة المطلوبة طويلة . أما أسباب عدم موافقتهم على مادة ١١٠ بند ٢ ، المتعلقة بأن يظل عقد العمل قائما طوال مهلة الإخطار فإنها ترجع إلى أن النص يعمل على إهدار حقوق العمال ، وأن لكل حالة ظروفها ، ولا لزوم لهذا البند ، والنص الحالى أفضل . وبخصوص أسباب رفض المادة ١١٠ بند ٣ ، التى تنص على أحقية العامل فى البحث عن عمل آخر ، فقد ورد أن المادة تضر بمصلحة العمل والعامل ، والنص غير محدد ، وعدم أهمية هذا البند ، وأن المادة الحالية أفضل ، وتعمل على تمادى العامل فى الغياب . كما ذكر المعارضون أسباب عدم موافقتهم على جواز إعفاء صاحب العمل للعامل من عمله اثناء مهلة الإخطار (مادة ١١٠ بند ٤) ، وهى كثرة المشاكل الناجمة عن هذا البند ، والإضرار بالعامل ، وعدم أهمية المادة فى حد ذاتها ، والنص الحالى أفضل ، وتحقيق مصلحة العامل ، والاهتمام بالعمل اكثر ، وعدم تحديد ضرورة وجود لجنة محايدة .

وفيما يتعلق بأسباب عدم الموافقة على التزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن مدة المهلة فى حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل (مادة ١١٠ بند ٥) . فقد ذكر أفراد العينة أسباب عدم الموافقة التالية : أن النص يتيح الفرصة لاستبداد صاحب العمل ، والنص الحالى أفضل ، ومصلحة العامل

واستقراره ، والإضرار بالعمل ، والبند ليس له أهمية .

كما برزت أسباب عدم الموافقة على المادة ١٩٤ ، المتعلقة بتنظيم إجراءات الإخطار بحق الإضراب وحصرها في : أن الإخطار ينفى الهدف من الإضراب ، واستحالة الإضراب مع النص على شرط موافقة ثلثى عدد أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، وأن من شأنها إلغاء دور اللجنة النقابية ، ووجوب عدم اشتراط تدخل أحد وإنما يكون الحق للعمال فقط ، وأن الإضراب حق سلمى . وذكر فيه أربعة أفراد (من ٥٢ فردا ذكروا أسباب عدم قبول هذا النص الأخير) سببا مختلفا وهو أنهم يرفضون حق الإضراب .

وبعد إيضاح منطق رفض المعارضين لبعض القواعد القانونية فى المشروع المقترح ، نستعرض تصوراتهم لما يقترح إضافته أو حذفه فى مشروع قانون العمل .

المحور الثالث : تصورات المعارضين لما يقترح إضافته لبعض النصوص القانونية الواردة فى مشروع القانون او حذفه منها

ثبت من التراث العلمى فى نطاق ميدان علم الاجتماع القانونى أن البحوث الميدانية واستطلاعات الرأى تعد من الإسهامات العلمية المفيدة لترشيد السياسة التشريعية وصياغة القوانين . وقد ظهر لنا أن أفراد عينة النخبة المهتمة بالقانون وبالتشريع ، بادروا بإبداء الرأى فى مشروع قانون العمل ، حيث أجابوا على الاستخبار، الذى راعينا فى تصميمه الحصول على أية اقتراحات يطرحها أفراد عينة النخبة بصدد نصوص كافة المواد والبنود القانونية المصاغة فى المشروع بهدف القضاء على أى غموض أو لبس فى النص المقترح ، إلى جانب وضع المصالح الاجتماعية فى الحسبان عند إقرار مشروع القانون وأحكامه .

ففيما يتعلق بالتعديل المقترح بشأن الأجر ومكوناته ، أجاب أفراد العينة غير الموافقين على تعريف الأجر بضرورة حذف كلمة "عينا" من النص المقترح تعديله ، بحيث يصبح الأجر "نقدا" فقط ، وحذف عبارة "على ألا يستحق الأجر المتغير إلا إذا تحقق سببه" من النص المقترح تعديله فى فقرته الأخيرة ، والإبقاء على المادة الحالية ، وإضافة كافة العلاوات إلى الأجر الثابت والمتغير ، واستحقاق الأجر المتغير فى حالة المرض أو الإصابة . وبخصوص التعديل المقترح بشأن مكونات الأجر (البدل) ، فقد اقترح غير الموافقين على هذا النص ضرورة النص على أنواع البدلات الأخرى إما نقدا أو عينا ، وإضافة بدل طاقة أو نتيجة متطلبات الوظيفة وظروفها كدفع مصروفات أو لظروف المكان والزمان ، واقتراح بإضافة تكلفة مالية يتحملها العامل للبند المقترح استحداثه ، واستبدال تعبير "لقاء جهد" بتعبير "لقاء طاقة" والنص على أن الأجور المتغيرة من الثوابت ، وضرورة ربط الإعانة الاجتماعية بمعدلات الأجور والنظر فيها سنويا .

أما أهم الاقتراحات التى وردت فى إجابات غير الموافقين على البند الخاص بالمشاركة فى الأرباح ، فهى ضرورة النص على المشاركة فى الأرباح فقط مع حذف عبارة "إذا تحقق سببها" ، وإضافة فقرة "مع مراعاة أسباب عدم تحقيق الأرباح الخارجة عن إرادة العمال ، مثل سوء الإدارة ونقص أدوات الإنتاج" ، وفى هذه الحالة ينبغى تعويضهم . وإضافة عبارة "مع تحديد حالات استحقاق الأرباح وأسباب حجب صرفها . مع استحقاق العمالة المؤقته" ، والإبقاء على النص الحالى ، وترك الأمر لاتفاق الطرفين فى عقد العمل ، ومراعاة عدم ارتباط الأرباح بالأجر النقدى للعامل وتقديره وفق شروط معينة .

وبخصوص النص على تشكيل مجلس قومى للأجور ، فقد اقترح غير الموافقين عليه ضرورة النص على تشكيل محدد وواضح للمجلس ، وإلغاء المادة

الخاصة بتغيير رئاسة المجلس ، وأن يعتمد المجلس القومى على ما تقرره التنظيمات العمالية ، وتقليل الفترة الزمنية لتشكيل المجلس ، وضرورة النظر كل سنتين أو ثلاث فى تشكيل المجلس لتحديد الحد الأدنى للأجور بقرار من رئيس الجمهورية ، وأن يصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا خلال ٦٠ يوما من تاريخ العمل بالقانون . وفيما يتعلق بتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات ، فقد وردت اقتراحات بأهمية تقليل الفترة الزمنية لإعادة النظر فى الأجور ، وعدم تدخل سلطات رئيس الجمهورية . أما أهم الاقتراحات التى برزت بخصوص الاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر ، فهى عدم زيادة نسبة الخصم عن ٢٥٪ ، والإبقاء على المادة الحالية .

وعند السؤال عن الاقتراحات بصدد المادة ٢٣ ، المتعلقة بتنظيم إلحاق العمال المصرية بالخارج ، أجاب غير الموافقين من أفراد العينة بالإبقاء على النص الحالى ، وحذف الاستثناء من الفقرة الخاصة بخصم ١٪ ، وزيادة النسبة التى تحصل من أجر العامل لتصل إلى ٢٥٪ من قيمة العقد . وبخصوص تنظيم الحصول على الإجازات وتحديد مدتها ، اقترح غير الموافقين عليه الابقاء على النص الحالى ، وتحديد العامل لموعد أجازته بموافقة صاحب العمل . وفيما يتعلق بالاقتراحات الواردة على المواد التى تنص على واجبات العاملين ومساءلتهم ، فقد وردت اقتراحات بخصوص المادة التى تنص على أن جمع نقود أو تبرعات أو توزيع منشورات أو جمع توقيعات أو تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل بدون موافقة صاحب العمل هى واحدة من مقترحات مستحدثة لتنظيم قواعد الحظر . وتمثلت الاقتراحات فى إلغاء هذا البند ، وضرورة الحصول على موافقة اللجنة النقابية مع مراعاة قوانين النقابات ، واستثناء ظروف خاصة كالمرض والوفاة ، وإضافة عبارة "يسرى الحظر خلال ساعات العمل" . ورأى البعض ضرورة

الحظر المطلق سواء بموافقة أو عدم موافقة صاحب العمل ، وحظر الاجتماعات دون موافقة صاحب العمل .

وبخصوص العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب ، أجاب غير الموافقين عليها بعدة اقتراحات ، هى تطبيق عقوبات أخرى متدرجة ، والإبقاء على المادة الحالية ، ووضع ضوابط لعملية الخصم من الأجر ، وإلغاء هذا البند ، وإنذار العامل قبل الخصم ، والخصم فى حالة الغياب عن العمل .

أما بخصوص النص بتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين ، فقد اقترح أفراد العينة من غير الموافقين عليه تقصير مدة تأجيل الترقية، وإلغاء هذا البند ، ووضع ضوابط لتوقيع العقوبة ، والاكتفاء بالعقوبات السابقة فى المادة الجديدة . وفيما يتعلق بخفض الأجر فى حدود علاوتين على الأكثر ، تمثلت الاقتراحات فى إلغاء هذا البند ، وتخصيص علاوة واحدة ، وإيقاف العلاوة لمدة محددة ، ووضع ضوابط لتوقيع العقوبة . وبخصوص الخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة ، أبدى غير الموافقين الاقتراحات التالية : إلغاء هذا البند، والإبقاء على النص الحالى ، واللجوء للجزاءات الأخرى ، وخفض الأجر فقط ، والنقل لوظيفة أخرى بالدرجة نفسها ، وتوقيع العقوبة فى حالة الإضرار بالعمل ، وضرورة وجود لجنة للتحقيق .

وفيما يتعلق بحالات أسباب الفصل ، أبدى غير الموافقين اقتراحات منها : عدم جواز فصل العامل إلا بعد التحقيق ، وتخفيف العقوبة ، وتحديد الالتزامات الجوهرية ، وإلغاء البند ، والفصل إذا أفشى سراً أو تكرر خطأه ، والإبقاء على النص الحالى . وبخصوص تنظيم العمل لإجازة المرأة العاملة الخاصة بإجازة الوضع ، فقد اقترح غير الموافقين زيادة عدد مرات الإجازة لثلاث مرات ، والإبقاء على المادة الحالية ، وزيادة الفترة التى تستحق المرأة العاملة إجازة بعدها ،

وضرورة إيجاد نظام التعويض مقابل عدم القيام بأجازة الوضع .

أما الاقتراحات التى أبداها غير الموافقين بخصوص النص المتعلق بانقضاء علاقة العمل (المادة ١١٠ بندا) ، فهى : الإبقاء على النص الحالى ، وإلغاء هذه المادة ، وتعديل مدة الخدمة المطلوبة ، وتحديد مبررات الإنهاء بوضوح، وعرض الأمر على لجنة قضائية أو قانونية قبل الإنهاء ، وألا يسمح بفصل العامل نهائيا ، وربط الإنهاء بدفع تعويض مناسب ، وضرورة تحديد مدة عقد العمل وتجديدها . وبخصوص النص على أن يظل عقد العمل قائما طوال مهلة الإخطار، فقد اقترحوا إلغاء هذا البند ، والإبقاء على النص الحالى ، وترك الأمر لاتفاق الطرفين ، والنص على عدم جواز انهاء عقد العمل ، وكون مهلة الاخطار إجازة للعامل للبحث عن عمل آخر .

أما النص على أحقية العامل فى البحث عن عمل آخر ، فقد رأى غير الموافقين ضرورة الإبقاء على المادة الحالية وإلغاء المادة المقترحة فى المشروع ، وضرورة إخطار جهة العمل مسبقا . وبالنسبة للنص على جواز إعفاء صاحب العمل للعامل من عملة أثناء مهلة الإخطار ، فقد اقترح غير الموافقين عليه إلغاء المادة الجديدة والإبقاء على النص الحالى ، وحذف كلمة "يجوز" وإضافة كلمة "يجب" فى بداية المادة ، واستمرار العامل فى عمله لآخر وقت ، وضرورة تراضى الطرفين ، وأن تكون دون أجر إذا كان يبحث عن عمل آخر ، وضرورة صرف أجر العامل كاملا عن مدة الإعفاء . وبشأن النص بالتزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن مدة المهلة فى حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل ، ذكر الرافضون لهذا النص من أفراد العينة اقتراحات هى : إلغاء هذا البند والإبقاء على المادة الحالية ، وإخطار العامل لصاحب العمل قبل تركه العمل ، وإلغاء الجزء الأول من المادة المقترحة ، ودفع تعويض مناسب للعامل ، وإضافة عبارة فى بداية

نص المادة مؤداها "إذا أنهى صاحب العمل ... ، ولا يجوز فصل العامل إلا بعد حكم قضائى" ، وإضافة عبارة "لا يتيح لصاحب العمل التعسف" .

وفيما يتعلق بعلاقات العمل الجماعية ، وبخاصة المادة المتضمنة للضوابط على حق الإضراب (المادة ١٩٣) ، فقد اقترح غير الموافقين عليها ضرورة حذف فقرة "مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩٧" ، وأن حق الإضراب هو حق مطلق دون قيود ، وأن الإضراب إجراء سلمى ، وأن يتم اللجوء إلى الطرق القانونية والابتعاد عن الإضراب ، وضرورة إضافة حق المنظمات النقابية فى إنشاء صناديق لتمويل الإضراب ، وعدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية . أما بخصوص المادة ١٩٤ ، الخاصة بضرورة إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية بموعد الإضراب قبل القيام به ، فقد ذكر الرافضون لهذه المادة ، اقتراحات متعددة ، هى أن يتغير شرط موافقة ثلثى عدد أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ويصير بالأغلبية المطلقة أو النصف بالإضافة إلى صوت واحد ، وأن يكون الإخطار من اللجنة النقابية وليس النقابة العامة ، وعدم تحديد فترة زمنية ، وإلغاء هذه المادة ، وعدم إخطار صاحب العمل بموعد الإضراب ، وأن الإضراب ظاهرة غير صحية وليس حقا ، والاكتفاء برأى اللجنة النقابية ، وأن الإضراب حق مشروع ينظمه العمال .

وبشأن مادة رقم ١٩٥ ، المتعلقة بحظر الإضراب للعمال ولمنظماتهم خلال مراحل الوساطة والتحكيم ، فقد ذكر غير الموافقين عليها العديد من الاقتراحات : أن للعمال الحق فى الإضراب خلال مراحل الوساطة والتحكيم ، وضرورة إلغاء النص الجديد ، والإضراب السلمى يكون فى أى وقت ، والإضراب حق مشروع كفله الدستور ، وأن يكون فصل اللجنة خلال شهر وإلا رفع القيد ، وإضافة "لا" فى أول المادة ومنتصفها ، وحذف السطر الثامن من المادة بدء من "كما يحذر" .

كما ذكر الرافضون لنص المادة ١٩٦ ، المختصة بالحظر الوارد على حق الإضراب فى منشآت الخدمات الحيوية ، العديد من الاقتراحات ، هى : أن الإضراب حق للجميع ومكفول لكل منشأة ، وضرورة تحديد المنشآت الحيوية صراحة ، وإلغاء هذه المادة ، وجواز الإضراب الجزئى فى المنشأة الحيوية ، والإضراب بشرط إشراف اللجنة النقابية ، وتشكيل لجنة للبت خلال ٢٤ ساعة ، واقتراح ينادى بشرط ثلثى اللجنة وإخطار صاحب العمل مع تحديد المنشآت .

وبخصوص المادة رقم ١٩٧ ، المتضمنة أن الإضراب يوقف عقد العمل ولا ينهيه إلا فى حالة الخطأ الجسيم ، فقد اقترح غير الموافقين التعديلات التالية : أن الإضراب لا يوقف ولا ينهى عقد العمل إلا فى الخطأ الجسيم ، وإلغاء هذه المادة، وأن الإضراب حق مشروع بحيث لا يضر ، وضرورة تحديد حالات الخطأ الجسيم حصراً وعدم إطلاقها ، وضرورة حذف الفقرة الثانية الخاصة بالخطأ الجسيم . ورأى البعض إضافة عدم استحقاق العامل أجر عن فترة الإضراب . وبشأن مادة رقم ١٩٨ ، المتعلقة بأن الإغلاق اجراء جائز قانونا لصاحب العمل ، فقد ذكر غير الموافقين عليه الاقتراحات التالية : وضع ضوابط محددة للضرورات الاقتصادية ، وعدم جواز إعطاء هذا الحق لأصحاب الأعمال ، وإلغاء هذه المادة والإبقاء على المادة الحالية ، ووضع ضمانات للإغلاق على أصحاب الأعمال لصالح العمال ، ووضع ضوابط لصاحب العمل يلجأ إليها فى أضيق الحدود ، وكونه اجراء جائزا على أن تسبقه مرحلة تفويضية ، وإعطاء العمال الحق فى إدارة المنشأة .

خاتمة

من المتفق عليه أن القانون هو المنظم للمجتمع وأفراده فى مجال الحقوق والواجبات . وباستخدام القانون وقواعده يمكن حفظ استقرار المجتمع وخلق المناخ للتنمية الشاملة . ولكن يمكن أيضا عن طريقه فرض قيم معينة تحكم النظام العام . وقد يؤدى هذا إلى فرض قيم تتيح المجال لسيطرة جماعات بعينها على غيرها ، وعلى شكل التغيير الاجتماعى والعلاقات القانونية . لذلك فإن إعادة صياغة أيديولوجية المجتمع عن طريق النصوص القانونية ، هى موضوع من الموضوعات التى تثير الكثير من الجدل والخلاف .

ففى المرحلة الراهنة يمر المجتمع المصرى بتغييرات جوهرية ، فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى بخاصة . وهذا مما يدعو إلى ضرورة المراجعة الشاملة للقوانين التى تطبق فى المجتمع بحيث يمكن تحقيق العدل الاجتماعى وإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وفى الوقت نفسه تطوير الاقتصاد وتنمية المجتمع والحد من الصراع . ومن المسلم به أن قياسات الرأى العام واستطلاع رأى النخبة المهتمة بقضايا القانون ودوره فى المجتمع ، يمكن أن تسهم إسهاما ملحوظا فى الاقتراب من تحقيق هذا الهدف . فهى تسلط الضوء على أبرز الآراء المعنية بالتعديلات التشريعية فى النصوص القانونية التى تنظم الواقع الاجتماعى.

وفى ضوء نتائج استطلاع رأى عينة من النخبة فى مشروع قانون العمل ، نستخلص أبرز النتائج التى يمكن أن يسهم فى مجال ملاءمة الصياغة القانونية للمجتمع .

لقد أبرزت نتائج هذا الاستطلاع آراء مهمة ينبغى وضعها فى الحسبان والإفادة منها عند سن القانون المقترح ، وبخاصة لأنها آراء نخبة من

المتخصصين فى مجال قضايا العمالة المصرية ، وأوضاع الحركة العمالية ، والتشريعات المنظمة لحقوق العمال والتزاماتهم . وتدور الآراء الأساسية حول المحاور الثلاثة التى اعتمدنا عليها فى هذا العرض ، ونلخصها فى الآتى :

أولا : أن مشروع قانون العمل ، يتضمن تعديلات لم يوافق عليها عدد غير قليل من أفراد العينة . ففى مجال علاقات العمل الفردية ، أظهر لنا استطلاع الرأى ارتفاع نسبة عدم الموافقة على القاعدة القانونية المتعلقة بتعريف الأجر ومكوناته (البدل) ، وتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات ، والاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر . هذا بالإضافة إلى القاعدة التى تنظم الحصول على الأجازات وتحديد مدتها .

وجاءت مرتفعة أيضا نسبة عدم الموافقة على بعض المواد المضافة لتنظيم قواعد الحظر ، مثل جمع نقود أو تبرعات أو توزيع منشورات أو جمع توقيعات أو تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل بدون موافقة صاحب العمل . وكذلك الحال بالنسبة للجزاءات المستحدثة الخاصة بالخصم من الأجر ، وتأجيل موعد استحقاق العلاوة السنوية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، وتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين ، وخفض الأجر فى حدود علاوتين على الأكثر، وبشأن النص بالخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة . وكانت مرتفعة أيضا نسبة غير الموافقين على القواعد القانونية التى تنص على إجازة فصل العامل فى حالة عدم قيامه بتأدية التزام من التزاماته الجوهرية ، وفى حالة قيامه بمنافسة صاحب العمل . وكذا القاعدة التى تنص على أن يحقق صاحب العمل مع العامل بنفسه ، أو يعهد بذلك إلى إدارة الشئون القانونية بالمنشأة أو أى شخص آخر . وكذلك الحال فى تعديل أحقية العاملة فى أجازة الوضع ومدتها ، وفيما يتعلق بتنظيم شروط إنهاء عقود العمل غير محددة المدة وتقييدها بشرط

الإخطار لكل من صاحب العمل والعامل ، والنص باعتبار عقد العمل قائما طوال مدة الإخطار ، وبحق العامل فى الغياب يوما كاملا فى الأسبوع مع الأجر فى حالة توجيه الإخطار بالإنهاء من قبل صاحب العمل . وكذا بخصوص الإعفاء من العمل أثناء مهلة الإخطار مع احتساب مدة الخدمة مستمرة لحين الانتهاء من تلك المهلة ، وبخصوص قاعدة التزام صاحب العمل بمبلغ يعادل أجر العامل عن مدة المهلة فى حالة إنهاء أحد الطرفين لعقد العمل . وفى مجال علاقات العمل الجماعية ، أوضح الاستطلاع أن نسبة غير الموافقين على بعض قواعدها القانونية كانت مرتفعة . ومن ذلك رفض ضرورة إخطار صاحب العمل والجهة الإدارية بموعد الإضراب وقبل القيام به ، والضوابط والأحكام الخاصة بالمحظورات الواردة على حق الإضراب ، والحظر الوارد على حق الإضراب فى منشآت الخدمات الحيوية للجمهور ، وكون الإضراب يوقف عقد العمل ولا ينهيه ، إلا فى حالة الخطأ الجسيم الذى يرتكبه العامل المضرب خلال فترة الإضراب ، وإعتبار الإغلاق إجراء "جائزا" قانونا يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية تبرر ذلك ، وتنظيم إجراءات الفصل فى طلب الإغلاق الكلى أو الجزئى من صاحب العمل .

ثانيا : كشف استطلاع الرأى عن سلبيات تكمن فى نصوص مشروع القانون المقترح ، ومشكلات فى تطبيقها . ومن ذلك طول الفترة الزمنية المخصصة لإعادة النظر فى الأجور ، وعدم تحديد آلية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ، وكون الخصم أو الاستقطاع من الأجر يجعل المبلغ المتبقى غير كاف لالتزامات العامل وأسرته ويؤثر على سير انتاجه ، وتناقض النص بالخصم أو الاستقطاع من الأجر مع قانون العاملين بالدولة ، وكون النص بالعقوبات التأديبية وقواعدها وإجراءاتها غير واضح ، وكون هذه عقوبات حادة ،

يؤدى تطبيقها إلى انخفاض نشاط وإنتاجية العامل من ناحية ، وإساءة استخدام صاحب العمل من ناحية أخرى ، هذا إلى جانب عدم التدرج فى العقوبة ، والإضرار بالعامل وأسرته ، وكون العلاوة تعد حقا للعامل لا يجوز المساس به .

وبالإضافة إلى هذا فإن النص باعطاء صاحب العمل الحق فى أن يحقق مع العامل بنفسه يؤدى إلى انتفاء الحيدة والموضوعية ، وإهدار الضمانات الدستورية. أما النص الخاص بتعديل أحقية العاملة فى إجازة الوضع ومدتها ، فهو يحدد عدد مرات إجازة غير كافية لرعاية الطفل وعدم ملاءمة الشرط بضرورة مضى عشرة شهور على التحاق الأم بالعمل ، وأن من شأنه تحديد النسل إجباريا وإضعاف العمالة النسائية فى القطاع الخاص . وبخصوص إنهاء عقود العمل غير المحددة ، بشرط الإخطار الكتابى ، فإن من شأن هذا النص إطلاق يد صاحب العمل إزاء العامل ، وعدم تحديد النص لمبررات الفصل بوضوح ، وقصر المدة المتاحة للإخطار ، والنص بأن يظل عقد العمل قائما طوال مهلة الإخطار يعمل على إهدار حقوق العمال ، والنص بأحقية العامل فى البحث عن عمل آخر يضر بمصلحة العمل والعامل ، وغير محدد ، ويجعل العامل يتمادى فى الغياب . أما القاعدة الخاصة بتنظيم إجراءات الإخطار بحق الإضراب فإنها تنفى الهدف من الإضراب ، وتجعل من المتعذر حدوث الإضراب بالنص على شرط موافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، كما أنها تلغى دور اللجنة النقابية .

وهذه كلها أسباب تعكس قيودا يفرضها مشروع قانون ، يتضمن إخلالا بنصوص دستورية تكفل حقوقا يلغيها النص المستحدث أو يقيدها ، كما أنها تعكس تضييق دائرة حرية العامل ، ولا تحسن أوضاعه .

ثالثا : أبرزت نتائج الاستطلاع تصورات أفراد العينة الذين لم يوافقوا على بعض النصوص القانونية الواردة في مشروع قانون العمل . فقد طرح أفراد العينة تصوراتهم في الاقتراحات التالية :

بخصوص تعريف الأجر ، يكون الأجر نقدا فقط ، مع إضافة كافة العلاوات إلى الأجر الثابت والمتغير ، واستحقاق الأجر المتغير فى حالة المرض أو الإصابة ، أو الإبقاء على المادة الحالية . وبخصوص مكونات الأجر (البدل) ، فهناك ضرورة النص على أنواع البدلات المختلفة إما نقداً أو عينا ، وإضافة بدل طاقة أو نتيجة متطلبات الوظيفة وظروفها ، واستبدال عبارة "لقاء جهد" بعبارة "لقاء طاقة" الواردة فى النص المقترح فى مشروع القانون ، والنص على أن الأجور المتغيرة من الثوابت ، وربط الإعانة الاجتماعية بمعدلات الأجور والنظر فيها سنويا .

وفيما يتعلق بالمشاركة فى الأرباح ، فقد اقترح ضرورة النص عليها مع حذف عبارة "إذا تحقق سببها" ، مع تحديد حالات استحقاق الأرباح وأسباب حجب صرفها ، أو ترك الأمر لاتفاق الطرفين في عقد العمل ، أو الإبقاء على النص الحالى . أما النص على تشكيل مجلس قومى للأجور ، فهناك ضرورة للنص على تشكيل محدد وواضح له ، وأن يعتمد المجلس على ما تقرره التنظيمات العمالية ، وضرورة النظر فى تشكيله كل سنتين أو ثلاث لتحديد الحد الأدنى للأجور ، أو إلغاء المادة .

وفيما يتعلق بتقرير الحد الأدنى للأجور كل ثلاث سنوات ، فقد اقترح تقليل فترة إعادة النظر فى الأجور وعدم تدخل رئيس الجمهورية . وبخصوص الاستقطاع أو الحجز أو النزول عن الأجر ، فقد اقترح عدم زيادة نسبة الخصم عن ٢٥٪ ، أو الإبقاء على المادة الحالية . وكذا بخصوص تنظيم إلحاق العمالة

المصرية بالخارج ، فقد اقترح الإبقاء على النص الحالى ، وحذف الاستثناء من الفقرة الخاصة بخصم ١٪ . وبخصوص تنظيم الحصول على الإجازات وتحديد مدتها ، فقد رؤى الإبقاء على النص الحالى ، وتحديد العامل لموعد إجازته بموافقة صاحب العمل . وفيما يتعلق بالمقترحات المستحدثة لتنظيم قواعد الحظر، وبخاصة المادة التى تحظر جمع نقود أو تبرعات أو توزيع منشورات أو جمع توقيعات أو تنظيم اجتماعات داخل مكان العمل بدون موافقة صاحب العمل ، فقد اقترح إلغاء هذا البند والإبقاء على المادة الحالية ، وضرورة الحصول على موافقة اللجنة النقابية ومراعاة قوانين النقابات ، واستثناء ظروف المرض والوفاة ، وسريان الحظر خلال ساعات العمل فقط . ورأى البعض ضرورة الحظر المطلق . وبخصوص العقوبات التأديبية ، اقترح الإبقاء على المادة الحالية وإلغاء البند المستحدث ، وتطبيق عقوبات متدرجة ، ووضع ضوابط لعملية الخصم من الأجر ، وإنذار العامل قبل الخصم . وفى كافة أنواع العقوبات ، وردت اقتراحات بإلغاء البند والإبقاء علـى المـادة الحالية ، ووضع ضوابط لتوقيع العقوبة . وفيما يتعلق بحالات أسباب الفصل ، وردت اقتراحات بإلغاء البند أيضا والإبقاء على النص الحالى ، وتخفيف العقوبة ، وعدم الفصل إلا بعد التحقيق ، وإذا تكرر الخطأ أو أفشى سراً . وتمثلت غالبية الاقتراحات فى الحفاظ على حقوق العامل وحمايته ، سواء فى حالة الإجازات ومدتها أو انقضاء علاقة العمل . وفيما يتعلق بعلاقات العمل الجماعية أكدت الاقتراحات على أن حق الاضراب حق مطلق غير مقيد كفله الدستور ، وضرورة إضافة حق المنظمات النقابية فى إنشاء صناديق لتمويل الإضراب ، وعدم الإخلال بالاتفاقات الدولية . وضرورة التخفيف من شرط موافقة ثلثى أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة ، وأن يكون الإخطار من اللجنة النقابية لا من النقابة العامة ، وعدم اشتراط إخطار صاحب العمل بموعد الإضراب . إلا

أن بعض الاقتراحات ترى أن الإضراب ظاهرة غير صحية ، وهو ليس حقا .
ووردت اقتراحات بأن الإضراب مكفول لكل منشأة مع ضرورة تحديد المنشآت الحيوية صراحة ، والسماح بالإضراب الجزئى فى المنشأة الحيوية ، وأن يكون الإضراب تحت إشراف اللجنة النقابية ، وتشكيل لجنة للبت خلال ٢٤ ساعة ، وأن الإضراب لا يوقف ولا ينهى عقد العمل إلا فى الخطأ الجسيم ، وضرورة تحديد حالات الخطأ الجسيم حصراً ، وضرورة وضع ضوابط محددة للضرورات الاقتصادية للإغلاق ، ووضع ضمانات لصالح العمال ووضع ضوابط لصاحب العمل بحيث يلجأ للإغلاق فى أضيق الحدود . وظهر مع كل الاقتراحات السابقة تصور إلغاء المواد المستحدثة والإبقاء على النصوص المطبقة حاليا .

واعتمادا على هذه النتائج يمكننا القول إنه من المفيد أن يضع المشرع فى اعتباره كافة الآراء الخلافية المثارة فى هذا الاستطلاع . وبخاصة أننا تعمدنا عرض الجوانب الخلافية البارزة للاهتداء بها فى معرفة المناخ الاجتماعى والسياسى العام الذى يوضع النص القانونى لخدمته . كما أنه ثبت لنا من تتبع هذا الموضوع فى الصحافة المصرية لتحليل مناخ الرأى ، أن الإعلام الصحفى عن مشروع هذا القانون قد طرح على المواطنين العديد من الآراء التى تعكس تنوع واختلاف فى التوجهات والمصالح . ولم يبق سوى أن نوصى بوضع نتائج هذا الاستطلاع فى الحسبان عند صياغة التشريع لما له من أهمية تطبيقية .

المراجع

١ - فهمى ، على ، بحوث علم الاجتماع القانونى فى مصر ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ص ٥٨٣ - ٥٨٤ .

فهمى ، على ، السياسة الجنائية بين علم الإجرام وعلم الاجتماع القانونى . مدخل لدراسة حالة الأقطار العربية ، فى : السيد ياسين وآخرون ، الإنسان فى مصر . الفكر والحق والمجتمع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٠ .

٢ - ياسين ، السيد ، الاتجاهات الأساسية فى مناقشات حول علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، ندوة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ص ٦٩٣ - ٧٠١ .

وياسين ، السيد ، مدخل للمشكلات الأساسية فى علم الاجتماع القانونى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، مايو ١٩٦٨ ، ص ص ١٥٣ - ١٧٥ .

وياسين ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣ - ٥ .

٣ - سعيد ، محمد السيد ، الثورة التكنولوچية . خيارات مصر للقرن ٢١ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧ - ٢٤ و ١٤٢ - ١٤٣ .

٤ - عبد المسيح ، سعيد ، تقييم أداء السلطة التنفيذية بالتطبيق على تجربة الإصلاح الاقتصادى ، فى خربوش ، محمد صفى الدين ، التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢ ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٨٣ - ١٩٦ .

٥ - رومان ، هويدا عدلى ، النقابات العمالية بين العمال والدولة فى مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢ ، فى : خربوش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٤٥ - ٥٦١ .

Abstract

OPINION POLL
ON A PROJECT OF THE UNIFIED LABOUR LAW
"A Sample of Egyptian Elite"

Nagwa Khalil

This paper is an analysis of the data gathered in an opinion poll of a sample (338 persons) of the Egyptian elite. The argument is about a project of the labour law.

The interviewed persons were asked about each change of the articles in the existing law, whether they approve it or they refuse it and why, and the alternatives proposed.

The focus in this paper is on the refused articles in the project of law and the reasons of refusal, and the alternatives proposed.

The analysis has adopted the framework of the sociology of law.

The results of the poll showed important opinions that should be taken into consideration when the project law is issued.

In the area of individual labour relations, the poll showed an increase in the percentage of those disapproving: 1. the legal basis concerning the definition and components of the wage, 2. some articles added to organize the principles of prohibition, 3. new penalties, 4. firing the labourer when he does not perform his basic committments, 5. organizing the conditions of ending the labour contracts.

In the area of collective labour relations, the poll showed an increase in the percentage of those diapproving: some legal bases, such as the necessity of declaring the time of the strike in advance, and the regulations controlling the right of strikes especially the strikes in the basic service institutions vital to the public.

The poll showed also the negative aspects in the articles of the proposed law, and the problems of its application. All these are constraints imposed by the proposed law, that interfere with the freedom of the labourer and do not improve his living conditions.

Concerning the perceptions of the sample regarding the individual labour relations, most proposals dealt with maintaining the labourer rights and his protection during vacations or when the labour relation is ended.

Concerning the collective labour relations, the proposals ensured the absolute unrestricted strike, the necessity of adding the right of syndicates to finance the strikes, the necessity of loosening the condition regarding the approval of two thirds of the members.

Some proposals saw that the strike is not a healthy phenomenon and is not a right. Others, saw that the strike is a given right of every institution, and that the vital basic institution should be well defined, and a partial strike is permitted under the supervision of the syndicate committee, the strike should not be stopped and should not terminate the labour contract except with basic error, and the necessity of determining the cases of the basic error.

Some proposals saw that all the new articles should be abolished, and to keep the already applied articles.

Conclusion: based on the previous results, it is necessary that the legislator should take into consideration all the vanous opinions that were raised in this poll.

We recommend that the result of this poll be put in the formulation of the legislation because of its applied importance.

البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى
القائمون بالاتصال*

نجوى الفوال**

يمثل هذا المقال ملخصا للتقرير الثانى الصادر عن بحث البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ، ويتعلق بالقائمين بالاتصال فى هذه البرامج .

ويهدف هذا التقرير إلى تحقيق هدفين أساسيين : الأول يتصل بمحاولة الإضافة الامبريقية لبحوث القائم بالاتصال فى مصر ، والتى اعتمدت فى البداية على المدرسة التاريخية ، ثم نحت إلى الحديث النظرى عن القائمين بالاتصال فى أحد مجالات الإعلام . أما البحوث المصرية التى حاولت الاقتراب الميدانى من هذا الموضوع فإنها اتسمت بالتوزع بين أهداف بحثية لا تجعله محورا أساسيا للدراسة .

أما الهدف الثانى من هذا التقرير فإنه يتمثل فى إلقاء الضوء على القائمين بالاتصال فى مجال الإعلام الدينى المباشر من خلال التليفزيون ، بدراسة وتحليل كيفية أدائهم لوظيفتهم ، وتحديد العوامل المؤثرة فيه ، والتى تسهم فى النهاية فى مدى فعاليته . ومن ثم ، فإن هذا البحث يستكمل دراسة الجوانب المختلفة المتعلقة بالإعلام الدينى التليفزيونى من دراسة لمضمونه ، والقائمين بالاتصال فيه .

ويخلص التقرير إلى اثبات الارتباط الحيوى بين سمات البرنامج الدينى ونوعيته ومضمونه ، وبين واقع القائمين بالاتصال ومدى قدرتهم على الحركة فيه ، ومدى ما يتوافر لهم من ظروف ملائمة وإمكانات فنية وإدارية .

* موجز تقرير بحث فى الموضوع أجراه قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز ، وشارك فى كتابته الدكتورة نجوى الفوال (مشرفا) ، وعبد السلام نوير، وسحر فاروق ، وآمال كمال .

** خبير أول ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

يسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على القائمين بالاتصال فى أحد المجالات المؤثرة فى تكوين الشخصية المصرية ، وهو الإعلام الدينى المباشر – من خلال البرامج الدينية – فى واحدة من أكثر وسائل الاتصال الجماهيرى انتشارا فى المجتمع المصرى ، وهى التليفزيون . ويستهدف البحث دراسة فريق العمل فى البرامج الدينية بتلك المؤسسة الإعلامية ، وتحليل كيفية أدائه لوظيفة من وظائفها الرئيسية ، بحيث يمكن تحديد العوامل المحددة لهذا الأداء ، والتى تسهم فى النهاية فى مدى فعاليته . ومن ثم ، فإن هذا البحث يسهم فى استكمال دراسة الجوانب المختلفة المتعلقة بالإعلام الدينى المباشر من خلال التليفزيون فى مصر : فيتناول نوعية وسمات صانع الرسالة الإعلامية ، إلى جانب ماسبق إعداده من دراسة حول مضمونها ، وماسيعقبه من دراسة لموقف الجمهور المتلقى من تلك الرسالة . هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا البحث من إسهام ميدانى فى مجال الدراسات العربية عن القائم بالاتصال .

ولتحقيق الهدف من البحث ، يطرح البحث عدة تساؤلات يسعى إلى الإجابة عليها ، وهى :

١ – ما الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للقائم بالاتصال فى البرامج الدينية بالتليفزيون المصرى (العمر والحالة الاجتماعية والحالةالتعليمية) ؟

٢ – ما الوضع الوظيفى لهذا القائم بالاتصال ، من حيث كيفية الالتحاق بالوظيفة ، وطبيعة دوره فيها ، وخبراته السابقة فى مجال الإعلام الدينى ، ومدى تفرغه لهذه الوظيفة ؟

٣ – ما المصادر التى يعتمد عليها القائم بالاتصال فى استقاء معلوماته ، والضغوط التى يتعرض لها فى تأديته لعمله ؟ وما مصادرها ؟

٤ – ما مدى وعى القائم بالاتصال بالسياسة العامة للبرامج الدينية ؟ وما مدى

مشاركته فى صنعها ؟ وما أهدافه من العمل بإدارة البرامج الدينية ؟ وهل تتواءم أم تتعارض مع الأهداف والسياسة العامة للإدارة ؟

٥ - ما محددات عملية صنع البرنامج الدينى ، والمراحل التى تمر بها ، ومدى توافر أسس معينة تتبع عند تخطيط وتنفيذ هذه البرامج ؟

٦ - ما حدود ونوعية العلاقة بين إدارة البرامج الدينية ، والمؤسسة التابعة لها (وهى اتحاد الإذاعة والتليفزيون) من حيث مدى التنسيق بينها وبين الإدارات الأخرى ، ومدى التنسيق فى خريطة البث اليومى ، والعلاقة بينها وبين الرقابة فى كافة مراحل صنع البرنامج الدينى ؟

٧ - ما مدى وجود الرغبة فى تطوير البرامج الدينية ، سواء من حيث الشكل أو المضمون لدى القائمين بالاتصال فى تلك البرامج ؟

٨ - مارؤية القائم بالاتصال للجمهور المتلقى للبرامج الدينية ؟ وما مدى الاتفاق أو الاختلاف فى هذه الرؤية بينه وبين رؤسائه ؟ وما احتياجات ذلك الجمهور للأفكار والمعلومات الدينية (من خلال البرامج الدينية) ؟ وما تقييمه لهذا الجمهور وموقفه من البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى ؟

٩ - ما مدى توافر الصلة أو العلاقة بين القائم بالاتصال فى البرامج الدينية والجمهور المتلقى لها ؟ وماهو مصير رجع صدى تلك البرامج ؟

١٠- مامدى مشاركة القائم بالاتصال فى الحياة العامة فى جوانبها السياسية والاجتماعية ؟ وما مدى مشاركته فى مجالات الإعلام الدينى الأخرى ؟ ومدى تمتعه بالحماية النقابية أثناء تأدية وظيفته ؟

١١- ما آراء القائم بالاتصال فى تلك البرامج بخصوص واقع الدعوة والإعلام الدينى المعاصر ، وذلك من حيث التنشئة الدينية للفرد فى مصر بمؤسساتها المختلفة ، ومن حيث دور رجل الدين المعاصر ؟

١٢- ما مدى رضا القائم بالاتصال عن عمله بالبرامج الدينية ، وذلك من حيث قواعد وظروف العمل ونوعيته وإنجازاته ؟

وتعكس التساؤلات السابقة ، التي يحاول البحث الإجابة عنها ، رؤيته وتبنيه لمفهوم القائمين بالاتصال في البرامج الدينية كفريق داخل الإطار التنظيمي للمؤسسة الإعلامية ، وهي التليفزيون المصري.

واستنادا إلى عدد من الزيارات الميدانية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون ، والاتصال برؤساء القنوات المحلية للتليفزيون المصري ، تقرر أن يضم مجتمع البحث كل فريق العمل داخل إدارتي البرامج الدينية في القناتين الأولى والثانية من مقدمي ومعدي ومخرجي تلك البرامج ، وذلك باستخدام أسلوب الحصر الشامل ، إذ أن إجمالي عددهم لايتعدى العشرين فردا . أما بالنسبة للقنوات المحلية ، فقد تبين عدم وجود إدارة خاصة بالبرامج الدينية ، وإنما تتبع تلك البرامج إدارات البرامج الثقافية . ومن ثم فقد تقرر أن يشمل البحث كل الذين يسهمون إسهاما مباشرا في صنع البرنامج الديني في تلك القنوات ، وذلك لإضفاء البعد المقارن للبحث . وقد ضم مجتمع البحث في القناة الأولى والثانية ١٦ من القائمين بالاتصال في البرامج الدينية من إجمالي ١٩ شخصا . أما في القنوات المحلية – من الثالثة إلى السابعة – فقد تم إجراء المقابلات المتعمقة مع عشرة من القائمين بالاتصال في البرامج الدينية بها من إجمالي ١٣ شخصا .

ادوات جمع البيانات

استقر رأى هيئة البحث على استخدام المقابلة المتعمقة intensive or in-depth

interview (الاستبار) كأداة أساسية فى جمع بيانات هذا البحث * . نظرا لقدرتها على التعمق والنفاذ إلى العوامل الكامنة وراء استجابات ومواقف المبحوثين ، وبالتالى توفير قدر من الثراء والعمق فى بيانات البحث . وقد تم إعداد دليل المقابلة المكثفة ، ويتضمن محاور وبنودا تنطلق من الهدف من البحث ، وتعتمد على الأسئلة التى يطرحها سعيا لهذا الهدف** . وإلى جانب أداة جمع البيانات السابقة ، فإن البيانات التى تم جمعها فى المرحلة الأولى من البحث حول سمات وخصائص البرامج التى تقدمها ومدى مواكبتها للأحداث والقضايا المثارة فى المجتمع تصبح إطارا عاما يتم تحليل نتائج بحث القائم بالاتصال من خلاله .

وفيما يلى عرض لأهم النتائج التى خرج بها التقرير حول بعض محاوره الأساسية .

أولا : مقارنة بين خصائص القائمين بالاتصال ومحددات أدائهم الوظيفى فى البرامج الدينية بكل من القناتين الأولى والثانية والقنوات المحلية

١ - أظهرت نتائج البحث بعض الاختلاف فى المستوى العمرى للقائمين بالاتصال فى البرامج الدينية . فبينما وقع أغلبية من يعمل بها فى القناتين الأولى والثانية فى فئة متوسطى العمر الذين يملكون فترة خبرة ليست بالقصيرة فى العمل بتلك البرامج ، فإن أغلبية من يعملون بها بالقنوات

* فى بداية الأمر ، اتجهت هيئة البحث إلى استخدام أسلوب المناقشة الجماعية . ولكن بعد المزيد من القراءات النظرية حول هذا الأسلوب تم استبعاده ، نظرا لاعتماد المناقشة الجماعية على شرط التلقائية فى الاستجابة ، وهو ما ينتفى نتيجة تأثير الألفة والتزامل بين أعضاء المجموعات ووجود رؤساء ومرءوسين .

** تم الاستعانة بآراء وخبرات الأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد أستاذ الأنثربولوجيا المتفرغ بجامعة الأسكندرية فى شكل ومضمون دليل المقابلة المكثفة . وقد استفادت هيئة البحث بملاحظاته وإضافته لبعض البنود التى تثرى المقابلة . كذلك تم تحكيم هذا الدليل من قبل الأستاذ الدكتور فيصل يونس أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة .

المحلية كانوا أقرب إلى سن الشباب ، ومن ثم فإن خبرتهم بالعمل ليست بالطويلة . ويمكن القول بأن حداثة نشأة القنوات المحلية ، ومن ثم قصر عمر البرامج الدينية بها ، تبرر عدم وجود خبرة طويلة لدى القائمين عليها فى تلك القنوات .

ومن ناحية أخرى ، فقد تساوى المستوى التعليمى للقائمين بالاتصال فى البرامج الدينية فى كل القنوات التليفزيونية ، إذ كان الحد الأدنى هو حصول القائم بالاتصال على الدرجة الجامعية . وقد اتضح أن التخصص فى مجال الإعلام ليس شرطا للتعيين بهذه الوظائف ، وإنما يتجه اتحاد الإذاعة والتليفزيون لإعداد القائمين بالاتصال فى دورات تدريبية فى مجال عملهم لتعويض هذا النقص .

٢ - ومن ناحية ثالثة ، اشترك القائمون بالاتصال فى البرامج الدينية بالقناتين الأولى والثانية مع أقرانهم بالقنوات المحلية فى سعيهم إلى العمل بتلك البرامج طواعية واختيارا . كما اتفقوا أيضا فى دوافع اختيار العمل بهذه البرامج من حيث قربها لميولهم وتخصصهم الدراسى ، أو اعتبارها رسالة لنشر الثقافة الدينية .

٣ - أما فيما يتعلق بالأداء الوظيفى ومحدداته ، فقد سبقت الإشارة إلى عدم تخصص القائمين بالاتصال بالقنوات المحلية فى العمل بالبرامج الدينية ، إذ يجمع هؤلاء بين العمل فى تلك البرامج وبين نوعيات أخرى بعضها يتصل بها من حيث الطبيعة الثقافية ، والبعض الآخر قد يكون بعيدا عنها إلى حد كبير . وهذا وضع مختلف تمام الاختلاف عن العمل بالبرامج الدينية فى القناتين الأولى والثانية ، حيث إن طاقة العاملين بها موجهة كلية للعطاء فى هذا المضمار . ولا شك أن هذه الحقيقة تلقى بظلالها على

جوانب كثيرة بعضها يتصل بالأداء الوظيفى والآخر يتصل بصنع البرنامج الدينى ، بالإضافة إلى مدى الرضا عن العمل ، بالنسبة لكل من الجانبين ، كما سنرى فيما بعد .

٤ - وبالرغم من عدم اقتصار القائم بالاتصال فى القنوات المحلية على العمل فى البرامج الدينية فقط ، فإن نتائج البحث قد أظهرت أن هناك قدرا أكبر من التحديد لمهام الوظيفة التى يمارسها هؤلاء ومسئولياتها ، كأن يكونوا معدين فقط أو مخرجين أو مقدمين ، دونما خلط بين هذه المهام . وذلك على العكس من الوضع السائد فى العمل بالبرامج الدينية فى القناتين الأولى والثانية ، حيث قد يجمع القائم بالاتصال بين الإعداد والإخراج ، أو بين التقديم والإعداد . ومن ثم ، فإنه يمكن القول بأن حدود الدور الوظيفى فى هاتين القناتين يقوم على أساس واسع وهو العمل بالبرامج الدينية . فى حين أنه فى القنوات المحلية يتحدد دور القائم بالاتصال من المسمى الوظيفى سواء كان معدا أو مخرجا أو مقدما للبرنامج التليفزيونى ، أيا ما كان هذا البرنامج .

٥ - كذلك فقد بينت نتائج المقابلات المتعمقة مع القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية بالقنوات المحلية أن عملهم فى أكثر من نوعية من البرامج يحقق لهم إشباعا ودخلا قد يدفعهم إلى الاكتفاء بالعمل فى القناة التى يخدمونها . وعلى العكس ، فإن نسبة غير قليلة من القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية بالقناتين الأولى والثانية يمارسون عملا آخر إلى جانبها ، رغبة فى زيادة الدخل أو استغلال وقت الفراغ الذى قد يطول نظرا لعدم استيعاب العمل بتلك البرامج لكل طاقاتهم ووقتهم . ويمكن النظر لهذه النتيجة فى إطار الفارق فى المستوى العمرى للمبحوثين فى كل من المجتمعين ، مع مايفرضه من التزامات مادية واجتماعية .

٦ - ويبرز الاختلاف بين مجتمعى الدراسة - القومى والمحلى - عند مناقشة رؤية القائم بالاتصال لمكانة البرامج الدينية فى القناة التى يتبعها بالمقارنة بباقى النوعيات من البرامج . فقد كانت استجابات أغلب القائمين بالاتصال فى هذه البرامج فى القناتين الأولى والثانية أكثر استشعارا لافتقارها إلى الاهتمام اللازم من حيث موعد إذاعتها أو الإمكانات الفنية المتاحة لها أو المزايا المادية المتوفرة للعاملين بها . بينما انقسمت آراء القائمين بالاتصال فى القنوات المحلية بهذا الشأن بين من يرى أن البرامج الدينية تنال نفس الاهتمام والمزايا المتوفرة للبرامج الأخرى ، وبين من رأى أن مكانتها أقل لنفس العوامل السابق ذكرها .

٧ - وانعكاسا للمؤشرات السابقة ، فإن النتائج عبرت عن شعور أغلبية القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية فى القناتين الأولى والثانية بوجود ضغوط متعددة ومتنوعة تقع عليهم أثناء تأديتهم لعملهم . وتتصل أكثر هذه الضغوط تكرارا بضعف الإمكانات الفنية المتوفرة لتلك البرامج ، وعدم ملاءمة موعد بثها ، الأمر الذى يسلبهم الشعور بجدوى ما يقومون به من عمل ، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالرقابة وتقييد حرية حركة البرنامج الدينى ، وما يثيره تنظيم العمل من صعوبات فى التعامل مع الضيوف المتخصصين . أما بالنسبة للقائمين بالاتصال فى القنوات المحلية ، فقد كان رأى الأغلبية أن العلاقة المباشرة بين فريق العمل بالبرنامج الدينى وبين رئيس القناة المحلية يمكن أن تقف حائلا بين وقوع أية ضغوط عليهم أثناء ممارستهم لعملهم ، بل وتذلل أية صعوبات قد يواجهونها . ومن ناحية أخرى ، فإنه يمكن النظر لهذا الرأى فى إطار حداثة نشأة القنوات المحلية ، وما يترتب على ذلك من قصر فترة الخبرة العملية لأغلب القائمين بالاتصال فى برامجها الدينية ، الأمر الذى

قد لا يمكنهم من الحكم على مدى توافر مثل هذه الضغوط ولا يسمح بتراكمها .

٨ - وقد عبر غالبية أفراد مجتمع البحث المحلى عن تمسكهم بالعمل فى مجال البرامج الدينية ، ورفض تركها أو الاكتفاء بما يعملون به من برامج أخرى . كذلك فإن نصف القائمين بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية قد أكدوا هذا الموقف ، بل إن ما يقرب من النصف الآخر كان يتحدث عن الإعارة أو العمل بالخارج إذا قبل ترك العمل بالبرامج الدينية . وربما يجد هذا الموقف تفسيرا له فى إقبال أغلب القائمين بالاتصال على العمل بتلك البرامج باختيارهم ، رغبة فى إشباع ميولهم الشخصية أو العمل بتخصصاتهم الدراسية .

ثانيا : مقارنة بين كيفية صنع البرنامج الدينى فى كل من القناتين الأولى والثانية وفى القنوات المحلية

من استعراض نتائج البحث على محور صنع البرنامج الدينى يتضح أن هناك قدرا كبيرا من التماثل والاتفاق فى مراحل إنجاز هذا البرنامج بين القناتين القوميتين والقنوات الأخرى المحلية . ففى كلتا الحالتين ، يمر البرنامج الدينى بعدة مراحل بدءا من وضع الفكرة الأساسية للبرنامج وإجازتها من جانب المسئولين الأعلى فى كل قناة ، ثم ما يتلو ذلك من عمليات تنفيذية تتمثل فى اختيار الموضوع والضيوف المتحدثين فيه ، فالعمليات الفنية الخاصة بإخراج البرنامج ، وتسجيله ، وما يعقب ذلك من مونتاج ، ثم عرض الحلقة على الرقابة لإجازتها للبث على الشاشة الصغيرة .

ولكن على مستوى العمل فى صنع البرنامج الدينى فى كل مرحلة من المراحل السابقة ، تبين أن هناك قدرا واضحا من الاختلاف بين العمل فى

القنوات المحلية وبينه في القناتين الأولى والثانية . وقد نبع هذا الاختلاف من عاملين أساسيين : يتحدد الأول فى حداثة وجود القنوات المحلية بالمقارنة بالقناتين الأولى والثانية اللتين نشأتا منذ نشأة التليفزيون المصرى ذاته عام ١٩٦٠ . ويتمثل العامل الثانى فى محدودية عدد البرامج الدينية بكل قناة محلية حيث لا يتعدى عددها برنامجا أو اثنين على أكثر تقدير ، فى مقابل سبعة برامج دينية فى كل من القناة الأولى والقناة الثانية ، طبقا لآخر دورة تليفزيونية .

وتتضح نقاط الاختلاف فى صنع البرنامج الدينى على المستوى القومى والمستوى المحلى فى عدد من المؤشرات ، نوجزها فيما يلى :

١- تميل قواعد العمل فى البرنامج الدينى فى القنوات المحلية للاعتماد على فريق العمل بهذا البرنامج ككل ، وخاصة من حيث اختيار الفكرة أو الموضوع الذى سيتناوله البرنامج ، أو من حيث توزيع المسئولية ومدى انفراد أى من القائمين بالاتصال بالدور المحورى فيه .

أما فى القناتين الأولى والثانية ، فقد برز الصراع المهنى التقليدى بين مخرج البرنامج الدينى ، ومعده ومقدمه . فالأخيران أكثر تخصصا فى المادة الدينية ، ولكن المخرج أيضا مخول أحيانا - بحكم وظيفته الرسمية- بإعداد البرنامج الدينى ، وفى كثير من الأحوال يقوم بممارسة خطوات هذا الإعداد ، من حيث اختيار الموضوعات أو الضيوف ومناقشتهم فيما سيتحدثون فيه على الشاشة . كذلك فإن مسئولية البرنامج تقع فى الأغلب على عاتق المخرج ، مما يجعله صاحب الدور الرئيسى والمحورى فى صنع البرنامج الدينى ، فى نظر أغلبية القائمين بالاتصال فى هذه البرامج بالقناتين المذكورتين .

٢ – تبين أن مسئولية رئيس القناة فى القناتين الأولى والثانية – فيما يختص بالبرنامج الدينى – تنحصر فى عمليات الإشراف عليه والتنسيق الخاصة به من حيث موعد ودورية ظهوره على الشاشة . أما فى القنوات المحلية فإن دور رئيس القناة يصبح أكثر اتساعا ، فيشمل أيضا بعض العمليات التنفيذية للبرنامج الدينى ، ويكاد يلعب دور "الأب الروحى" لأعضاء فريق العمل ، الذى يلجأون إليه لحل ما يقابلهم من مشاكل فى العمل ، أو لتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذه . وبقول آخر ، فإن العلاقة بين فريق العمل فى البرنامج الدينى وبين رئيس القناة المحلية التابع لها تتخذ مسارا مباشرا وطريقا أقصر من مثيلتها فى القناتين الأولى والثانية ، حيث يقوم مدير الإدارة المختصة بدور حلقة الوصل بين هذا الفريق وبين رئيس أية قناة منهما ، كما يتولى المسئوليات التنفيذية التى قد يمارسها رئيس القناة المحلية .

٣ – وقد أظهرت النتائج أن التخطيط المسبق للبرنامج الدينى فى القنوات المحلية قد يمتد فى بعض الأحيان إلى فترة تصل إلى ثلاثة أشهر ، أى منذ وضع خطة الدورة البرامجية للقناة . بينما كانت أقصى مدة لذلك التخطيط – طبقا لما أورده القائمون بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية – هى وضع الخطة كل شهر ، أو كل حلقتين فى أغلب الأحوال . ويمكن النظر لهذه النتيجة فى إطار محدودية عدد البرامج الدينية بكل قناة محلية ، ومن ثم ، فإن فريق العمل بها أيضا محدود فى أفراده ، وأكثر صلة برئيس القناة الذى يتولى مسئولية الدورة البرامجية فى قناته .

٤ – كذلك امتد الدور الذى يمارسه رئيس القناة المحلية إلى عملية التنسيق بين البرنامج الدينى وبين غيره من البرامج الثقافية فى تلك القناة ، خاصة فى

حالة وجود مناسبات دينية أو غيرها . وفى المقابل ، فإن أغلب آراء القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية بالقناتين الأولى والثانية قد عبرت عن افتقار تلك البرامج للتنسيق مع غيرها ذات الطبيعة الثقافية المشتركة ، بل إن البعض أشار إلى غياب هذا التنسيق حتى على مستوى إدارة البرامج الدينية بالقناتين ، واللتين تجمعهما حجرة واحدة باتحاد الإذاعة والتليفزيون بالقاهرة ، نتيجة لعامل التنافس والاحتفاظ بخصوصية العمل فى كل إدارة .

٥ - وإذا كان القائمون بالاتصال فى البرامج الدينية بالقناتين الأولى والثانية قد اتفقوا مع أقرانهم بالقنوات المحلية فى آرائهم حول ضرورة بقاء الرقابة المؤسسية على تلك البرامج ، تحسبا لأية احتمالات للخطأ فى المادة الدينية أو سوء استغلالها ، أو للحرص على الآداب والقيم العامة ، كما اتفق الجانبان أيضا في ممارستهما لنوع من الرقابة الذاتية أثناء صنع البرنامج الدينى وقبل عرضه على الرقابة المختصة ، فإن استجابات القائمين بالاتصال فى القناتين القوميتين قد عبرت عن قدر من عدم الرضا عن العلاقة بينهم وبين هذه الرقابة . فى حين ذكر نصف المبحوثين بالقنوات المحلية أنهم لم يتعرضوا لأية مشكلات مع الرقابة ، أو ذكر عدد قليل منهم تصعيد الأمر لرئيس القناة الذى تفيد تعليماته فى حل الموقف . كذلك فإن الاختلاف بين الجانبين تمثل فى مدى الوعى بالمعايير التى تستند إليها الرقابة فى مراقبة البرامج الدينية ، إذ كانت هذه المعايير أقل وضوحا أو تبلورا لدى ما يقرب من نصف القائمين بالاتصال فى القنوات المحلية .

٦ - تشير نتائج العينتين القومية والمحلية إلى أن القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية تتوافر لديهم الرغبة فى تطوير هذه البرامج ، كما تتوافر لديهم

الرؤية أو التصور لاتجاه هذا التطوير ونوعيته . وقد كان هناك شبه إجماع بين المجموعتين على حاجة البرامج الدينية للتطوير فى الشكل بحيث تخرج عن الإطار الذى قيد حركتها لفترة طويلة ، وهو شكل الحوار أو الندوة الدينية ، فتنزل إلى الشارع وتحقق مشاركة أكبر من الجمهور العام بجانب المتخصصين فى الشئون الدينية . فى حين انقسمت الآراء فى كل عينة على حدة حول مدى حاجة هذه البرامج للتطوير فى مضمونها .

ثالثا : مدى وعى ومشاركة القائمين بالاتصال فى السياسة الإعلامية رؤية مقارنة

١ - تبين من استعراض نتائج البحث التى أسفرت عنها المقابلات المكثفة مع القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية ، فى قنوات التليفزيون المصرى القومية والمحلية ، فيما يختص بمحور الوعى والمشاركة فى السياسة الإعلامية ، أن آراء القائمين بالاتصال فى قنوات التليفزيون المختلفة قد اتفقت حول الأهداف التى تسعى الإدارة لتحقيقها من خلال البرنامج الدينى . وقد انتظمت هذه الآراء تحت ثلاثة أهداف رئيسية ، وهى : نشر الوعى الدينى ، وتقديم صورة صحيحة عن الإسلام ، وحث المشاهدين على السلوكيات الحميدة .

كذلك فقد اتفقت آراء المبحوثين فى كل من القنوات المركزية والمحلية فيما يتعلق بالأهداف التى ينبغى على البرنامج الدينى تحقيقها ، إذ يرى معظمهم أن هذه الأهداف تتمثل فى توعية الناس بأمور دينهم ، ويرى بعضهم ضرورة الاهتمام بالمعاملات والسلوك ، إلا أن القائمين بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية قد أضافوا الأهداف التى تتعلق بضرورة ربط هذه البرامج بقضايا المجتمع ، وضرورة الاهتمام بالشباب .

٢ - أظهرت النتائج اختلاف آراء القائمين بالاتصال فى كل من القنوات القومية والمحلية حول مدى مواكبة البرامج لاحتياجات المجتمع ، إذ يرى معظم المبحوثين فى القناتين الأولى والثانية أن هذه البرامج لا تواكب قضايا المجتمع ، وأن ذلك يعزى لبعض القيود السابق الإشارة إليها ، ومنها الرقابة وحظر نشر موضوعات بعينها .

٣ - كما اتضح من نتائج البحث أنه قد اتفقت معظم الأهداف الشخصية للعمل فى البرامج الدينية للقائمين بالاتصال فى قنوات التليفزيون الأولى والثانية والقنوات المحلية ، بشأن اعتبار هذا العمل رسالة يؤديها المبحوث لخدمة الإسلام والوطن ، ونشر الوعى الدينى ، وتقويم السلوك .

وتبين من النتائج أن هناك اختلافا فى وجهات نظر المبحوثين فى كل من القنوات القومية والمحلية حول مدى وجود تعارض بين الرؤى والأهداف على المستوى الشخصى وعلى مستوى الإدارة . إذ أفاد القائمون بالاتصال فى القنوات القومية بوجود قدر من التعارض الذى قد يكون مرجعه إلى موعد بث البرامج أو مضمونها ، أو كيفية مواجهة القضايا المطروحة من خلال هذه البرامج. هذا فى حين أن معظم المبحوثين فى القنوات المحلية قد رأوا عدم وجود تعارض ، وأن هدف نشر الوعى الدينى يسعى إليه الجميع على المستويين العام والشخصى .

٤ - وقد أظهرت النتائج وجود قدر من التشابه الواضح فى المقترحات التى أوردها القائمون بالاتصال فى كل من القنوات القومية والمحلية بشأن ملامح السياسة التى سيتبعها القائم بالاتصال ، فى حالة توليه مسئولية الإدارة . إلا أن مقترحات المبحوثين فى الأولى كانت أكثر ثراء وتنوعا ، كما أنها تطرقت إلى التطوير فى المضمون والموضوعات المقدمة والأهداف المرجوة ،

وكذلك إلى أسلوب العمل داخل الإدارة ، فى حين أنها قد اقتصرت فى القنوات المحلية على شكل البرامج وموعد بثها فحسب .

ويمكن القول إن طبيعة القنوات القومية وقدمها ورسوخ تقاليدها واتساع رقعة مشاهدتها داخل حدود الدولة وخارجها كان سلاحا ذا حدين . ففى حين أنه أفاد العاملين بها ، فإنه فى ذات الوقت قد وضع قدرا من القيود والمحاذير والضوابط على العمل بهذه القنوات ، وهو مالا يعانى منه كثيرا القائمون بالاتصال فى القنوات المحلية ، التى يقتصر جمهورها على قاطنى هذه الأقاليم .

رابعا : علاقة القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية بالجمهور فى القنوات القومية والمحلية : رؤية مقارنة

١ - تبين من استعراض استجابات القائمين على البرامج الدينية فى القنوات القومية والمحلية أن تقييم القائمين على هذه البرامج لجمهورهم يغلب عليه التعميم ، حيث تميل الغالبية من المبحوثين فى الطرفين إلى عدم تحديد قطاعات معينة من الجمهور ، والتصريح بأن هذا الجمهور هو كل الشعب ، أو كل المجتمع ، أو كل فئاته ، أو ما إلى ذلك . وعند الخوض فى السمات التفصيلية ، كالسن مثلا ، نرى معظم المنتمين للقنوات القومية يشيرون لكبار السن ، بينما تميل غالبية الطرف الآخر - القنوات المحلية - للإشارة إلى الشباب أولا ، ثم كبار السن بعد ذلك ، وبفارق محدود . أما فيما يتعلق بالنوع ، فكانت إجابات المبحوثين من الطرفين متقاربة ، حيث كانت الغالبية تزكى النساء ، باعتبارهن أكثر الفئات التى تتاح لها مشاهدة هذه البرامج، ويلاحظ أن النسبة الأكبر كانت داخل نطاق القائمين على هذه البرامج بالقنوات المحلية دون القومية ، وفيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية ، تباينت آراء

المبحوثين ، وإن مالت إلى التركيز المحدود على جمهور الريف ، باعتباره حريصا على مشاهدة هذه البرامج .

٢ - فيما يتعلق بتصور المبحوثين لمدى حاجة الجمهور للبرامج الدينية وتعطشه لها ، تؤكد النسبة العظمى من الجانبين على تعطش الجمهور للمضمون الدينى وبرامجه ، حيث وصف البعض هذا الاحتياج بأنه شديد . ومن هذا التصور يشير أغلب القائمين بالاتصال بالقنوات القومية إلى أن الجرعة الدينية المقدمة للجمهور غير كافية لسد احتياجات المجتمع ، فى حين أن نصف القائمين بالاتصال بالقنوات المحلية آثروا عدم تحديد هذا الجانب . إلا أن غالبية المبحوثين من الطرفين تشير إلى احتياج الجمهور للتركيز على بعض الأفكار الدينية بشكل أكبر من غيرها . وجاءت المعاملات الإسلامية ، والتعريف بالدين ، والتوجيه والإرشاد الدينى ، على رأس هذه الأفكار والموضوعات فى إجابات المبحوثين من الجانبين ، وإن حظيت المعاملات الإسلامية بتأكيد نسبة أكبر من المبحوثين بالقنوات المحلية .

٣ - وفيما يتعلق بأبرز الفئات التى ينبغى أن يتوجه لها المضمون الدينى ، كانت فئة الشباب هى المسيطرة على اتجاهات المبحوثين من الجانبين (حوالى النصف داخل كل فئة) ، ثم تنتقل الإشارات بعد ذلك لجميع فئات المجتمع عموما، وبالتركيز على فئة الشباب داخله تحديدا ، مما يشير إلى إيمان العدد الأكبر من المبحوثين بقنوات التليفزيون المختلفة بأهمية التوجه لهذه الفئة .

٤ - وجاءت الخطابات ، والمكالمات التليفونية ، وأساليب الاتصال الشخصى بالجمهور أثناء التسجيل ، من أبرز الوسائل التى يعتمد عليها المبحوثون من الجانبين فى التعرف على جمهورهم . حيث أكد غالبية المبحوثين بالقنوات

المركزية والمحلية على وصول خطابات من الجمهور بخصوص برامجهم ، وأنها تحتوى على بعض أوجه النقد أو الاقتراحات ، وأن أغلب هذه الاقتراحات يتركز حول وجهات نظر الجمهور إزاء موضوعات الحلقات أو ضيوفها ، أو الأسئلة وطلب الفتاوى حول جوانب ومشاكل دينية . كما أشارعدد محدود من المبحوثين إلى استجابته الدائمة لهذه الاقتراحات ، بينما أوضحت النسبة الأكبر من الطرفين أن الاستجابة لهذه الجوانب محدودة نسبيا بالممكن والمستطاع منها فى حدود مقدرة القائم بالاتصال وسلطته ، وإمكانيات البرنامج . وفى ذلك تساوى الأمر بين المبحوثين من الجانبين .

٥ – وفيما يتعلق بشعور المبحوثين تجاه وصول الرسالة المقدمة عبر برامجهم للجمهور ، تبين اعتقاد القسم الأكبر من الجانبين بوصول هذه الرسالة إلى جمهورها، وإن كانت النسبة أكبر بين مبحوثى القنوات المحلية . ومن ناحية أخرى ، أشار عدد كبير من الجانبين إلى وجود بعض العقبات التى تعوق وصول الرسالة الدينية لجمهورها، ورغم أن أصحاب هذا الرأى يتجاوز عددهم النصف فى الجانبين، فإن تأكيدهم على وصول الرسالة يعكس محاولاتهم رغم هذه العقبات ونجاحهم إلى حد ملموس فى التغلب على بعضها. وقد أشار عدد منهم لهذه العقبات ، فكانت على مستوى القنوات المركزية متمثلة فى "مواعيد بث البرامج الدينية" باعتبارها العقبة الرئيسية التى تواجه معظم القائمين على البرامج الدينية بها، إلى جانب بعض العقبات الأخرى. أما على المستوى المحلى ، فكانت أهم العقبات التى تواجه القائمين على البرامج هى مواعيد البث ، ومساحة البرنامج ، وظروف الجمهور.

خامسا : مقارنة لرؤية القائمين بالاتصال فى القناتين القوميتين والقنوات المحلية حول واقع التنشئة والدعوة والإعلام الدينى

١ – جاءت رؤية القائمين بالاتصال على الجانبين شبه متماثلة بصدد ترتيب مؤسسات التنشئة الدينية ، الأسرة ، ثم المدرسة ، ثم المسجد . بيد أن القائمين بالاتصال فى القنوات المحلية قد أجمعوا على اعتبار الأسرة مؤسسة أولى ، بينما أقر هذا الأمر أغلبية القائمين بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية .

أ – وأكد الفريقان على تراجع دور الأسرة ، حيث تبنت الأغلبية المطلقة من الجانبين هذا الرأى . وقد تشابه الفريقان من حيث التركيز على مسئولية عمل الأم وانشغالها ، والظروف الاقتصادية ، عن تراجع دور الأسرة فى التنشئة الدينية . وبينما ألمح بعض مبحوثى القناتين الأولى والثانية لمسئولية الدور السلبى لمؤسسات التنشئة الأخرى ، والتشويش الثقافى ، أضاف مبحوثو القنوات المحلية مسئولية الإعارات والسفر بالخارج ، وجهل الأب والأم ، عن هذا التراجع المشار إليه .

ب – وقد اتفق أغلب مبحوثى الفريقين كذلك على القول بتراجع دور المدرسة فى التنشئة . كما اتفق الفريقان فى تركيزهما على مسئولية ضعف تأهيل المدرس بالأساس ، ثم قصور مناهج التربية الدينية ، عن تراجع دور المدرسة فى التنشئة الدينية .

جـ – وغلب على رؤية الفريقين القول بتراجع دور التعليم الأزهرى فى التنشئة الدينية . ولم يقرر عكس ذلك سوى عدد قليل فى كل من القناتين الأولى والثانية أو فى القنوات المحلية . فى حين ركز الفريق

الأول على مسئولية ازدواجية التعليم الدينى/المدنى وضعف التأهيل التربوى عن هذا التراجع ، فقد أكد الفريق الثانى على هذا السبب الأخير بالأساس فى هذا الصدد .

د - بدا ثمة شبه اتفاق لدى مبحوثى الفريقين على القول بتراجع دور المسجد فى التنشئة . كما أن ترتيب الأسباب المسئولة عن هذا التراجع جاء متوافقا فى كل من مجتمعى البحث : ضعف الإمام ، ثم ضعف مستوى الخطب ومحدوديتها ، وظروف الأمن والسياسة .

٢ - اتفق الفريقان على أهم قيم التنشئة التى يجب التركيز عليها ، فأكد كلاهما على الأخلاق عموما (مبدأ الدين المعاملة) ، ثم الصدق والأمانة ، بالإضافة للعديد من القيم الفرعية الأخرى المتنوعة .

٣ - بدا الانقسام بشأن الرأى فى عمل المرأة بالبرامج الدينية متشابها لدى الفريقين ، حيث رأت الأغلبية بالقناتين الأولى والثانية أن دورها مساو لدور الرجل تماما - وفى المقابل ، رأى نصف المبحوثين بالقنوات المحلية الرأى الأول . وقد استمر هذا التشابه فى الانقسام المتكافئ تقريبا بشأن عمل المرأة فى البرامج الدينية من حيث نوعية الموضوعات التى تتناولها ، فقد رأى النصف من كلا الفريقين أن تتناول المرأة كل الموضوعات ، وذهب النصف كذلك منهما لتحديد موضوعات معينة تكون أكثر مناسبة لها ، وهى موضوعات الأسرة والمرأة والطفل .

لكن بدا أن المبحوثين فى القناتين الأولى والثانية أكثر تعبيرا عن تقبل الجمهور للمرأة كقائم بالاتصال مثل الرجل . وربما كان ذلك ناتجا من اختلاف التجربة الفعلية لدى كلا الفريقين . فمبحوثو القنوات المحلية لم يشهدوا تجربة المرأة القائم بالاتصال ، لاسيما كمعد ومقدم برامج ، على

النحو الذى شهدته القناتان الأولى والثانية ، اللتان شهدتا نجومية إحدى القائمات بالاتصال فى البرامج الدينية ، وهو ما أدى لعدم اختلاف المبحوثين فى هاتين القناتين حول هذه القضية .

٤ – اختلف الفريقان حول إدراك وجود ظاهرة التطرف باسم الدين . فبينما أنكر وجودها نصف مبحوثى القناتين الأولى والثانية ، لم يفعل ذلك سوى مبحوث واحد فى القنوات المحلية . وإن كان الفريقان جميعهما متفقين على انحسارها وضعفها رغم الاختلاف حول إدراكها وتوصيفها .

وقد اتفق الطرفان فى إيلائهما الأولوية للأسباب الثقافية – الدينية فى مسئوليتها عن انتشار الظاهرة ، ومن ثم ، التأكيد على أولوية سبيل المواجهة الفكرية –لديهما معا– ثم السبيل الأمنى ، فالاقتصادى ، بوصفها السبل الأنجح لحصر هذه الظاهرة وتأكيد انحسارها .

سادسا : المشاركة فى الحياة العامة لدى القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية فى القنوات القومية والمحلية : نظرة مقارنة

تبين من استعراض نتائج القائمين على البرامج الدينية فى القنوات القومية والمحلية ، والمقارنة بينهما فى إطار محور المشاركة فى الحياة العامة ، مايلى :

١ – هناك اتفاق بين الغالبية من القائمين على هذه البرامج بالقنوات القومية والمحلية على عدم المشاركة فى أى نشاط سياسى ، معبرين عن ذلك بعدم ملكيتهم لأية بطاقات انتخابية ، وبالتالى عدم ممارستهم لحقوقهم السياسية ، وكذلك عدم تمتعهم بعضوية أى حزب سياسى ، أو العمل فى أحد النشاطات الحزبية .

٢ – أعلنت غالبية القائمين على هذه البرامج من الجانبين تمتعها بعضوية نقابة ذات صلة بالعمل الإعلامى – عدا عدد محدود بالقنوات المحلية يتمتع

بعضوية نقابات بعيدة عن مجال العمل الإعلامى – وإن كانت غالبية هؤلاء من الطرفين هم من أعضاء نقابة اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، والبعض الآخر ينتمى لعضوية نقابة السينمائيين ومعظمهم من العاملين فى القناتين الأولى والثانية دون القنوات المحلية .

٣ – أبرز القائمون على هذه البرامج من الجانبين اهتمامهم بضرورة وجود تنظيم نقابى مهنى خاص بهم للدفاع عن مصالحهم .

٤ – تبين أن عددا محدودا هو من تعرض لأحد أشكال المساءلة القانونية ، مما يشير إلى إدراك الجميع لأهمية وجود تنظيم نقابى يدافع عنهم ليس مبعثه الدوافع الذاتية أو التجارب السابقة فقط ، وإنما الإحساس بقيمة هذا الجانب ومزاياه الأخرى .

٥ – يتمتع العدد الأكبر من الجانبين بعضوية إحدى الهيئات أو الجمعيات أو الأندية الاجتماعية أو الرياضية ، ولكن كان هناك عدد غير قليل لا يتمتع بعضوية هذه الأندية وغيرها ، الأمر الذى قد يعكس عدم توافر هذه العضوية للجميع بشكل متساو ، لأسباب اجتماعية أو عوامل اقتصادية .

٦ – كان العدد الأكبر من القائمين على البرامج الدينية من الجانبين يحرص على حضور الندوات الدينية بدافع شخصى ، وبعيدا عن نطاق العمل الوظيفى ، وإن بدت النسبة الأكبر داخل إطار القناتين الأولى والثانية ، ربما لتوافر مثل هذه الندوات بشكل أكبر فى العاصمة ، وهى محل عملهم .

٧ – كما تبين أن عددا محدودا من العاملين فى القنوات المحلية يقوم بأنشطة دينية أخرى خلاف العمل الوظيفى . بينما كانت النسبة أعلى بين القائمين على البرامج الدينية بالقناتين الأولى والثانية ، حيث برز لديهم العديد من الأنشطة الملموسة خلاف عملهم الوظيفى .

سابعا : رؤية مقارنة لمدى رضا القائمين بالاتصال فى كل من القناتين القوميتين والقنوات المحلية

١ - يمكن القول إن القائمين بالاتصال فى القناتين القوميتين متفقون مع نظرائهم فى القنوات المحلية من حيث غلبة الإحساس بالرضا عن عملهم عموما. ومن ثم يبدو الفريق الأخير أكثر رضا (نسبيا) عن العمل عموما ، الأمر الذى قد يفسر من خلال التفاصيل التالية .

٢ - فمن حيث الرضا عن الدخل المترتب على العمل فى البرامج الدينية غلب على الفريقين الإحساس بعدم الرضا ، وإن كان هذا الإحساس أكثر وجودا فى القناتين الأولى والثانية . وربما يفسر هذا بما يسود معظم القنوات المحلية من عدم تخصيص فنى أو إدارى ، مما يتيح للقائم بالاتصال العمل فى نوعيات أخرى من البرامج ، وهو مايدر عليه دخلا إضافيا . بعكس وضع نظرائهم فى القناتين الأولى والثانية .

٣ - ومن حيث المزايا المعنوية المترتبة على العمل أجمع القائمون بالاتصال فى القنوات المحلية على وجود هذه المزايا المتمثلة فى إحساسهم بأداء رسالة ، واكتسابهم مكانة اجتماعية ، واكتساب معلومات وثقافة ، فضلا عن حب الجمهور .

٤ - ومن حيث العلاقة بالرؤساء كاد مبحوثو القنوات المحلية أن يجمعوا على الطبيعة الحسنة لعلاقتهم بالرؤساء ، وفى المقابل غلب الإحساس بالرضا عن طبيعة هذه العلاقة لدى مبحوثى القناتين الأولى والثانية ، وإن كان هذا بدرجة أقل مما هو لدى مبحوثى القنوات المحلية . وربما يفسر ذلك بحداثة القنوات المحلية ، ومن ثم غياب الطموح ، والمنافسة على المناصب القيادية ، على نحو ما يحدث بدرجة أو بأخرى فى القناتين القوميتين .

٥ – اتفق الفريقان تماما من حيث التأكيد على حسن العلاقة بالزملاء فى إطار العمل فى البرامج الدينية فى كل القنوات التليفزيونية .

٦ – لم يظهر عدم الرضا عن أسلوب الترقيات والتسلسل الإدارى ، الذى عبر عنه القائمون بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية ، على زملائهم فى القنوات المحلية ، حيث لم يحتك هؤلاء بمثل هذه القواعد بعد ، بحكم حداثة التعيين وعدم وضوح وتبلور الهياكل الفنية والإدارية .

٧ – ويرتبط بما سبق أيضا تفسير غلبة الإحساس بالرضا عن ضوابط العمل فى القنوات المحلية ، حيث العلاقة البسيطة والمباشرة برئيس القناة ، مقابل درجة أقل من الرضا (نصف المبحوثين) فى القناتين الأولى والثانية.

٨ – كاد الفريقان أن يتفقا حول ما يتيحه العمل فى البرامج الدينية من نمو فى المعرفة ، وإن كاد الأمر أن يكون محلا للإجماع لدى مبحوثى القنوات المحلية بحكم حداثة السن والخبرة .

٩- بدا مبحوثو القنوات المحلية أكثر رضا عن فرص الابتكار المتاحة فى البرامج الدينية مقارنة بزملائهم فى القناتين الأولى والثانية . وقد يفسر ذلك برغبة القنوات المحلية فى اسباغ طابع جديد وغير مقلد للقنوات القومية ، بما يدفع أفرادها وقياداتها للابتكار والتجديد .

١٠- تبين أن القائمين بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية أكثر ميلا لاعتبار عملهم مجهدا أو يستغرق وقتا ومجهودا كبيرا ، بدرجة تفوق نظرائهم فى القنوات المحلية .

١١- بدا القائمون بالاتصال فى القناتين الأولى والثانية أكثر رضا عن الإمكانات المادية والتكنولوجية المتاحة لإدارتهم مقابل أقرانهم فى القنوات المحلية .

١٢- كان القائمون بالاتصال فى القنوات المحلية أكثر رضا (إلى حد الإجماع) عن إنجاز البرامج الدينية فى قنواتهم التليفزيونية ، بينما عبر عن ذلك

نصف مبحوثى القناتين الأولى والثانية فحسب . وقد يفسر ذلك نتيجة لعدم التخصص فى القنوات المحلية ، بما يتيح للقائمين بالاتصال العمل فى نوعيات أخرى من البرامج ، كما يجعل البرامج الدينية جزءا من جهدهم . بعكس زملائهم فى القناتين القوميتين الذين يستشعرون أن الإمكانيات المتاحة لهم أفضل مما هو فى القنوات المحلية ، فضلا عن أن جهدهم كله ينحصر فى العمل بالبرامج الدينية ، ومن ثم ينتظرون أن يكون الإنجاز معبرا عن طموحهم فى التطوير ، الأمر الذى قد ينعكس على بعضهم بقدر من عدم الرضا .

الخاتمة

فى ختام هذا العرض يتعين مناقشة قضيتين أساسيتين تتعلقان بهذا البحث : تتصل الأولى بالأسلوب البحثى المستخدم وما حققه فى إطار هذا البحث ، وتتعلق الثانية بمناقشة الصلة بين نتائج هذا التقرير ، وبين ما توصل إليه التقرير السابق عن مضمون الرسالة الإعلامية فى البرامج الدينية .

أولا : استخدام أسلوب المقابلة المتعمقة in depth interview فى بحث إعلامى

لفترة طويلة ، اعتمدت دراسات وبحوث الإعلام على الأسلوب الإحصائى والاستبيان فى دراسة جمهور وسائل الإعلام ، سواء الجمهور العام أو الخاص . وحينما تطرقت البحوث الإعلامية إلى دراسة القضايا المتصلة بالقائم بالاتصال – كإحدى حلقات العملية الاتصالية – فإنها استعانت فى الأساس بالأساليب الكمية فى البحث ، سواء فى رسم الصورة العامة له (البروفيل) أو فى قياس توجهه المهنى ، ومدى رضاه عن عمله ، أو علاقته بأقرانه وبزملائه أو بالجمهور الذى يتوجه إليه . وتوضح الدراسات السابقة فى موضوع القائم بالاتصال ركون

الغالبية العظمى منها إلى استخدام الاستخبار أو المقاييس النفسية الملائمة لموضوعها *.

وبعد الانتهاء من جمع مادة البحث بأسلوب المقابلة المتعمقة ومناقشة ما توصل إليه من نتائج ، فإنه من المفيد رصد ما حققه استخدام هذا الأسلوب فى دراسة القائم بالاتصال فى البرامج الدينية :

فمن ناحية ، أمد استخدام المقابلة المتعمقة البحث بوفرة فى البيانات ، وثراء فى المعلومات ، لم يكن من المستطاع الوصول إليهما من خلال استخدام الاستخبار أو المقابلة المقننة . فقد أتاح الاستبار اتباع نوع من تقصى الحقائق والمعلومات من خلال طرح السؤال تلو السؤال للوصول إلى الأسباب التى تقف وراء موقف ما ، أو ما يمكن أن نطلق عليه "التحقيق Probing" فى مختلف الجوانب المتعلقة بالنقطة البحثية والمتصلة بها ، حتى يصل الباحث أو المحاور إلى الإجابة الشافية عنها ، ويتفادى الوقوف عند مستوى الإجابات النمطية أو غير المتعمقة حول الموضوع . وقد كان لاتباع هذه الطريقة أثر مباشر فى الثراء فى بيانات البحث .

ومن ناحية أخرى ، فإن استخدام المقابلة شبه المقننة فى البحث أتاحت قدرا من الحرية للباحث فى توقيت طرح أسئلته أثناء المقابلة ، إذا ما استدعى الموقف البحثى ذلك ، كما أتاحت العودة إلى مناقشة بعض الموضوعات حتى بعد الانتهاء من الحديث عنها فى المحور المخصص لها ، وذلك إذا ما استدعت استجابات المبحوث ذات المعانى مرة أخرى . وبقول آخر ، فإن اختبار الموضوع الواحد كان يتم أثناء مناقشة المحور المندرج تحته ، أو إذا ما استدعت الضرورة

* ارجع إلى مقال : "قراءة فى دراسات القائم بالاتصال ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٧٥ – ١١١.

إثارته قبل أو بعد هذه المناقشة . وحققت هذه الطريقة نوعا من الربط بين محاور البحث بما تشتمل عليه من موضوعات أو بنود فرعية ، كما أفادت أيضا فى مدى ما توصل إليه من وفرة فى البيانات . فقد كان من المألوف خلال عملية تقسيم بيانات البحث – طبقا لمحاوره – بين من اشتركوا فى كتابة التقرير النهائى له ، أن يتم رصد هذه البيانات من بين أكثر من محور ، وأن تتم عملية "فك اشتباك" بين البيانات التى حصلها البحث ، وأن يعاد تصنيفها طبقا لوحدة كل موضوع على حدة ، ومدى اتصال هذه البيانات به .

ومن ناحية ثالثة ، فقد مكن استخدام الاستبار كأسلوب للبحث من الحد من التحرج من إعطاء البيانات أو الإدلاء بالرأى فيما أثاره دليل المقابلة من قضايا وموضوعات نتيجة لما يتيحه الاستبار من فرصة للتمهيد فى بداية المقابلة – وجها لوجه – والتأكيد على سرية بيانات البحث والالتزام بالجانب الأخلاقى المتمثل فى حماية سرية شخصية المبحوث عند كتابة النتائج ، مع التأكيد على حرية المبحوث فى الاستجابة لأحد الموضوعات بما يشمله من أسئلة واستفسارات ، أو الامتناع عن ذلك كلما أراد ، كل ذلك أسهم فى تحقيق درجة عالية من الاستجابة الكاملة على كافة بنود دليل المقابلة ، فيما عدا النذر اليسير . ومن ثم ، فإنه يمكن القول بأن استخدام الاستبار كأسلوب للبحث كان ملائما إلى حد بعيد مع خصائص مجتمع الدراسة .

ومن ناحية رابعة ، فقد اشتمل مجتمع البحث على عدد من ذوى الخبرة الطويلة فى العمل بالبرامج الدينية – خاصة بالقناتين الأولى والثانية – وتمتع بعضهم برؤية متعمقة لجدوى هذه البرامج والهدف منها ، وعلاقتها بالأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى . وباستخدام الاستبار كأسلوب للبحث ، أتيحت الفرصة كاملة للوصول إلى حصيلة هائلة من المعلومات وتنوع فى الرؤية والتفسير

لها . وغطت استجابات هذا الفريق مجالات من المعلومات لم يكن من الممكن الوصول إليها باتباع أحد الأساليب الكمية فى الدراسة ، أو الاقتصار على استخدام الاستخبار . وتجدر الإشارة إلى أن جلسات المقابلات المتعمقة مع أعضاء هذا الفريق - كل على حدة - قد امتدت إلى أكثر من جلسة أو مقابلة .

وتبقى نقطة أخيرة فى الحديث عن الأسلوب البحثى المستخدم فى البحث الذى نحن بصدده ، وهى المتعلقة بالمنحى الذى يتبعه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - منذ أمد غير قصير* - فى المزاوجة بين الكيف والكم فى بحوثه فى مجال الاتصال الجماهيرى . إذ تم تكميم الاستجابات الكيفية التى توصل البحث إلى جمعها ، وتصنيفها فى فئات عريضة وأخرى فرعية ، واستعان البحث بها جميعا كمؤشرات كمية تضفى جانبا أكبر من الوضوح للاتجاهات العامة لنتائجه النهائية .

ثانيا : ملامح الرسالة وواقع القائم بالاتصال فى البرامج الدينية

أشار التقرير الأول من هذا المشروع البحثى حول البرامج الدينية فى التليفزيون المصرى إلى أن هذه البرامج كانت أحد المكونات الثابتة لخريطة البث التليفزيونى منذ بدايته فى أوائل الستينيات . ولكن المؤشرات التى خرج بها ذلك التقرير حول مدى الاهتمام بتدعيم البعد الثقافى الدينى من خلال التليفزيون ، مع ما توصل إليه من نتائج حول ملامح الرسالة المتضمنة فى البرامج الدينية ، ومدى مواكبتها

* بدأ هذا الاتجاه منذ ١٩٧٣ ، فى : صالح ، ناهد : "الصراع العربى الإسرائيلى كما تعكسه الصحافة الأجنبية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، دراسة فى تحليل المضمون" تقرير غير منشور ، القاهرة ، ١٩٨١. واستمر فى الثمانينيات فى : الفوال ، نجوى ، وخليل ، نجوى : "اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ ، أحداث جنود الأمن المركزى" القاهرة ، ١٩٨٧. كذلك تم الأخذ بهذا الاتجاه فى التقرير الأول الصادر عن هذا المشروع البحثى والخاص بتحليل مضمون الرسالة الإعلامية فى البرامج الدينية بالتليفزيون المصرى .

للأحداث والقضايا المثارة فى المجتمع المصرى ، كل ذلك عبر عن وجود فجوة بين الأهداف المعلنة فى الوثائق المعبرة عن سياسة اتحاد الإذاعة والتليفزيـون – من حيث الاهتمام بجانبها الثقافى الدينى – وبين واقع ما يبث من برامج دينية . والسؤال الذى يطرح نفسه بعد الانتهاء من بحث مختلف الجوانب المتعلقة بواقع القائم بالاتصال وأدائه فى تلك البرامج ، هو حول مدى ارتباط سمات هذا الواقع ومحدداته بالنتائج السابقة عن مضمون الرسالة الدينية وأهميتها فى التليفزيون المصرى . ويمكن رصد مدى وجود هذا الارتباط فى النقاط التالية :

١ – على الرغم من إدخال قدر من التعديل – خلال السنوات الماضية – على بعض البرامج الدينية ، ونزولها إلى الشارع بما يسمح بمشاركة أكثر فاعلية من جانب الجمهور ، فإن استجابات القائمين بالاتصال حول مدى حاجة هذه البرامج للتطوير – فى الشكل والمضمون – قد أبرزت احتياجها لمزيد من التطوير فى هذا الاتجاه لإضفاء الحيوية عليها ، والبعد عن أسلوب الوعظ والإرشاد الذى تتبعه أغلبها ، بما يحقق قدرا أكبر من جذب المتلقى إليها . كذلك ، فإن أغلب القائمين بالاتصال قد عبروا عن رغبتهم فى التجديد فى البرامج الدينية إذا ما قدر لهم أن يتحملوا مسئوليتها ، وكان الاقتراب من الجمهور ، والاحتكاك بالواقع وتناول ما يموج به من تيارات واتجاهات ، ومواكبة قضايا المجتمع من أكثر الجوانب التى ود القائمون بالاتصال التجديد فيها ، بحيث لا يحجم دور البرامج الدينية فى دور الدرس الدينى التقليدى .

٢ – ومن ناحية أخرى ، فإن النقص فى الإمكانيات الفنية المتوفرة للبرامـج الدينية ، بالإضافة إلى ضيق المساحة الزمنية المخصصة لها كانت تمثل أكثر العقبات التى تقف أمام تطوير هذه البرامج والتى أفصحت عنها

استجاباتهم . كذلك فإن نتائج المقابلات المتعمقة مع هؤلاء القائمين بالاتصال قد أبرزت أن عدم ملاءمة موعد بث البرنامج الدينى ، وضيق الوقت المخصص له تعد من أكثر الضغوط التى تقع عليهم فى تأدية عملهم، وبخاصة إذا ماقارن هؤلاء مكانة إدارتهم وما تنتجه من برامج بغيرها من البرامج التليفزيونية المختلفة . وكان التقرير الأول من هذا المشروع قد أكد وقوع غالبية البرامج الدينية خارج فترة ذروة المشاهدة بالإضافة إلى محدودية الوقت المخصص لها ، وافتقارها إلى التنوع فى الشكل والتجديد فى المضمون .

٣ - وقد عكست استجابات أغلب القائمين بالاتصال فى البرامج الدينية - فى أكثر من موضع - الضغوط التى يتعرض لها القائم بالاتصال فى عمله ، وتأثير هذا الأمر على مدى بعد تعبير هذا البرنامج عن الواقع المعاصر ، سواء للمجتمع المصرى بخاصة ، أو الأمة الإسلامية بعامة ، وهى إحدى النتائج المهمة التى استخلصها التقرير السابق حول ملامح الرسالة فى البرنامج الدينى التليفزيونى . إلا أنه تجدر الإشارة إلى مسئولية بعض القائمين بالاتصال أيضا عن هذا الوضع ، نتيجة لممارستهم لنوع من الرقابة الذاتية على برامجهم ، واستجاباتهم المسبقة لما يتصورونه من معايير رقابية إيثارا للسلامة .

٤ - وتتصل بالنقطة السابقة ، ما توصلت إليه نتائج المقابلات المتعمقة مع القائمين بالاتصال من حيث مدى مشاركتهم فى وضع السياسة العامة للبرامج الدينية . إذ بينت النتائج مدى المركزية فى وضع الأهداف ورسم السياسة العامة للبرامج الدينية بتفاصيلها المختلفة ، وأن هذه السياسة تسير فى مسار من القمة إلى القاعدة ، بدلا من أن يتم تصعيدها فى

المسار العكسى .

وخلاصة القول ، فإن ما أشار إليه التقرير السابق من ملاحظات سلبية حول مدى الاهتمام بالبرنامج الدينى فى التليفزيون المصرى ، والملامح الفكرية للرسالة الإعلامية المتضمنة فيه ، يجد تفسيرا قويا عند دراسة واقع القائمين بالاتصال فى تلك البرامج ، والعوامل المحيطة بأدائهم لعملهم وقدرتهم على الإنجاز فيه .

أما عن مدى تعرض الجمهور للبرامج الدينية التليفزيونية وآرائه فيها ، واستجاباته إزاءها ، فهذا هو موضوع التقرير الثالث من هذا المشروع البحثى .

Abstract

RELIGIOUS PROGRAMMES IN THE EGYPTIAN TELEVISION:
THE COMMUNICATORS

Nagwa El Fawal

This article represents a summary of the second report issued under the title of Religious Progammes in the Egyptian Television, and which studies the Communicators in these programmes. The aim of this work is centered on achieving two goals: the first is related to the accumulation of empirical research in a field that lacks such efforts, especially in the Arabic literature. The second goal is concerned with putting the communicators in the religious programmes in Egyptian television under examination, in order to analyze how they perfom their tasks, and to define the acting factors in determining this performance. In order to achieve these goals the report is investigating the social and demographic characteristics of the communicators in the religious programmes in all Egyptian television channels: national and local. It also studies their occupational status, their previous experience in the field of religious communication, or in the field of communication in general, what sources they depend on, and whether they

perform their job under any occupational stresses. The report also examines their awarness of the public policy concerning the religious programmes and whether they participate in defining this policy. In addition, the report includes an evaluation of the communicators' relationship with their institution (the Radio & Television Union), the coordination with similar or related programmes in different channels. It also studies the communicators' perception of the need to improve the religious programmes both in form and context. And finally, the report measures job-satisfaction among these communicators from different perspectives.

The report used intensive interviews which depended on a semi-structured schedule. Thus this report also adds to scarce qualitative research in the field of mass communication.

الاتفاق والاختلاف بين وسائل الإعلام
فى ترتيب أولويات القضايا لدى قادة الرأى
دراسة على أساتذة الجامعات*

السيد بهنسى**

لاشك فى أهمية الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام فى التأثير على قضايا الجماهير ، وأهمية قادة الرأى فى المجتمع ، وقدرتهم على التأثير فى أفكار واتجاهات " تابعيهم". ونظرا لحداثة بحوث ترتيب الأولويات agenda- setting فى مصر ، وأهمية التعرف على حدود العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام وقادة الرأى ، فقد أجريت هذه الدراسة للكشف عن مدى الاتفاق والاختلاف بين أدوار وسائل الإعلام بشأن ترتيب أولويات قادة الرأى . وقد أجرى الباحث دراسة تحليلية للمواد الإعلامية الخاصة بالقضايا فى جريدة الأهرام ، وإذاعة البرنامج العام ، والقناة الأولى فى التليفزيون ، ودراسة ميدانية على عينة من قادة الرأى من أساتذة الجامعات بلغ عددها ٤٠٠ مفردة .

مقدمة

تهتم بحوث ترتيب الأولويات بدراسة العلاقة المتبادلة بين أولويات القضايا التى تقدمها وسائل الإعلام ، وأولويات القضايا التى يهتم بها الجمهور [١] وتشير إلى أن وسائل الإعلام لا تخبر الجماهير كيف يفكرون ، ولكن تخبرهم عما يفكرون فيه . ويحدث ذلك عن طريق عدة خطوات ، هى خلق الوعى بالقضية ، ثم وضع الأولويات ، والمحافظة على بقاء القضايا ، بالتغطية المستمرة لها [٢] .

* قبل للنشر نص أطول ، تطلبت مقتضيات النشر بالمجلة اختصاره .

** مدرس ، شعبة الإعلام التربوى ، كلية التربية النوعية ، القاهرة .

وباستطلاع التراث العلمى لنظرية ترتيب الأولويات يرى الباحث أنه على الرغم من اتفاق نتائج النسبة الغالبة من البحوث حول الفرض الرئيسى للنظرية ، بشأن قدرة وسائل الإعلام على ترتيب أولويات القضايا للجماهير ، إلا أنه نظرا لحداثة النظرية فهى تثير بعض التساؤلات حول طبيعة المتغيرات الوسيطة التى تتحكم فى قدرة وسائل الإعلام على القيام بهذا الدور . وهناك تساؤل أخر حول ما إذا كانت وسائل الإعلام تنجح فى القيام بدورها فى ترتيب الأولويات إذا جاء ملبيا لحاجات الجمهور ، والتى تعتبر من العوامل الأساسية المحركة للتعرض والتأثر ، أم أنها تملك تاثيرا مطلقا على الجمهور بصرف النظر عن حاجاته . كما يثار تساؤل حول ما إذا كانت هناك عوامل أخرى تتداخل مع تاثير وسائل الإعلام فى ترتيب أولويات الجمهور ، وربما تتفوق عليها أحيانا فى القيام بهذا الدور ، مثل الثقافة والاهتمامات والمستوى التعليمى . وفى حالة اتفاق أجندات الوسائل المختلفة ، فمن الذى يقوم بترتيب أجندات هذه الوسائل ؟ هل هو النظام الإعلامى للدولة ، أم حاجات الجماهير ، أم أن هناك متغيرات أخرى تقوم بهذا الدور ؟

وعلى الرغم من هذه التساؤلات ، فقد أجمع الباحثون على أن بحوث ترتيب الأولويات قد ساهمت فى تعميق التعرف على تاثير وسائل الإعلام على الجماهير المختلفة .

ويعد جمهور قادة الرأى من الجماهير التى حظيت باهتمام ملحوظ فى الدراسات الإعلامية ، وذلك لقدرتهم على دعم تاثير وسائل الإعلام ، ودورهم المؤثر فى المجتمع . وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأنه إذا تبنى قادة الرأى فى مجتمع ما فكرة جديدة فإنه من الصعب وقف انتشارها [٣] ، لأنهم أكثر أفراد الجمهور تعبيرا عن معايير الجماعة وأكثرهم ولاء لها [٤] . ويتجه قادة الرأى عادة لأن يكونوا واسعى الإطلاع فى مجال قيادتهم ، ويعتبرون مصادر معلومات

موثوقا فيها من جانب تابعيهم[٥] . وعلى الرغم من هذا التأثير لقادة الرأى إلا أنهم ليسوا بالضرورة فى مراكز سلطة ، وذلك لأنهم يمكن أن يأتوا من أى مستوى اجتماعى أو اقتصادى أو وظيفى فى المجتمع [٦] .

ومما سبق يتضح أهمية الأدوار التى يقوم بها كل من وسائل الإعلام وقادة الرأى فى إثارة ومناقشة قضايا المجتمع والتأثير فى الجماهير ، وأهمية وجود تكامل بينهما للمساعدة فى معالجة القضايا والمشكلات ، لأن الاختلاف الحاد بينهما يمكن أن يعوق تأثير الوسائل الإعلامية . ولذلك فإن هذه الدراسة تستهدف بحث مدى اتفاق أو اختلاف وسائل الإعلام بشأن قدرتها فى ترتيب أولويات القضايا لدى قادة الرأى فى المجتمع المصرى ، والتعرف على مدى الاتفاق أو الاختلاف بين أجندة الوسائل وأجندة قادة الرأى بشأن القضايا المختلفة ، والكشف عن المتغيرات التى تحكم العلاقة بين وسائل الإعلام وقادة الرأى .

الدراسات السابقة

إن نظرية وضع الأولويات لم تكن فكرة جديدة عندما قدمها ماكسويل ماكومبس ودونالد شو عام ١٩٧٢ ، إذ يرى بعض الكتاب أن عالم الاجتماع روبرت بارك Robert Park قد كتب عام ١٩٢٠ يوضح النظرية من خلال رفضه فكرة شائعة فى ذلك الوقت ، هى أن وسائل الاتصال تخبر الناس كيف يفكرون . وقد رأى بارك أن وسائل الاتصال تخلق الوعى بالقضايا أكثر مما تخلق اتجاهات بشأنها [٧] . كما يرجع بعض الكتاب هذه الفكرة إلى والتر ليبمان Walter Lipp-mann فى كتابه "الرأى العام" ، والذى صدر عام ١٩٢٢[٨] وقد أشار فيه إلى أن وسائل الإعلام تقدم للجمهور بيئات مصطنعة أو مزيفة يستجيب لها أكثر مما يستجيب للأحداث التى تحدث فى الواقع [٩] .

كما ظهرت فكرة الأجندة فى كتابات نورتون لونج Norton Long عام ١٩٥٨ (حيث ذكر أن الصحيفة هى المحرك الأول فى وضع الأجندة) ، وفى كتاب برنارد كوهين Bernard Cohen عن الصحافة والجمهور والسياسة الخارجية فى عام ١٩٦٣ (١٠) . كما ظهرت فكرة الأجندة فى كتابات ك . لانج وج . لانج K.Lang &G. Lang عام ١٩٦٦ ، حيث أشارا إلى قدرة وسائل الإعلام على إثارة اهتمامات الجمهور بالقضايا التى ينبغى أن يفكروا فيها ، وإن كانا لم يستخدما تعبير وضع الأجندة (١١) . وناقش عدد أخر من علماء السياسة فكرة وضع الأجندة وتغييرها ، منهم ووكر J.LWalker عام ١٩٦٦(١٢) ، و ر . كوب وس . الدر R.W. Cobb & C.D Elder عام ١٩٧١(١٣) .

وفى عام ١٩٧٢ قدم ماكومس وشو M.E. McCombs &D.L. Shaw نتائج أول اختبار لمفهوم الأجندة عندما درسا الانتخابات الرئاسية الأمريكية التى أجريت عام ١٩٦٨ ، وثبت من خلال هذه الدراسة صحة فرض وجود علاقة ايجابية بين أولويات قضايا وسائل الإعلام وأولويات قضايا الجمهور (١٤) . وقد أعادا الدراسة عام ١٩٧٧ ، وجاءت النتائج مؤيدة لفروض الأجندة الخاصة بالصحف من حيث قدرتها على القيام بوظيفة وضع الأولويات ، بينما جاءت النتائج فى الاتجاه العكسى بالنسبة لقدرة التليفزيون على القيام بهذه الوظيفة (١٥) .

ثم تتابعت الدراسات التى اهتمت بمفهوم وضع الأولويات ، مثل دراسة ينموت وليامز وديفيد لارسن K.Williams & D. Larsen (١٩٧٥) ، عن دور وسائل الإعلام فى وضع الأولويات فى غير أوقات الانتخابات (١٦) .

كما أجرى يوجين شو Eugene Shaw دراسة فى سنة (١٩٧٧) (١٧) حاول فيها أن يبحث تأثير العوامل الشخصية فى وضع الأجندة ، ومن تلك العوامل الأشخاص الذين يتم المناقشة معهم ، وعدد المناقشات وأدوار الأفراد فيها .

كما أجرى فيى كوك Fay Cook (١٩٨٣) وآخرون دراسة [١٨] على عينة من الجمهور العام ، وواضعى السياسة ، تم تقسيمهم إلى رجال الصفوة فى الحكومة ورجال الصفوة فى جماعات المصالح . وقد أشارت النتائج إلى قدرة وسائل الإعلام على التأثير فى أجندة الجمهور العام ورجال الصفوة فى الحكومة ، بينما لم تكن كذلك بالنسبة للمسئولين فى جماعات المصالح .

وأشار چيان هوازو Jian - Hua Zhu فى دراسته (١٩٩٢)[١٩] إلى أن هناك ثلاثة محددات لأجندة الجمهور ، تتضمن الوقت ، وسهولة استخدام الوسيلة ، والاستعداد النفسى للجمهور .

وفى دراسة مارلين روبرتس Marilyn S. Roberts (١٩٩٢) عن التنبؤ بالسلوك الانتخابى عن طريق الأچندة [٢٠] ، أشارت إلى أن وظيفة الأچندة تؤكد نتيجة منطقية بإن وسائل الاتصال لا تخبر الناس كيف يفكرون ولكن تخبرهم ما الذى يفكرون فيه .

وقد أجرى كلاوس شوينباك وهولى سمتكو K. Schoenbach & H. Semetko (١٩٩٢) بحثا لدراسة أچندة تدعيم أو تعزيز القضايا وأچندة تقليص القضايا ، وذلك بالتطبيق على الانتخابات القومية الألمانية التى جرت عام ١٩٩٠ (بعد توحيد ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية [٢١]) . كما أجرى دونالد شو وشانون مارتن D. Shaw & S. Martin (١٩٩٢) دراسة حول وظيفة وسائل الإعلام فى وضع الأچندة ، وذلك عن طريق المقارنة بين أچندات أنواع مختلفة من الجماعات [٢٢] .

وقد أجرى هانز بروسيوس وهانز كبلنجر Hans Brosius & Hans Kepplinger (١٩٩٢) دراسة [٢٣] للتعرف على تأثير الحزبية والتقارير التليفزيونية على النوايا الانتخابية لجمهور الناخبين ، وهى تبحث تأثيرات أچندة الوسائل على

مشاركة الناخبين فى المانيا الغربية سابقا .

وفى دراسة وينا ونتا وياشنوو W. Wanta & Yi-Chen Wu (١٩٩٢) إشارة إلى أن الاتصال بين الأفراد يمكن أن يعزز أو ينافس تأثيرات الأچندة ، ويعتمد ذلك على القضية التى يتم النقاش بشأنها [٢٤] . كما قام ديفيد ويفر وزيان هوازو ولارس ولنات D. Weaver, Jian Huo Zhu & L. Willnat بإجراء دراسة فى هذا الاتجاه للتعرف على الوظيفة الوسائطية للاتصال بين الأفراد فى وضع الأچندة [٢٥] .

كما أشار ريتشارد كارتر وكيت ستام وكاترين هاينز نولس R. Carter, K. Stamm & K. Heintz-Knowles (١٩٩٢) فى دراستهم إلى أننا ننظر للأچندة بطريقتين ، أولاهما الأسباب التى تجعل أحد الموضوعات ينخفض أو يرتفع بالنسبة لمكانته فى الأجندة ، والثانية الأهمية كدليل للاستجابة لهذا الموضوع [٢٦] .

أما بالنسبة للدراسات العربية فى موضوع وضع الأولويات فهى قليلة . ومنها دراسة بسيونى إبراهيم [٢٧] عن العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير ، ودورها فى تحديد أولويات القضايا العامة فى مصر . وقد اختبر فيها تأثير كل من الصحف القومية ، ممثلة فى صحيفة الأهرام ، والصحف الحزبية ، وقدرتها على القيام بهذا الدور . وأشارت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين أچندة الصحف القومية واچندة قرائها ، بينما أشارت إلى وجود ارتباط إيجابى قوى بين أچندة الصحف الحزبية وأچندة قرائها . وهناك دراسة حسن عماد [٢٨] عن دور تليفزيون سلطنة عمان فى وضع أولويات القضايا الإخبارية لجمهور المشاهدين . وهى دراسة مسحية على طلبة وطالبات الجامعة ، أشارت نتائجها إلي أن تليفزيون عمان لا يحقق وظيفة وضع الأولويات فى مجال الأخبار لجمهور المشاهدين .

ومن الاطلاع على الدراسات السابقة فى موضوع البحث يتضح ما يلى :

- على الرغم من أن بدايات فكرة وضع الأولويات تعود إلى بداية العشرينيات ، إلا أن البحوث التطبيقية لاختبارها لم تبدأ إلا عام ١٩٧٢، ببحث ماكومس وشو عن الانتخابات الأمريكية .
- أكدت أغلب الدراسات على أن وسائل الإعلام تنجح في جعل الناس يحددون ما يفكرون فيه ، وليس كيف يفكرون .
- أجريت أغلب دراسات وضع الأولويات فى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن المعروف أن اختلاف المجتمع من الممكن أن يؤثر فى طبيعة المتغيرات التى تحكم العلاقة بين الجمهور والوسائل .
- تشير قلة الدراسات العربية إلى أهمية إجراء بحوث جديدة لاختبار مدى ملاءمة هذه النظرية للمجتمع العربى ، والتعرف على العوامل الوسيطة التى تحكم ظروف استخدامها ، ومدى الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات العربية والدراسات التى أجريت فى مجتمعات أخرى .
- ركزت أغلب بحوث ترتيب الأولويات على دراسة تأثير الصحافة أو التليفزيون فى وضع أولويات القضايا لدى الجمهور ، باعتبارهما أكثر الوسائل تأثيرا .
- ثمة ندرة فى البحوث التى أجرت مقارنات بين وسائل الاتصال المختلفة للتعرف على مدى التباين أو الاتفاق بينها فى قدرتها على وضع الأولويات ، والتعرف على الأدوار المختلفة التى تقوم بها الوسائل ، ومدى الاتفاق بين أجنداتها .
- أجريت أغلب الدراسات أثناء إجراء الانتخابات ، مما يحتاج إلى إجراء دراسات لاختبار قدرة وسائل الاتصال على القيام بهذا الدور فى غير أوقات الانتخابات .
- أشارت أغلب الدراسات إلى أن هناك العديد من العوامل الوسيطة التى تؤثر

فى نظرية وضع الأچندة ، ومنها التعرض ، والعوامل الديموجرافية ، وطبيعة القضايا ، وغيرها .

تحديد مشكلة البحث

بالاطلاع على الدراسات السابقة تتضح أهمية دور وسائل الإعلام فى التأثير على ترتيب أولويات القضايا لدى جماهيرها ، وتبرز أهمية الدور الذى يقوم به قادة الرأى فى المجتمع ، وقدرتهم على نشر المعلومات والتأثير على معلومات واتجاهات وسلوكيات تابعيهم . ونظرا لحداثة وندرة الدراسات الخاصة بترتيب الأولويات فى المجتمع المصرى ، وأهمية التعرف على حدود العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام وقادة الرأى ، فإن مشكلة البحث تتمثل فى محاولة التعرف على المدى الذى يتفق أو يختلف فيه ترتيب أولويات القضايا لدى وسائل الإعلام (الصحافة والراديو والتليفزيون) مع ترتيب أولويات القضايا لدى قادة الرأى فى المجتمع المصرى .

وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى :

- التعرف على أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين وسائل الإعلام (الصحافة والراديو والتليفزيون) بشأن ترتيب أولويات القضايا فيما بينها .
- التعرف على ترتيب أولويات القضايا المختلفة لدى قادة الرأى فى المجتمع المصرى .
- التعرف على المدى الذى يتفق فيه أو يختلف ترتيب أولويات القضايا ، سواء بين كل وسيلة من وسائل الإعلام على حدة أو الوسائل مجتمعة ، مع ترتيب أولويات قضايا قادة الرأى .
- التعرف على المتغيرات الوسيطة التى تؤثر فى العلاقة بين أچندة وسائل الإعلام وأچندة قادة الرأى .

تساؤلات البحث

١ - مامدى قوة العلاقة بين ترتيب أولويات القضايا باجندات وسائل الإعلام الثلاث موضع الدراسة وترتيب أولويات القضايا لدى قادة الرأى ؟

٢ - ما مدى قوة العلاقة بين ترتيب أولويات قضايا الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة وبعضها البعض ؟

٣ - ما مدى تأثير المتغيرات الوسيطة (طبيعة القضايا - درجة الانتظام فى استخدام الوسيلة ، تفضيل الوسائل ، عادات التعرض لتفاصيل محتوى القضايا) على قوة علاقة الارتباط بين ترتيب أولويات قضايا الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة وترتيب أولويات قضايا قادة الرأى .

نوع ومنهج البحث

ينتمى هذا البحث إلى البحوث الوصفية المسحية . وقد استخدم الباحث فى هذا الاطار المنهج المقارن ، وذلك للمقارنة بين أجندات الوسائل الإعلامية المختلفة بشأن ترتيب أولويات القضايا ، وكذلك للمقارنة بين ترتيب أولويات القضايا لدى هذه الوسائل وترتيب أولويات القضايا لدى قادة الرأى سعيا لدراسة العلاقة بين أجندة وسائل الإعلام موضع الدراسة وأجندة الجمهور ، واكتشاف وجود أو عدم وجود علاقات ارتباط بين المتغيرين ، والتعرف على طبيعة هذه العلاقة من حيث قوتها أو ضعفها ، والمتغيرات الوسيطة التى يمكن أن تلعب دورا فى تحديدها .

وفى إطار هذا المنهج استعان الباحث بالأسلوب الإحصائى وتحليل المضمون لمحتوى الاتصال [٢٩] . وتستهدف عملية التحليل اكتشاف العلاقة بين خصائص وسمات المحتوى بعضها والبعض ، أو بينها وبين عناصر أخرى ترتبط بها ، مثل دوافع وأهداف ما قيل أو كتب [٣٠] .

ادوات جمع البيانات

ولجمع بيانات هذه الدراسة استخدم الباحث ما يلى :

ا - استمارة تحليل المضمون

وذلك لجمع البيانات الخاصة بمحتوى المواد الإعلامية التى تقدمها الوسائل الإعلامية موضع الدراسة ، وذلك لتحديد القضايا المختلفة التى تطرحها كل وسيلة . وقد استخدم الباحث لترتيب قضايا كل وسيلة وحدة المساحة ، وكانت وحدة سم/عمود بالنسبة للصحف ، ووحدة الدقيقة وأجزائها بالنسبة للراديو والتليفزيون.

ب - صحيفة الاستقصاء

وذلك لجمع بيانات الدراسة الخاصة بقادة الرأى ، لتحديد ترتيب القضايا لديهم . وقد استخدم الباحث معيار التكرار لترتيب أولويات القضايا .

ومن دراسة تحليل المضمون التى سبقت الدراسة الميدانية قام الباحث بتحليل جميع القضايا الواردة فى المواد الإذاعية والصحفية والتليفزيونية موضع التحليل ، ثم قام بتجميعها فى ١٩ قضية رئيسية هى :

- السلام مع اسرائيل
- السلاح النووى
- الوقاية من مرض جنون الأبقار
- الاعتداءات الاسرائييلية على جنوب لبنان
- العلاقات المصرية العربية
- العلاقات المصرية الأمريكية
- العلاقات المصرية الأوربية
- خصخصة القطاع العام
- التضخم
- مواجهة البطالة
- تشجيع الصادرات
- مواجهة الإرهاب
- تنشيط السياحة
- حماية البيئة من التلوث

- تشجيع الاستثمار - الأزمة الشيشانية

- الأزمة البوسنية - مكافحة المخدرات

- التوتر فى جنوب شرق آسيا

مجتمع وعينة البحث

حدد الباحث مجتمع وعينة الدراسة كما يلى :

ا- مجتمع وعينة الوسائل

يتمثل مجتمع الوسائل الخاص بهذه الدراسة فى وسائل الإعلام "القومية" ، وذلك نظرا لقوة انتشارها ووصولها إلى جميع أنحاء الجمهورية ، وإمكاناتها الإعلامية الكبيرة .

وقد تمثلت عينة الوسائل الخاصة بالدراسة فى الوسائل الثلاث الآتية :

- القناة الأولى ، كممثلة للقنوات التليفزيونية (٣١) .
- البرنامج العام ، كممثل للإذاعات المصرية .
- جريدة الأهرام : كممثلة للصحف القومية .

ولترتيب القضايا فى جريدة الأهرام قام الباحث بتحليل الأخبار والتحقيقات والمقالات والأحاديث الصحفية . وفى إذاعة البرنامج العام والقناة الأولى تم تحليل نشرات الأخبار والبرامج الاخبارية والبرامج التى تناقش القضايا الجماهيرية .

ب - مجتمع وعينة قادة الراى

يتمثل مجتمع قادة الرأى الخاص بالدراسة فى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات . وقد اختار الباحث أساتذة الجامعات للدور الهام الذى يقومون به فى مجال تعليم الأجيال وتشكيل أفكارها ، وباعتبارهم رموزا فى المجال الفكرى للمجتمع ، وانتشارهم فى جميع أنحاء الجمهورية من خلال الجامعات المختلفة ، وقدرتهم على

الوصول إلى جميع طبقات المجتمع من خلال طلابهم .

وقد اختار لإجراء هذه الدراسة عينة طبقية قوامها ٤٠٠ مفردة من أساتذة الجامعات . وراعى الباحث التمثيل الجغرافي للجامعات المصرية المختلفة ، ليس بغرض المقارنة بينها ، وإنما من أجل تمثيل مجتمع البحث . وقد أسفر الاختيار عن اختيار الجامعات التالية :

١ - جامعة عين شمس : عن القاهرة الكبرى .

٢ - جامعة المنصورة : عن محافظات الوجه البحرى .

٣ - جامعة المنيا : عن محافظات الوجه القبلى .

٤ - جامعة الأسكندرية : عن المحافظات الساحلية .

ثم قام الباحث باختيار ١٠٠ عضو من أعضاء هيئة التدريس بكل جامعة من الجامعات الأربع التى وقع عليها الاختيار . وفضل الباحث التوزيع المتساوى ، لما يمكن أن ينتج عن التوزيع المتناسب من قلة عدد أعضاء هيئة التدريس فى جامعة معينة بشكل ملحوظ عن جامعات أخرى ، مما قد يجعل الارتباط غير ذى دلالة ، حتى لو اجتمعت كل مفردات عينة هذه الجامعة على إجابة واحدة . فعلى سبيل المثال يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا ٨٨٤ عضوا ، بينما يبلغ عدد أعضاء التدريس في جامعة عين شمس ٣٦٠٦ عضوا ، وفى جامعة الأسكندرية ٣٦١٧ عضوا ، وفى جامعة المنصورة ١٦٦٢ عضوا [٣٢] .

المجال الزمنى للدراسة

أجرى الباحث دراسة تحليل المضمون بدءا من ١٩٩٦/٣/١٨ ، والذى تم اختياره عشوائيا ، حتى ١٩٩٦/٤/١٦. وأجريت الدراسة الميدانية الخاصة بقادة الرأى فى الفترة من ١٩٩٦/٤/٦ إلى ١٩٩٦/٤/١٦ . أى أن الدراسة الميدانية أجريت

فى الأيام العشر الأخيرة من الفترة الزمنية التى أجريت خلالها دراسة تحليل المضمون ، التى استغرقت شهرا .

المعالجة الإحصائية للبيانات

قام الباحث باستخدام المعامل الإحصائى "سبيرمان" للارتباط بين الرتب ، باعتباره المعامل الأنسب لدراسة العلاقة بين ترتيب القضايا المختلفة بين الوسائل وقادة الرأى .

الصدق والثبات

يقصد بالصدق اختبار قدرة البحث على قياس ما هو مطلوب قياسه [٣٢] . وقد قام الباحث ، بعد إعداد استمارتى تحليل المضمون والاستقصاء ، بعرضهما على عدد من الأساتذة المتخصصين فى مجال الإعلام ومناهج البحث ، ثم قام بعمل التعديلات اللازمة فى ضوء ملاحظاتهم .

أما الثبات فهو قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها . وقد قام الباحث ، مع اثنين من المحللين ، بإعادة تحليل ٥٪ من إجمالى المادة الإعلامية موضع الدراسة فى كل من الوسائل الثلاث ، تم اختيارها عشوائيا. وتراوحت نسبة الثبات بين المحللين بين ٩٥٪ و ١٠٠٪ . كما قاموا بإعادة تطبيق ٢٠ استمارة استقصاء ، بما يعادل ٥٪ من الاستمارات ، وتراوحت نسبة الثبات بين ٩٤٪ و ١٠٠٪ ، وهى نسبة دلت على وضوح الاستمارتين وصلاحيتهما للبحث .

نتائج الدراسة

نستعرض فيما يلى النتائج التى أسفرت عنها الدراسة التحليلية للوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ، والدراسة الميدانية لقادة الرأى .

التساؤل الأول

يعرض الجدول التالى رقم (١) ترتيب القضايا كما يعكسها تحليل محتوى المواد الإعلامية المقدمة فى الوسائل الثلاث موضع الدراسة ، وكذلك وفقا لما أسفرت عنه الدراسة الميدانية بشأن قادة الرأى .

جدول رقم (١)

ترتيب القضايا وفقا للأجندة المركبة للوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ولكل وسيلة على حدة ، ووفقا لأجندة قادة الرأى

القضايا	ترتيب القضايا الأجندة المركبة للوسائل الإعلامية الثلاث	الأهرام	البرنامج العام	القناة الأولى	قادة الرأى
السلام مع إسرائيل	١	١	١	١	١
السلام النووى	٢	٢	٢	٣	٢
الوقاية من مرض جنون الأبقار	٣	٣	٣	٢	٣
العلاقات المصرية العربية	٤	٤	٤	٥	١٣
مواجهة الإرهاب	٥	٦	٦	٤	٩
تنشيط السياحة	٦	٩	٥	٦	١٠
تشجيع الاستثمار	٧	٧	٧	٨	١٢
العلاقات المصرية الأوربية	٨	٨	٩	٧	١٥
العلاقات المصرية الأمريكية	٩	١٢	٨	٩	١٤
الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام	٩	٥	١٣	١١	٦
الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان	١١	١٠	١٢	١٠	٤
مواجهة البطالة	١٢	١٣	١١	١٥	٧
تشجيع الصادرات	١٢	١١	١٥	١٣	٨
الأزمة الشيشانية	١٤	١٤	١٠	١٨	١٦
التضخم	١٥	١٦	١٤	١٤	٥
حماية البيئة من التلوث	١٦	١٥	١٨	١٢	١١
مكافحة المخدرات	١٧	١٧	١٦	١٦	١٧
الأزمة البوسنية	١٨	١٨	١٩	١٧	١٨
التوتر فى جنوب شرق آسيا	١٩	١٩	١٧	١٩	١٩

وبالاطلاع على ترتيب القضايا المختلفة فى الجدول السابق يتضح ما يلى :

١ - وجود ارتباط إيجابى* بين ترتيب أولويات القضايا بالأجندة المركبة لوسائل الإعلام موضع الدراسة وترتيب أولويات قضايا عينة قادة الرأى ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥٩ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ .

٢ - وجود ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا الأهرام وترتيب أولويات قادة الرأى ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٦٦ر. ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ .

٣ - وجود ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا البرنامج العام وترتيب أولويات قادة الرأى ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥١ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ .

٤ - وجود ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا القناة الأولى ، وترتيب أولويات قادة الرأى ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٦٠ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ .

وتتفق هذه النتيجة مع الفرض العام لبحوث ترتيب الأجندة ، والذى يشير إلى وجود ارتباط إيجابى بين التغطية الإعلامية لقضية ما ووضع هذه القضية فى أجندة الجمهور [٢٤] . وكما أشار ماكومس وشو McCombs & Shaw فإن هذه القدرة لوسائل الإعلام على التأثير فى التغيير المعرفى للأفراد هى واحدة من أهم عناصر قوة هذه الوسائل [٢٥] .

* قيمة ر الجدولية ١١٣ر٠ .

٥ - على الرغم من وجود ارتباط إيجابى بين ترتيب قضايا كل وسيلة من وسائل الإعلام الثلاث وترتيب قضايا قادة الرأى ، إلا أن الوسائل الثلاث موضع الدراسة اختلفت فيما بينها على القيام بهذا الدور : جاءت الأهرام فى المرتبة الأولى بإرتباط ٦٦ر٠ ، ثم القناة الأولى بارتباط ٦٠ر ، ثم البرنامج العام بارتباط ٥١ر٠ .

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى تفوق الصحف على الوسائل الإعلامية الأخرى فى وظيفة وضع الأجندة . ومنها دراسة ل . تبتون و ر . هانسى ، وج . بيزهارت L.Tipton, R.Hancy and J. Basehart [٣٦] ، ودراسة مورس بنتون وجين فريزر M. Benton & J. Frazier [٣٧] . ويعلل البعض ذلك بأن التليفزيون لا يتعمق فى تقديم الموضوعات ، وانما يكتفى بالتعرض السطحى لها [٣٨] .

بينما يرى فيليب بالمجرين وبيتر كلارك [٣٩] . Philip Palmgreen & Peter Clark أن التليفزيون أكثر تأثيرا من الصحف فى ترتيب أولويات قضايا الجمهور على المستوى القومى .. بينما تتفوق الصحف على التليفزيون فى ترتيب أولويات قضايا الجمهور على المستوى المحلى . ويؤكد ماكومس وشو [٤٠] أنه على الرغم من أن الصحف أكثر تأثيرا فى وضع أجندة الرأى العام فى الحملات الإنتخابية ، إلا أنه كلما اقتربت الانتخابات فإن التليفزيون يحل محل الصحف وتزيد قدرته على وضع الأجندة .

ومن هنا يرى الباحث أنه على الرغم من أن أغلب الدراسات تشير إلى ضعف تأثير التليفزيون والراديو مقارنة بالصحف فى القيام بوظيفة ترتيب الأولويات ، إلا أنها تشير أيضا إلى أن نظرية ترتيب الأولويات تتوقف على وجود عدد من العوامل الوسيطة ، مما يستلزم ضرورة أن نأخذ فى

الاعتبار اختلاف المجتمعات والقضايا وأدوار وسائل الإعلام ، وأيضا اختلاف الجمهور . فبالنسبة لقادة الرأى نجد أن ميلهم لأن يكونوا أكثر معرفة من غيرهم يدفعهم إلى أن يكونوا أكثر استعمالا لمختلف وسائل الإعلام ، وأكثر تأثرا بها[٤١] . حيث ينشئون علاقات اعتماد على وسائل الإعلام حتى يمكنهم فهم مايجرى حولهم فى العالم [٤٢] .

٦ - لا يوجد سوى قضية واحدة اتفق ترتيبها بين أجندة كل من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة وأجندة قادة الرأى ، وهى قضية السلام مع اسرائيل ، وقد جاءت فى المرتبة الأولى للأجندات الأربع . كما تقارب ترتيب قضيتى السلاح النووى والوقاية من مرض جنون الأبقار بين الأجندات الأربع ، حيث تراوح بين الترتيب الثانى والثالث فى جميع الأجندات . وهو ما يشير إلى أهمية هذه القضايا الثلاث بالنسبة لأجندات كل من الوسائل والجمهور ، ويؤكد ذلك الاتفاق التام بين الأجندة المركبة للوسائل الثلاث وأجندة قادة الرأى بشأن ترتيب هذه القضايا الثلاث .

ويرى الباحث أن هذا التقارب يعود إلى أن احتياج المجتمع لما يسمى بوظيفة مراقبة البيئة يدفع الوسائل والجمهور للتركيز على ما هو هام لكليهما[٤٣] ، أى أن وظيفة الأجندة ليست فقط مجرد خلق وعى جماهيرى واهتمام بالقضايا عن طريق وسائل الإعلام [٤٤] ، وإنما يعنى أيضا أن وسائل الإعلام تأتى لإشباع حاجات الجمهور فى التعرض لها [٤٥] .

٧ - تقارب ترتيب القضايا الثلاث الأخيرة فى أجندات الوسائل الإعلامية الثلاث وأجندة عينة قادة الرأى من أساتذة الجامعات ، وهى قضايا مكافحة المخدرات ، والأزمة البوسنية ، والتوتر فى جنوب شرق آسيا . ويؤكد ذلك الاتفاق التام بين الأجندة المركبة للوسائل الثلاث وأجندة عينة قادة الرأى

بشأن ترتيب هذه القضايا الثلاث .

ويرى الباحث أن هذا التأخر فى ترتيب قضية الأزمة البوسنية يعود إلى حدوث انفراج فى مشكلة البوسنة فى الفترة السابقة على الدراسة . وهو مايتفق مع الدراسات التى تشير إلى أنه حتى لو كانت القضية يتم تداولها فى وسائل الإعلام ، ولكن بطريقة ما خرجت القضية من حيز الاهتمام ، وذلك يؤدى إلى تقليل إبرازها [٤٦] .

أما بالنسبة لقضية التوتر فى جنوب شرق آسيا ، وقد شملت التوتر بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، والتوتر الذى حدث بشأن الاتفاق الأمنى بين أمريكا واليابان ، وأيضا التوتر بسبب إعلان الصين احتمال استخدام القوة فى حالة إعلان تايوان الاستقلال ، فيرى الباحث أن السبب فى تأخر هذه القضية فى الأچندات الخاصة بالوسائل وقادة الرأى يعود إلى غياب قيمة "القرب" ، وهى إحدى أهم القيم الإخبارية .

٨ - جاءت قضية الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام فى الترتيب الخامس بين قضايا جريدة الأهرام ، بينما جاءت فى الترتيب ١١ بين قضايا القناة الأولى ، وفى الترتيب ١٣ بين قضايا البرنامج العام . ويرى الباحث أن هذا التفاوت يعود إلى خصائص الوسائل ، مما يجعل الصحف أكثر قدرة على تناول مثل هذه الموضوعات المتخصصة ، كما يرجع ذلك أيضا إلى اختلاف طبيعة الجمهور .

٩ - جاء أغلب القضايا الاقتصادية ، مثل قضايا الخصخصة والتضخم ومواجهة البطالة وتشجيع الصادرات ، فى ترتيب متقدم بالنسبة لأچندة عينة قادة الرأى مقارنة بإچندات الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة أو الأچندة المركبة للوسائل . ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى أهمية هذه القضايا التى

تمثل عصب العديد من المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى .

وتشير هذه النتيجة إلى أن اهتمام الجمهور بالقضايا الاقتصادية قد لا يأتى كانعكاس لتأثيرات وسائل الإعلام ، وإنما يعود أيضا إلى الأهمية الخاصة التى تحتلها هذه القضايا لدى الفرد (٤٧) .

التساؤل الثانى

بالاطلاع على ترتيب القضايا الواردة بالجدول رقم (١) ، والتى تتضمن ترتيب القضايا لدى كل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ، يتضح ما يلى :

١ - وجود ارتباط إيجابى قوى بين ترتيب أولويات قضايا الأهرام وترتيب أولويات قضايا البرنامج العام ، حيث بلغ الارتباط ٨٦ر٠ .

٢ - وجود ارتباط إيجابى قوى بين ترتيب أولويات قضايا الأهرام وترتيب أولويات قضايا القناة الأولى ، حيث بلغ الارتباط ٩١ر٠ .

٣ - وجود ارتباط إيجابى قوى بين ترتيب أولويات قضايا البرنامج العام وترتيب أولويات قضايا القناة الأولى ، حيث بلغ الارتباط ٨٧ر٠ .

ويرى الباحث أن هذه النتائج ، التى تؤكد وجود ارتباطات قوية بين ترتيب أولويات القضايا فى الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ، تعود إلى أنها تعد الوسائل الإعلامية الرسمية للدولة ، مما يجعلها تستند إلى سياسة إعلامية موحدة وتوجهات مشتركة فى إطار الاستراتيجية العامة للدولة . ويؤكد هذه النتيجة تقارب ترتيب أغلب القضايا بين أجندة الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة .

وتشير هذه النتيجة إلى أن وسائل الإعلام لا تبحث فقط عن تلبية حاجات الجماهير سعيا لاشباعها ، ولكنها تسعى فى نفس الوقت إلى تنفيذ سياساتها

الإعلامية التى تستند إلى مؤسسات معينة ، وأنها تبحث من خلال هذه السياسات عن نقاط مشتركة مع الجمهور ، تساعدها على تحقيق أهدافها وإشباع حاجات الجمهور فى وقت واحد .

التساؤل الثالث

نستعرض فيما يلى النتائج التى أسفرت عنها الدراسة بشأن المتغيرات الوسيطة التى تحكم العلاقة بين ارتباط ترتيب قضايا الوسائل وترتيب قضايا الجمهور :

١ - طبيعة القضايا (مستمرة - طارئة)

أشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما فى وضع الأجندة بالنسبة للقضايا المحددة البداية ، أكثر من القضايا ذات البدايات غير المحددة ، والتى تتسم بالاستمرار والتعقيد . فهذه القضايا الأخيرة لا يتضح معها تأثير وسائل الإعلام [٤٨] .

وبالاطلاع على بيانات الجدول رقم (١) ، والخاص بترتيب القضايا لدى كل من الوسائل وعينة قادة الرأى ، يتضح ما يلى :

١ - أكدت نتائج الدراسة على تأثير طبيعة القضايا إلى حد كبير على وجود علاقة ارتباط بين أولويات قضايا وسائل الإعلام وقضايا قادة الرأى . فقد جاءت ثلاث قضايا ذات بدايات محددة فى ترتيب متقدم بأجندة قضايا قادة الرأى ، وهى قضية السلاح النووى ، وقضية الوقاية من مرض جنون الأبقار ، وقضية الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان .

بالنسبة لقضية السلاح النووى ، التى جاءت فى الترتيب الثانى بين قضايا كل من الأهرام والبرنامج العام ، والثالث لقضايا القناة الأولى ، وجاءت فى الترتيب الثانى بالنسبة لقادة الرأى ، فقد تردد بشأن هذه

القضية يوم ١٩٩٦/٣/٢٦ حدوث تسرب إشعاعى فى مفاعل ديمونة النووى الإسرائيلى على الحدود المصرية ، ثم ما تردد عن توقيع اتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة تضمنت تعهدا أمريكيا بحماية الترسانة النووية الإسرائيلية ، وأيضا توقيع معاهدة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية بالقاهرة يوم ١٩٩٦/٤/١١ .

وبالنسبة لقضية الوقاية من مرض جنون الأبقار ، والتى جاءت فى الترتيب الثالث بين قضايا كل من الأهرام والبرنامج العام ، والثانى بين قضايا القناة الأولى ، وجاءت فى الترتيب الثالث بالنسبة لقادة الرأى ، فقد صدر يوم ١٩٩٦/٣/٢٢ قرار بحظر استيراد اللحوم من أوربا بعد ما تردد من إصابة الأبقار البريطانية بمرض جنون البقر .

وبالنسبة لقضية الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان ، والتى جاءت فى الترتيب العاشر بين قضايا كل من الأهرام والقناة الأولى والثانى عشر بين قضايا البرنامج العام ، وجاءت فى الترتيب الرابع بالنسبة لعينة قادة الرأى ، فقد قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف بيروت ، لأول مرة منذ ١٤ عاما ، بدءا من يوم ٤/١١ وحتى ما بعد انتهاء جمع بيانات هذه الدراسة .

وبالنسبة لقضية السلام مع إسرائيل ، والتى احتلت الترتيب الأول بين أولويات قضايا جميع الوسائل وعينة قادة الرأى ، يلاحظ أنها بالرغم من كونها قضية مستمرة ، إلا أنها شهدت فى هذه الفترة عددا من الأحداث ذات البدايات المحددة والتى أدت إلى تقدم ترتيبها . ومن ذلك الحصار الذى فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وغزة فى أعقاب عدد من الهجمات الانتحارية لمنظمة حماس ، والعقبات التى وضعتها إسرائيل بشأن اتمام انسحابها من المناطق الفلسطينية طبقا لاتفاق

السلام ، وما تردد أيضا عن وجود تحالف عسكرى بين اسرائيل وتركيا .

٢ - أما القضايا ذات الطبيعة المستمرة مثل العلاقات المصرية العربية ، والعلاقات المصرية الأوربية ، والعلاقات المصرية الأمريكية ، وتشجيع الاستثمار ، ومواجهة الإرهاب ، فقد جاءت فى ترتيب متقدم بأچندة الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة مقارنة بأچندة عينة قادة الرأى .

وهذا يؤكد أنه إذا كانت الدراسات الخاصة بترتيب الأولويات قد أشارت إلى أن زيادة إبراز قضية معينة فى وسائل الإعلام يؤدى إلى زيادة إبرازها لدى الجمهور (٤٩) ، حيث أن التغطية المستمرة للقضية تعطيها قدرا من الأهمية ، كما أن المتابعة اليومية لها يمكن أن تخلق اهتماما بها (٥٠) ، إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار حاجات الجمهور ، وعلاقة هذه القضايا المطروحة بهذه الحاجات . ويؤكد ذلك الافتراض الرئيسى لمدخل الاستخدامات والإشباعات الذى يفترض أننا عندما نتعرض لوسائل الإعلام فنحن فى الحقيقة نشبع حاجات معينة بدرجات مختلفة (٥١) ، ولذلك كان الاهتمام بدراسة خلفيات الجمهور وظروف استخدام الجمهور للوسائل ومضمون الوسائل الإعلامية (٥٢) . وتشير الدراسات الخاصة بالعلاقة بين استخدامات الجمهور للوسيلة واشباعاته إلى أن الاهتمام بالأصول الاجتماعية والنفسية للحاجات تخلق توقعات لوسائل الإعلام ، وتقود إلى أنماط مختلفة من التعرض للوسائل الإعلامية ينتج عنها إشباع للحاجات (٥٣) .

أى أن وسائل الإعلام ، بتركيزها على القضايا ذات البدايات المحددة ، تستطيع أن تبرز هذه القضايا لدى الجمهور ، بشرط أن تكون هذه القضايا مرتبطة باحتياجاته . ومما يؤكد ذلك أن قضية التوتر فى جنوب شرق آسيا من القضايا ذات البدايات المحددة ، إلا أنها لم تحظ

بالاهتمام الكافى ، سواء من جانب الوسائل أو عينة قادة الرأى ، لأنها قضية لا تتصل مباشرة باحتياجات الجمهور ، وبعيدة عن دوائر الاهتمام ذات الانعكاس المباشر على حياة المجتمع .

ويرى الباحث أنه بالنسبة لقضيتى تشجيع الاستثمار ومواجهة الإرهاب ، فإن سبب تأخرهما فى أجندة قادة الرأى مقارنة بأجندة الوسائل يعود إلى أن عينة قادة الرأى قد ترى أن تشجيع الاستثمار يحتاج مقدما إلى إيجاد حلول لعدد من القضايا لخلق المناخ الملائم للاستثمار . ولعل ذلك هو ما دفع عدد من القضايا التى تعتبر قضايا ممهدة لمناخ الاستثمار وهى قضايا التضخم ، والاتجاه نحو خصخصة القطاع العام ، ومواجهة البطالة، وتشجيع الصادرات ، ومواجهة الإرهاب ، وتنشيط السياحة ، لأن تحتل مرتبة متقدمة فى أولويات قضايا عينة قادة الرأى عن قضية تشجيع الاستثمار .

وبالنسبة لقضية مواجهة الإرهاب ، فعلى الرغم من أنها قضية هامة لعينة قادة الرأى ، إلا أنها شهدت فى هذه الفترة إنحسارا ملحوظا بسبب المواجهة الأمنية ، مما أدى إلى تقليل بروزها لدى أجندة الجمهور ، على الرغم من الاستمرار المنطقى لاهتمام الوسائل بها نظرا لكونها قضية استراتيجية تحتاج إلى متابعة حتى يتم القضاء عليها .

٢ - درجة الانتظام فى استخدام الوسيلة

يعرض الجدول رقم (٢) ترتيب القضايا كما يعكسها تحليل محتوى المواد الإعلامية المقدمة فى الوسائل الثلاث موضع الدراسة ، وكذلك وفقا لما أسفرت عنه الدراسة الميدانية بشأن الترتيب وفقا لدرجة انتظام قادة الرأى فى التعرض للوسيلة .

جدول رقم (٢)

ترتيب القضايا وفقا لأولويات كل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ووفقا لدرجة انتظام قادة الرأى فى التعرض لها

ترتيب القضايا		الأهـرام: أولويات قادة الرأى وفقا لدرجة الانتظام فى القراءة				البرنامج العـام: أولويات قادة الرأى وفقا لدرجة الانتظام فى الاستماع				القنـاة الأولـى: أولويات قادة الرأى وفقا لدرجة الانتظام فى المشاهدة		
القضايا	أولويات الأهرام	القـراء المنتظمون	القراء غير المنتظمين	غير القراء	أولويات البرنامج العـام	المستمعون المنتظمون	المستمعون غير المنتظمين	غيـر المستمعين	أولويات القناة الأولـى	المشاهدون المنتظمون	المشاهدون غير المنتظمين	غيـر المشاهدين
السـلام مـع إسرائيـل	١	١	١	٥	١	٤	٣	٤	١	٣	٤	٦
السـلام النـووى	٢	٣	٢	٦	٢	٣	٥	٣	٣	١	٦	٧
الوقايـة مـن مـرض جنـون الأبقـار	٣	٢	٣	١١	٣	٥	١	١	٢	٦	٥	٢
العلاقات المصرية العربيـة	٤	١٢	١٥	١٥	٤	١٢	١٣	١٣	٥	١٣	١٥	١٤
مواجهـة الإرهـاب	٦	١٠	٨	١	٦	٢	١٦	١٠	٤	١٢	٩	١٣
تنشيـط السياحـة	٩	٧	١٣	١١	٥	١٠	١١	٩	٦	١٤	١٠	١٠
تشجيـع الاستثمـار	٧	١٢	١٠	١٢	٧	٨	١٢	٧	٨	٧	١٧	١٧
العلاقات المصرية الأوربية	٨	١٣	١٢	١٦	٩	١٤	١٤	١٥	٧	٨	١١	١١
العلاقات المصرية الأمريكية	١٢	١٤	١١	١٣	٨	١٣	٢	١٤	٩	١٦	١٣	١٢
الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام	٥	١١	١٤	١٤	١٣	٦	٤	٥	١١	٢	٢	٢
الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان	١٠	٥	٤	٢	١٢	١	٦	٢	١٠	٥	١	١
مواجهـة البطالـة	١٣	٤	٥	٣	١١	١١	١٦	١٦	١٥	١٠	٧	٤
تشجيـع الصـادرات	١١	١٦	١٦	١٧	١٥	٧	٧	١١	١٣	١١	٨	٥
الأزمـة الشيشانيـة	١٤	١٧	٩	٩	١٠	١٥	١٨	١٠	١٨	١٧	١٤	٨
التضخـم	١٦	٦	٦	٨	١٤	١٦	٨	٦	١٤	٤	٣	٣
حماية البيئة من التلوث	١٥	٩	٧	٤	١٨	٩	١٠	١٨	١٢	٩	١٦	١٦
مكافحـة المخـدرات	١٧	٨	١٧	١٨	١٦	١٧	٩	١٩	١٦	١٩	١٨	١٨
الأزمـة البوسنيـة	١٨	١٨	١٨	١٠	١٩	١٩	١٥	١٢	١٧	١٥	١٢	١٥
التوتـر فـى جنـوب شـرق آسيـا	١٩	١٥	١٩	١٩	١٧	١٨	١٩	١٧	١٩	١٨	١٩	١٩

وبالاطلاع على ترتيب القضايا فى الجدول السابق يتضح ما يلى :

١ - وجود ارتباط ايجابى بين ترتيب أولويات كل من الوسائل الثلاث وترتيب أولويات عينة قادة الرأى المنتظمين فى التعرض لها .

فبالنسبة للأهرام ، يوجد ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا الأهرام وترتيب أولويات قادة الرأى المنتظمين فى القراءة ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥٣ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ [أ] .

وبالنسبة للبرنامج العام ، يوجد ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا البرنامج العام وترتيب أولويات قادة الرأى المنتظمين فى الاستماع ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥٤ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ [ب] .

وبالنسبة للقناة الأولى ، يوجد ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات قضايا القناة الأولى وترتيب أولويات قادة الرأى المنتظمين فى المشاهدة ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥٤ر٠ ، وهو ارتباط دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر٠ [جـ] .

وتتفق هذه النتيجة مع ما تشير إليه الدراسات من أن التعرض -كمظهر للسلوك الاتصالى- لايعتبر استجابة مباشرة لمجرد وجود الوسيلة، ولكنه يتم بطريقة انتقائية [٥٤] . وتؤثر استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام فى أدوار هذه الوسائل تجاه معالجة مختلف الموضوعات والقضايا [٥٥] ،

(أ) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠ .
(ب) قيمة ر الجدولية ١٧٤ر٠ .
(جـ) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠ .

حيث يعبر زيادة تعرض الجمهور لوسائل الاتصال عن نشاط الجمهور وقدرته على تحديد واختيار المعلومات التى تشبع احتياجاته [٥٦]، وهو مايتفق وسمات قادة الرأى ويتفق ايضا ونموذج الاستخدامات والاشباع الذى يفترض ان استخدامات الأفراد لمحتوى الوسيلة تعمل كمتغير وسيط يعزز ويقوى النتائج النهائية للرسالة الإعلامية [٥٧] .

٢ - عدم وجود تأثير لدرجة الانتظام فى التعرض على علاقة الارتباط بالنسبة للمتعرضين غير المنتظمين وغير المتعرضين للوسائل الثلاث موضع الدراسة ، فبالنسبة للمتعرضين غير المنتظمين بلغت قيمة معامل ارتباط سپيرمان بين ترتيب أولويات قضايا كل وسيلة من الوسائل الثلاث موضع الدراسة وترتيب أولويات قضايا قادة الرأى غير المنتظمين فى التعرض لها ٥١ر بالنسبة للأهرام ، وهو ارتباط ايجابى محدود [أ] ، و٣٣ر[ب] بالنسة للبرنامج العام ، و٣٧ر[جـ] بالنسبة للقناة الأولى ، وهما ارتباطان ضعيفان ، وجميعها ارتباطات دالة إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر. وبالنسبة لغير المتعرضين ، بلغت قيمة معامل ارتباط سپيرمان ، عند مستوى ثقة ٩٥ر ، بين ترتيب أولويات قضايا كل وسيلة من الوسائل الثلاث موضع الدراسة وترتيب أولويات قضايا قادة الرأى غير المتعرضين لها ٢٢ر[د] بالنسبة للأهرام ، وهو ارتباط ضعيف وغير دال إحصائيا ، و٥١ر[هـ]

(أ) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠ .
(ب) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠ .
(جـ) قيمة ر الجدولية ١٣٨ر٠ .
(د) قيمة ر الجدولية ٢٣٣ر٠ .
(هـ) قيمة ر الجدولية ٢٠٥ر٠ .

بالنسبة للبرنامج العام ، وهو دال إحصائيا ، و١٦ر [1] بالنسبة للقناة الأولى، وهو ارتباط ضعيف وغير دال إحصائيا .

ويرى الباحث أن السبب فى وجود ارتباط إيجابى بين أجندة الأهرام والقراء غير المنتظمين ٥١ر٠ ، وبين أجندة البرنامج العام وغير المستعمين ٥١ر٠ ، قد يرجع إلى التقارب الذي اثبتته الدراسة بين أجندات الوسائل الثلاث فى ترتيب القضايا وفى نوعيتها ، مما قد يؤدى إلى وجود هذا الارتباط . وهو ما تفسره نتائج بعض الدراسات من أن الفرد قد يستكمل حاجاته من الوسائل الإعلامية ككل [٥٨] .

٣ - تفضيل الوسائل

يعرض الجدول رقم (٣) ترتيب القضايا كما يعكسها تحليل محتوى المواد الإعلامية المقدمة في الوسائل الثلاث موضع الدراسة الميدانية بشأن ترتيب أولويات قضايا قادة الرأى الذين يفضلون هذه الوسيلة .

(١) قيمة ر الجدولية ٣٤٩ر٠ .

جدول رقم (٣)

ترتيب القضايا وفقا لأولويات كل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ووفقا لترتيب أولويات قضايا قادة الرأى الذين يفضلون هذه الوسيلة

ترتيب القضايا	الأهرام		البرنامج العام		القناة الأولى	
القضايا	أولويات الأهرام	أولويات المفضلين للأهرام	أولويات البرنامج العام	أولويات المفضلين للبرنامج العام	أولويات القناة الأولى	أولويات المفضلين للقناة الأولى
السلام مع إسرائيل	١	٢	١	١	١	٣
السلام النووى	٢	٣	٢	٣	٣	١
الوقاية من مرض جنون الأبقار	٣	١	٣	٤	٢	٤
العلاقات المصرية العربية	٤	١٢	٤	٢	٥	١٣
مواجهة الإرهاب	٦	٨	٦	١٥	٤	٨
تنشيط السياحة	٩	٤	٥	١١	٦	١٤
تشجيع الاستثمار	٧	٥	٧	١٠	٨	١٥
العلاقات المصرية الأوربية	٨	١٥	٩	١٧	٧	٧
العلاقات المصرية الأمريكية	١٢	٦	٨	١٢	٩	١١
الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام	٥	١١	١٣	٦	١١	١٦
الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان	١٠	١٦	١٢	٧	١٠	٢
مواجهة البطالة	١٣	١٧	١١	٥	١٥	٩
تشجيع الصادرات	١١	١٤	١٥	٩	١٣	٦
الأزمة الشيشانية	١٤	٧	١٠	١٨	١٨	١٨
التضخم	١٦	٩	١٤	٨	١٤	٥
حماية البيئة من التلوث	١٥	١٨	١٨	١٤	١٢	١٧
مكافحة المخدرات	١٧	١٠	١٦	١٩	١٦	١٢
الأزمة البوسنية	١٨	١٩	١٩	١٣	١٧	١٠
التوتر فى جنوب شرق آسيا	١٩	١٣	١٧	١٦	١٩	١٩

وبالاطلاع على ترتيب القضايا فى الجدول السابق يتضح وجود ارتباط إيجابى بين ترتيب أولويات كل وسيلة من الوسائل وترتيب أولويات عينة قادة الرأى الذين يفضلون هذه الوسيلة .

حيث بلغت قيمة معامل ارتباطا سبيرمان ٥٨ر[أ] بالنسبة للأهرام ، و٥٤ر[ب] بالنسبة للبرنامج العام ، و٥١ر[جـ] بالنسبة للقناة الأولى ، وجميعها ارتباطات ايجابية إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر .

وتؤكد هذه النتيجة أهمية الدور الذى يؤديه متغير تفضيل الوسيلة كأحد المتغيرات الأساسية للسلوك الاتصالى ، حيث يعكس التفضيل ثقة فى الوسيلة تجعل الجمهور يختار التعرض لوسائل معينة تحقق له الفائدة التى يتوقعها والتى يسعى من خلالها إلى إشباع حاجاته [٥٩] . وبذلك يمكن أن يعكس تفضيل الوسيلة زيادة احتمالات التعرض لها ، وزيادة احتمالات تأثير أولويات الوسيلة على ترتيب أولويات الجمهور الذى يفضلها .

٤ - التعرض لتفاصيل محتوى القضايا

يعرض الجدول رقم (٤) ترتيب القضايا كما يعكسها تحليل محتوى المواد الإعلامية المقدمة فى الوسائل الثلاث موضع الدراسة ، وكذلك وفقا لما أسفرت عنه الدراسة الميدانية بشأن ترتيب قضايا قادة الرأى وفقا لمستوى التفاصيل الذى يتعرضون له بكل وسيلة .

(أ) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠ .

(ب) قيمة ر الجدولية ١٧٤ر٠ .

(جـ) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر٠

جدول رقم (٤)

ترتيب القضايا وفقا لأولويات كل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة ووفقا لمستوى التفاصيل الذى يتعرض له قادة الرأى بكل وسيلة

القضايا	ترتيب القضايا: أولويات الأهرام	الأهرام: أولويات قادة الرأى وفقا لمستوى التفاصيل			أولويات البرنامج العام	البرنامج العام: أولويات قادة الرأى وفقا لمستوى التفاصيل			أولويات القناة الأولى	القناة الأولى: أولويات قادة الرأى وفقا لمستوى التفاصيل		
		كل التفاصيل	بعض التفاصيل	حسب أهمية الموضوع		كل التفاصيل	بعض التفاصيل	حسب أهمية الموضوع		كل التفاصيل	بعض التفاصيل	حسب أهمية الموضوع
السلام مع إسرائيل	١	٣	٢	٦	١	٣	٢	٤	١	٢	٣	٥
السلام النووى	٢	٢	١	٥	٢	٤	٣	٢	٣	٥	٥	٧
الوقاية من مرض جنون الأبقار	٣	٤	٣	١٠	٣	٢	١	١	٢	٤	٤	٦
العلاقات المصرية العربية	٤	١٦	١٦	١	٤	١٣	١٨	١٦	٥	١٧	١٦	١٩
مواجهة الإرهاب	٦	١٠	٩	٩	٦	١١	١٢	١٢	٤	٨	٩	٩
تنشيط السياحة	٩	١٢	٨	١٨	٥	١٠	٩	٩	٦	٩	١٠	١١
تشجيع الاستثمار	٧	١١	١٠	١١	٧	١٥	١١	١٣	٨	١٣	١٢	١٣
العلاقات المصرية الأوربية	٨	١٣	١٢	١٢	٩	١٦	١٤	١٤	٧	١٢	١١	١٠
العلاقات المصرية الأمريكية	١٢	١٥	١٥	١٩	٨	١٤	١٣	١٠	٩	١٤	١٣	١٤
الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام	٥	٨	١٣	١٥	١٣	٦	٧	٦	١١	٣	٢	١٥
الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان	١٠	١	٤	٣	١٢	١	٤	٣	١٠	١	١	١
مواجهة البطالة	١٣	٦	٦	٤	١١	٨	١٥	١٨	١٥	٧	٧	٤
تشجيع الصادرات	١١	٧	١٤	٧	١٥	٧	٦	٧	١٣	١٦	٨	٢
الأزمة الشيشانية	١٤	١٧	١٧	١٦	١٠	١٢	١٦	١٥	١٨	١٠	١٤	٨
التضخم	١٦	٥	٥	٢	١٤	٥	٥	٥	١٤	٦	٦	٣
حماية البيئة من التلوث	١٥	٩	٧	٨	١٨	٩	٨	٨	١٢	١٥	١٥	١٦
مكافحة المخدرات	١٧	١٩	١٨	١٤	١٦	١٧	١٧	١٧	١٦	١٩	١٧	١٨
الأزمة البوسنية	١٨	١٤	١١	١٣	١٩	١٨	١٠	١١	١٧	١١	١٨	١٢
التوتر فى جنوب شرق آسيا	١٩	١٨	١٩	١٧	١٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٨	١٩	١٧

وبالاطلاع على ترتيب القضايا فى الجدول السابق يتضح عدم وجود ارتباط بين ترتيب أولويات كل وسيلة من الوسائل وترتيب أولويات عينة قادة الرأى وفقا لمستوى التفاصيل الذى يتعرضون له بكل وسيلة .

فبالنسبة للتعرض لكل تفاصيل القضايا بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥٠ر[أ] بالنسبة للأهرام ، و٣٨ر[ب] بالنسبة للبرنامج العام ، و٤١ر[جـ] بالنسبة للقناة الأولى ، وجميعها ارتباطات دالة إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر .

وبالنسبة للتعرض لبعض تفاصيل القضايا بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٤٨ر[د] بالنسبة للأهرام ، و٢٩ر[هـ] بالنسبة للبرنامج العام و ٥١ر[و] بالنسبة للقناة الأولى ، وجميعها ارتباطات دالة إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر .

وبالنسبة للتعرض للتفاصيل حسب أهمية الموضوع بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٣١ر[ز] بالنسبة للأهرام و ٣٠ر[ح] بالنسبة للبرنامج العام ، وهما ارتباطان دالان إحصائيا ، ويلغ ١٦ر[ط] بالنسبة للقناة الأولى ، وهو ارتباط غير دال إحصائيا عند مستوى ثقة ٩٥ر .

ويرى البعض أنه كلما زاد التعرض لتفاصيل مضمون القضايا ، كلما زادت احتمالات التأثر بهذا المضمون ، ولكن أشارت النتائج في هذه الدراسة إلى

(أ) قيمة ر الجدولية ١٩٥ر
(ب) قيمة ر الجدولية ٢٣٣ر
(جـ) قيمة ر الجدولية ٢١٧ر
(د) قيمة ر الجدولية ١٧٤ر
(هـ) قيمة ر الجدولية ٢٥٠ر
(و) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر
(ز) قيمة ر الجدولية ٢٨٨ر
(ح) قيمة ر الجدولية ١٥٩ر
(ط) قيمة ر الجدولية ١٩٥ر

أن مستوى التعرض لتفاصيل القضايا ليست عاملا مؤثرا . وربما يعود ذلك إلى أن عينة قادة الرأى من أساتذة الجامعات الذين يرتفع لديهم القدرة على استيعاب الموضوع وإن قل حجم التفاصيل ، حيث يتوافر لديهم خلفية علمية وثقافية واسعة عن مختلف القضايا قد تدفعهم إلى سرعة استيعاب جوانب القضية دون الحاجة إلى قراءة كل التفاصيل دائما .

كما تشير هذه النتيجة إلى أن هناك عوامل أخرى غير حجم التفاصيل التى يتم التعرض لها بالوسيلة ، تؤثر علي بروز وترتيب القضايا لدى قادة الرأى . أى أن الوسائل لا تملك تأثيرا منفردا مطلقا على ترتيب الأولويات ، وإنما توجد عوامل أخرى قد تمهد أو تساعد على إيجاد ارتباط بين أولويات قضايا الوسائل وقضايا الجمهور ، مثل الأطر المرجعية للأفراد ، وظروف المجتمع ، والأدوار الاجتماعية ، وطبيعية عضوية الفرد فى الجماعة ، وتأثير السياق الاجتماعى والنفسى الذى يعيش فيه الفرد .

الخلاصة

١ - يوجد ارتباط ايجابى بين ترتيب أولويات القضايا بالأچندة المركبة للوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة وترتيب أولويات قضايا عينة قادة الرأى ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط سپيرمان ٥٩ر٠ . وتتفق هذه النتيجة مع الفرض العام لبحوث ترتيب الأولويات .

٢ - على الرغم من وجود ارتباط ايجابى بين ترتيب قضايا كل وسيلة من الوسائل الإعلامية الثلاث موضع الدراسة وترتيب قضايا قادة الرأى ، إلا أن الوسائل قد اختلفت قدرتها فى هذا المجال . فبالنسبة للأهرام ، بلغت قيمة معامل ارتباط سپيرمان ٦٦ر٠ ، وبالنسبة للقناة الأولى ، بلغت قيمة

معامل ارتباط سبيرمان ٦٠ر٠ ، وبالنسبة للبرنامج العام ، بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان ٥١ر٠ . ويعلل ذلك ما أشارت إليه الدراسات السابقة من قدرة الصحف على التعمق فى تناول ومعالجة القضايا أكثر من الراديو والتليفزيون.

٣ – جاء أغلب القضايا الاقتصادية فى ترتيب متقدم بالنسبة لأولويات عينة قادة الرأى ، مقارنة بأولويات الوسائل الإعلامية الثلاث ، مما يشير إلى أن قدرة وسائل الإعلام فى ترتيب أولويات قضايا الجمهور ليست مطلقة .

٤ – يوجد ارتباط ايجابى قوى بين ترتيب أولويات القضايا بين الوسائل الثلاث بعضها والبعض . ويرى الباحث أن هذه التقارب يعود إلى أن الوسائل الإعلامية موضع الدراسة تعد الوسائل الرئيسية والرسمية الثلاث الأولى للدولة ، وهى تعمل فى إطار سياسة إعلامية موحدة .

٥ – للوسائل الإعلامية قدرة على وضع الأولويات بالنسبة للقضايا الطارئة أو المحددة البدايات أكثر من القضايا المستمرة ، ولكن بشرط أن تكون هذه القضايا مرتبطة بحاجات الجمهور .

٦ – يوجد ارتباط ايجابى بين ترتيب أولويات قضايا الوسائل الإعلامية وترتيب أولويات قادة الرأى المتعرضين بإنتظام لهذه الوسائل . ولم يتحقق هذا الفرض للمتعرضين غير المنتظمين وغير المتعرضين ، مما يشير إلى أن الاستخدام المنتظم للوسيلة والذى يعكس تعرضا انتقائيا ، يؤثر فى دور الوسيلة الخاص بترتيب القضايا المختلفة للجمهور .

٧ – يوجد ارتباط بين ترتيب أولويات قضايا الوسائل الإعلامية الثلاث وترتيب أولويات قضايا قادة الرأى الذين يفضلون هذه الوسائل ، مما يشير إلى أهمية متغير تفضيل الوسيلة كأحد المتغيرات الأساسية للسلوك الاتصالى .

٨ - لا يوجد تأثير لحجم التفاصيل التى يتم التعرض لها فى الوسائل ، حيث لم يثبت وجود علاقة ارتباط بين ترتيب أولويات قضايا الوسائل وترتيب أولويات قضايا قادة الرأى وفقا لحجم تفاصيل المضمون الذى يتم التعرض له .

المراجع

١- Roger D. Wimmer and Joseph R. Dominick, Mass Media Research: An Introduction, Belmont, California, Wadsworth Publishing Company, 1987, p. 385.

٢- John. U. S. A Vivian, The Media of Mass Communication, Allyn & Bocon, 1993, p. 455.

٣- Everett Rogers and Floyd Shoemaker, Communication of Innovation - A Cross Cultural Approach, New York, the Free Press, 1971, p. 244.

٤- Joseph T. Klapper, What we know about the effects of mass communication. The Brink of Hope, in: Communication and Public Opinion, A Public Opinion Quarterly Reader, New York, Praeger Publishers, 1975, p. 369.

٥- James Plamore, The Chicago Snowball: A Study of the Flow of Influence and Diffusion of Family Planning Information, in: Donald Bogue (ed.)., Sociological Contribution to Family Planning Research, Chicago, Community and Family Planning Study Center, University of Chicago, 1967, p. 280.

٦- Stewart L. Tubbs & Sylvia Moss, Human Communicution, New York, Mcgraw Hill, Inc., 1994, p. 393.

٧- Vivian, op. cit., p. 355.

٨- Maxwell E. McCombs, Explorers and Surveyors: Expanding Strategies for Agenda Setting Research, Journalism Quarterly, vol 69, N. 4, Winter 1992, p. 818.

٩- Robert L. Heath & Jennings Bryant, Human Communication Theory and Research, Contexts & Challenges, Hillsdale, New Jersy, Hove & London, 1992, p. 279.

١٠- B. Cohen, The Press, the Public and Foreign Policy, Princeton, Princeton University Press, 1963, p. 13.

١١- K. Lang and G. E. Lange, The Mass Media and Voting, in: B. Berelson and M. Janowitz, (eds.) , Reader in Public Opinion and Communication, New York, The Free Press, 1966, pp. 455-472.

١٢- Werner J. Severin, and James W. Tan Kard JR., Communication Theories, Origins, Methods, Uses, New York, Communication Arts Books - Hastings House Publishers, 1979, p. 254.

١٣- R. W. Cobb and C. D. Elder, The Politics of Agenda Building: An Alternative for Modern Democratic Theory, Journal of Politics, 33, 1971, pp. 892-915.

١٤- M. E. McCombs and D. L. Shaw, The Agenda - Setting Function of Mass Media, Public Opinion Quarterly, vol 36, 1972, pp. 176-187.

١٥- M. E. McCombs, Newspapers Versus Television: Mass Communication Effects Across Time, in D. L. Shaw and M. E. McCombs, (eds.)., The Emergence of American Political Issues, The Agenda Setting Function of the Press, St. Paul, MN, West, 1977, pp. 89-105.

١٦- Wenmauth Williams JR and David C. Larsen, Agenda Setting in an off - Election Year, Journalism Quarterly, 1973, pp. 745-748.

١٧- Eugene Shaw, The Agenda-Setting Hypothesis, Reconsidered: Interpersonal Factors, Gazell, no. 4, 1977, pp. 230-240.

١٨- Fay Lomox Cook et al, Media and Agenda setting, Effects on the Public, Interest groups, Leaders, Policy makers and Policy, Public Opinion Quarterly, vol. 47, 1983, pp. 16-33.

١٩- Jian-Hua Zhu, Issue Competition and Attention Distraction: A Zero - Sum Theory of Agenda Setting, Journalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter 1992, pp. 825-836.

٢٠- Marilyn S. Roberts, Predicting Voting Behavior via the Agenda Setting Tradition, Journalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter, 1992, pp. 878-892.

٢١- Klaus. Schoenbach and Holli A. Semetko, AgendaSetting, Agenda Reinforcing or Agenda Deflating? A Study of the 1990 German National Election, Journalism Quarterly, vol. 69, no.4, Winter 1992, pp. 837-846.

٢٢- Donald L. Shaw and Shannon E. Martin The Function of Mass Media Agenda Setting, Journalism Quarterly, vol 69, no. 4, Winter 1992, pp. 902-920.

٢٣- Hans - Bernd Brosius and Hans Mathias Kepplinger, Beyond Agenda - Setting: The Influence of Partisanship and Television Reprting on the Electorate's Voting Intentions, Journalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter 1992, pp. 893-901.

٢٤- Wayna Wanta and Yi-Chen Wu, Interpersonal Communication and the Agenda - Setting Process, Jourmalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter 1992, pp. 847-855.

٢٥- David H. Weaver, Jian-Hua Zhu and Lars Willnat, The Bridging Function of Interpersonal Communication in Agenda Setting, Journalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter 1992, pp. 856-867.

٢٦- Richard F. Carter, Keith R. Stamm and Katharine Heintz - Knowles, Agenda - Setting and Consequentiality, Journalism Quarterly, vol. 69, no. 4, Winter 1992, pp. 868-877.

٢٧- بسيونى إبراهيم عبد الحليم ، العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير فى إثارة وتحديد أولويات القضايا العامة فى مصر : دراسة ميدانية وتحليل مضمون ، رسالة ماجستير ، قسم العلاقات العامة والإعلان ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، غير منشورة .

٢٨- حسن عماد مكاوى ، دور تليفزيون سلطنة عمان فى وضع أولويات القضايا الإخبارية لجمهور المشاهدين : دراسة مسحية لعينة من طلاب الجامعة فى سلطنة عمان ، مجلة بحوث الاتصال ، العدد السادس ، ديسمبر ١٩٩١ .

٢٩- Guide H. Stempel and Bruce H. Westly, Research Methods in Mass Communication, Poinceton, New Jersey, Prentice Hall Inc., 1981, p. 120.

٣٠- محمد عبد الحميد ، تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام ، جدة ، دار الشروق ، ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

٣١- اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، الكتاب السنوى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٠ .

٣٢- المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى - إدارة الإحصاء ، بيان بعدد أعضاء هيئة التدريس (حسب المشغول) بجامعات جمهورية مصر العربية فى العام الجامعى ١٩٩٥/٩٤ .

٣٣- Ernest G. Borman, Theory and Research in The Communication, New York, Hall: Rinehart and Winston Inc., 1965, p. 285.

٣٤- Weaver, Zhu and Willnat, op. cit., p. 856.

٣٥- Vivian, op. cit., p. 338.

٣٦- L. P. Tipton, R. D. Hancy & J. R. Basehart, Media Agenda-Setting in City and State Election Campaigns, Journalism Quarterly, vol. 52, no 4. 1975, pp. 15-22.

٣٧- Morce Benton and Jean Frazier, The Agenda Setting Function of the Mass Media: At Three Levels of Information Holding, Communication Research, vol. 3, July 1976, pp. 263-371.

٣٨- Kevin Caragee, Mark Rosenblatt and Gene Michaud, Agenda - Setting Research: A Critique and Theoretical Alternative, In: Sari Thomas, Culture and Communication Methodology, Behavior, Artifacts and Institutions, Ablex Publishing Corparation, 1987, p. 35.

٣٩- Phillip Plamgreen and Peter Clark, Agenda - Setting with Local and National Issues, Communication Research, vol. 4, October, 1977, pp. 572-576.

٤٠- Heath, & Bryant, op. cit., p. 281.

٤١- Tubbs, & Moss, op. cit., p. 393.

٤٢- ملفين ل . ديفلير وساندرا بول - روكيتش ، نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ ، ص ٤٢٩ .

٤٣- Carter, Stamm, and Heintz Knowles, op. cit., p. 868.

٤٤- Heath, & Bryant, op. cit., p. 279.

٤٥- McCombs, Explorers and Surveyors: op. cit., p. 816.

٤٦- Schoenbach and Semetko, op. cit., p. 837.

٤٧- Weaver, Zhu and Willnat, op. cit., p. 858.

٤٨- Lee Becker, Maxwell McCombs and Jack Mcleod, The Development of Political Congnitions in: Steven Hchaffee (ed.)., Political Communication - Issues and Strategies for Research, London, Beverly Hilles, Sage Publications, 1975.

٤٩- Shonto Lyenger, Televesion News and Issues Saliance: A Reexamination of the Agenda - Setting Hypothesis, American Political Science Quarterly, vol.7, no.4, October, 1979, p. 369.

٥٠- Vivian, op. cit., p. 355.

٥١- Tim O'Sullivan et. al, Key Concepts in Communication and Cultural Studies, London & New York, Routledge, 1994, p. 325.

٥٢- Jean Dobos, Gratification Models of Satisfaction and Choice of Communication Channels in Organization, Communication Research, vol. 19, no. 1, 1992. p. 29.

٥٣- Robert N Bostrom & Bruce H. Westly, Communication Yearbook 8 - Beverly Hills, Sage Publications, 1984, p. 21.

٥٤- محمد عبد الحميد ، دراسة الجمهور فى بحوث الإعلام ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٣ ، ص ١١٠.

٥٥- Maxwell Mc Combs, The Agenda - Setting Approach, in: Dan D. Nimma, Keith Sanders (eds.), Handbook of Political Communication, Beverly Hills, Sage Publications, 1981., p. 132.

٥٦- Alex S. Edelstein, Youichi Ito & Hans Mathias Kepplinger, Communication & Culture: A Comiparative Approach, New York, Longman Inc., 1989, p. 137.

٥٧- F. Gerald Kline, Peter V. Miller and Andrew J. Morrison, Adolescents and Family Planning Information: An Exploration of Audience Needs and Media Effects, In: Jay G. Blumler & Elihu Katz, (eds.) the Uses of Mass Communication: Current Perspectives on Gratifications Research, Beverly - Hills, Sage, 1974, p. 113.

٥٨- عبد الحميد ، دراسة الجمهور ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

٥٩- P. Palmgreen, & J. D. Rayburn II, An Expectancy - Value Approach to Media Gratifications, in: K. E. Rosengren, L. A. Wenner, & p. Palmgreen, (eds.) Media Gratifications Research: Current Perspectives, Beverly - Hills, Sage, 1985, pp. 61-72.

Abstract

POINTS OF AGREEMENT AND DISAGREEMENT IN MASS MEDIA CONCERNING ISSUES' AGENDA SETTING OF OPINION LEADERS:

A Study on University Professors

Elsayed Bahnassy

This research aimes to study the aspects of agreement and disagreement in the issues' agenda setting of opinion leaders in mass media.

The researcher made an analytic study on the media issues in Al-Ahram newspaper, the radio public programme and the TV. first channel. He carried out a field study on a 400 university professors as opinion leaders.

The study revealed a number of important results, foremost of them are:

* There is a positive relationship between the issues complicated agenda in the three mass media, and the issues' agenda setting of the specimen of opinion leaders, estimated at 0.59.
* The three mass media differ in their capacity on the issues' agenda setting of opinion leaders, Al-Ahram's relationship is estimated at 0.66, the first channel at 0.60 and the radio public programme at 0.51.
* Most of the economic issues are given priority among the issues' agenda setting of the specimen, if compared with issues' agenda setting of the three mass media.
* There is a clase positive relationship among the three mass media concerning the issues' agenda setting.
* These media are able to give priorities to the emergency issues rather than continuous issues.
* There is a close positive relationship between the mass media's issues' agenda setting and the opinion leaders' issues' agenda setting provided the latter are regularly exposed to those media. This does not apply to leaders who are not exposed to them regularly and those who are not exposed to them at all.
* There is a relationship between the three mass media's issues' agenda setting and the issues' agenda setting of the opinion leaders who prefer those media.

نظرة استراتيجية للتنمية فى مصر
مع اشارة إلى تنمية المشروعات الصغيرة *

إبراهيم العيسوى **

ينطلق هذا البحث من بديهية بسيطة ، الا وهى أنه من المتعذر صياغة استراتيجية جزئية لتنمية قطاع معين أو صناعة من الصناعات فى غياب استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصاد والمجتمع فى مصر على المدى البعيد . وقد تبين من هذا البحث أن مصر لا تملك هذه الاستراتيجية التنموية الشاملة . وهو أمر له مضار كثيرة ، يشير البحث إلى عدد منها . كما تبين أن الفراغ الناتج عن غياب هذه الاستراتيجية الشاملة يجرى ملئه بعنصرين ، أولهما : رؤية ضبابية حول المستقبل ، يطلق عليها الباحث الاستراتيجية السلبية أو التواكلية ، وثانيهما : استراتيجيات جزئية لبعض القطاعات أو الأنشطة منعزلة عن بعضها البعض ، ويغلب عليها نمط التفكير السائد أكثر من الرؤية الاقتحامية ومنهجية التغيير الطفرى التى هى من صميم عملية التنمية .

وفى محاولة للتقدم نحو صياغة رؤية مستقبلية شاملة لمصر ، يقترح الباحث عددا من نقاط التفكير الاستراتيجى التى يلزم معالجتها عند بلورة استراتيجية مستقبلية متكاملة وشاملة لمصر . ثم ينتهى البحث بإبراز عدد من العلاقات والتشابكات الواجب مراعاتها عند وضع استراتيجية جزئية لتنمية المشروعات الصغيرة فى مصر .

* هذا المقال عبارة عن نسخة منقحة من البحث الذى قدمه الكاتب فى ندوة "استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة فى جمهورية مصر العربية" التى نظمها الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتعاون مع "العلميون المتحدون للمشروعات والتنمية" ، فى الاسكندرية ، فى يومى ٢٩ و ٣٠ يونيو ١٩٩٦ .

** مستشار بمعهد التخطيط القومى .

١ - من الكليات إلى الجزئيات

المشروعات الصغيرة لا تعدو أن تكون جزئية من الجزئيات الكثيرة التى تتألف منها الصورة الإجمالية للتنمية . وليس من المتصور أن تشهد المشروعات الصغيرة انطلاقه كبرى دون أن يكون لهذه المشروعات موقع محدد داخل النسق الأكبر للتنمية ، وبدون أن يكون قد تبلور تصور واضح لحركية هذا النسق التنموى العام واحتمالات التغير فى العلاقات بين مكوناته على المدى الطويل .

والمقصود بموقع المشروعات الصغيرة داخل النسق العام للتنمية هو نوعية وحجم وعمق الترابطات بين مختلف القطاعات والمنشآت والسياسات التى تحدد فائدة المشروعات الصغيرة للاقتصاد القومى من جهة ، وتحدد الفائدة التى تعود على المشروعات الصغيرة من النمو العام للاقتصاد القومى من جهة أخرى . أى أن موقع المشروعات الصغيرة داخل النسق العام للتنمية هو مجمل علاقات التأثير والتأثر بين هذه المشروعات وبين سائر أجزاء الاقتصاد القومى ، انطلاقا من فلسفة تنموية عامة تحكم مسار الاقتصاد والمجتمع . وما لم يتحدد للمشروعات الصغيرة موقع داخل النسق العام للتنمية على هذا النحو ، فإنها تبقى جزرا منعزلة تتحرك بالقصور الذاتى أو بسياسات جزئية . وقد تشهد هذه المشروعات مع ذلك نوبات من الانتعاش من حين إلى آخر ، ولكنها تظل فى النهاية عاجزة عن أن تشكل مركز انطلاق تنموى يعتد به .

ومن المهم ، من ناحية أخرى ، أن تنطلق نظرتنا إلى النهوض بالمشروعات الصغيرة من مفهوم النسق العام الحاكم للتنمية ، ليس فى سكونه ، وإنما فى حركيته العامة على المدى الطويل . فالتنمية – بالضرورة – نشاط ممتد عبر مدى زمنى طويل . وخلال هذا المدى الزمنى الطويل تتبدل العلاقات بين المكونات الداخلية للمجتمع من جهة ، كما تتبدل العلاقات التى تربط المجتمع بالبيئة

السياسية والاقتصادية والجغرافية المحيطة به من جهة أخرى . إذ فى الأجل الطويل كل شئ قابل للتغيير .

ولذلك فإن إدارة شئون التنمية لا تستقيم ما لم تستند إلى إطار مرجعى يتضمن أمرين : أولهما تصور مستقبلى أو رؤية مستقبلية لموضع المجتمع ولموقعه خلال عقدين أو أكثر من الزمان - إذا جاز لنا استعارة مصطلحات صاحب "شخصية مصر" دكتور جمال حمدان . فموضع المجتمع خاصية ذاتية داخلية تتعلق بهيكليته الاقتصادية والاجتماعية والعلاقة بين مكوناته المختلفة . أما موقع المجتمع فهو صفة نسبية تدور حول علاقات هذا المجتمع بكل ما حوله اقتصاديا وسياسيا وبيئيا ... الخ . وهذا التصور المستقبلى لموضع المجتمع وموقعه إنما يلخص فى واقع الأمر جملة الأهداف الكبرى أو المرامى التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها خلال أجل طويل نسبيا . أما الأمر الثانى الذى يجب أن يشتمل عليه الإطار المرجعى للتنمية فهو تصور لطبيعة المسار العام الذى يمكن أن يسلكه المجتمع للانتقال من وضعه الراهن إلى وضعه المستهدف مستقبلا ، وذلك فى ضوء كل ما يمكن توقعه أو التنبؤ به من مستجدات على امتداد الأفق المستقبلى المحدد .

ومن هنا يتأتى الكلام عن استراتيچية التنمية . إذ لا تخرج استراتيچية التنمية عن الأمرين اللذين أشرت إليهما توا : رؤية أو تصور لموضع المجتمع وموقعه بعد عقدين أو أكثر من الزمان ، مصحوبة بتحديد للطريق العام الذى يتعين على المجتمع أن يسير فيه من أجل تحقيق الأهداف التى تؤدى فى مجموعها إلى تجسيد هذه الرؤية المستقبلية للمجتمع .

٢ - استراتيجية التنمية المصرية

انطلاقا مما تقدم ، فإن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن عندما يثار موضوع استراتيچية التنمية فى ملتقى حول المشروعات الصغيرة ، هو : هل تملك مصر استراتيچية محددة للتنمية يمكن للمعنيين بتنمية المشروعات الصغيرة أن يلجأوا إليها بحثا عن موقع محدد لهذا النوع من المشروعات داخلها ؟

ولا يحتاج المرء إلى بذل جهد كبير لإثبات أن مصر لا تملك استراتيچية للتنمية بالمعنى المحدد سلفا . فقد أعفانا رئيس مجلس الوزراء من مشقة البحث عن سند لهذا القول . إذ أنه قدم هذا السند بنفسه أثناء عرضه لبيان الحكومة الجديدة إلى مجلس الشعب فى ٢٧ يناير ١٩٩٦ . وقد جاء هذا السند ضمن الرسالة التى توجه بها رئيس الوزراء إلى "رجال العلم والفكر والإعلام والصحافة" ، حيث طالبهم "بصياغة رؤية مستقبلية بعيدة المدى – لمصر – فى القرن الحادى والعشرين .. رؤية تستوعب متغيرات العصر وتطوراته ، فى ميادين العلوم ومنجزات التكنولوچيا ومستحدثاتها" [١] . وقد جدد السيد رئيس الوزراء مناشدته لرجال العلم والفكر والإعلام والصحافة بصياغة هذه الرؤية المستقبلية لمصر ، وذلك فى سياق تعليقه على مناقشات مجلس الشعب لقانون الصحافة الجديد فى ١٨ يونيو ١٩٩٦ [٢] .

من الواضح إذن أن مصر لم تكن تملك استراتيچية محددة للتنمية حتى يناير ١٩٩٦ . كما أنه من الجلى أن هذه الاستراتيچية لم تزل غائبة بعد خمسة شهور من تسلم الوزارة الجديدة مقاليد حكم البلاد . وبطبيعة الحال ، لن يستغرب عاقل ألا تعد استراتيچية للتنمية خلال خمسة شهور . فهذا عمل يحتاج إلى بضع سنين ، لا بضعة شهور ، ويتطلب جهدا كبيرا من عدة مجموعات من الباحثين فى شتى التخصصات ، ولا يمكن أن تنهض به فئة قليلة من الخبراء ،

أو وزارة من الوزارات . وهذا الأمر يثير بدوره تساؤلا حول ماهية الإطار المرجعى للخطط الخمسية والخطط السنوية التى توالى صدورها فى مصر منذ عام ١٩٨٢ ، وكذلك - وهذا هو الأمر الأهم الآن - فإن التساؤل نفسه لابد وأن يطرح بشأن المرجعية المستقبلية للخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) التى تجرى الاستعدادات لوضعها الآن .

لكن غياب استراتيچية محددة للتنمية المصرية قد لا يكون فيه ما يدعو إلى الاستغراب إذا ما نظرنا للأمر من زاوية أخرى . فالاهتمام بالمستقبل والتفكير في أموره والاستعداد لمواجهة احتمالاته بوضع الاستراتيچيات والخطط بعيدة المدى هى أمور تتفرع بالضرورة عن أصل واحد يعد فى واقع الأمر مقياسا لتقدم الأمم . وهذا الأصل هو مدى استعمال العقل أو العلم فى تدبير أمور المجتمع وصناعة القرارات وإتخاذ السياسات . ومن أسف أن العقل والعلم مازالا يحتلان فى حياتنا مكانة شديدة التواضع . بل قد يلحظ بعض المراقبين تراجع هذه المكانة وتضاؤل دور العقل والعلم فى تدبير أمورنا ، وذلك بالرغم من افراطنا فى الحديث عن الثورات العلمية والتكنولوچية . ومن الدلائل على ذلك التراجع تواضع ميزانيات المؤسسات العلمية والمراكز البحثية وهيئات جمع ونشر المعلومات ، وسوء إدارة معظم هذه المؤسسات ، وغياب طلب اجتماعى محدد من جانب الدولة وهيئاتها المختلفة على منتجات هذه المؤسسات والمراكز ، وتبديد وتشتيت طاقات الباحثين العلميين فى الجرى وراء لقمة العيش ، أو فى الانشغال بأمور ليس لها من صلة للبحث العلمى سوى المظهر ، كالندوات والملتقيات التى تعددت تعددا عظيما دون أن تستند إلى بحث علمى رصين إلا فيما ندر .

إن الخطر الناجم عن غياب استراتيچية للتنمية المصرية من صنع عقولنا وإرادتنا ، ليس مقصورا على دوراننا بلا نهاية فى الحلقة المفرغة للحلول قصيرة

الأجل وسياسات إطفاء الحرائق وتسكين الآلام . بل إن الخطر يتعدى ذلك إلى أمرين آخرين . أولهما أن انشغالنا بأمور الحاضر وانغماسنا فى قضايا الأجل القصير ، ومن ثم غياب الرؤية المستقبلية وبخاصة أما الشباب ، يولد حالة من الاحباط واليأس وفتور الهمة تنعكس سلبيا على مستويات الأداء العام . ومن هنا البحث عن حلول يائسة كالإفراط فى التدين أو الإرهاب أو الإدمان ، أو التفتيش عن حلول خارج المجتمع بالهجرة . وفى كل ذلك خسائر محققة للمجتمع على المدى القصير وعلى المدى الطويل .

أما الأمر الثانى الذى يتولد عن غياب الرؤية المستقبلية فى المجتمع ، فهو أن مثل الغياب يولد فراغا لابد وأن يسارع أصحاب المصلحة من خارج البلاد إلى ملئه . ومن هنا المبادرات الخارجية التى صارت تطارد مصر بين الحين والآخر للاندماج فى كيان شرق أوسطى أو تجمع بحر متوسطى ، أو الدخول فى شراكة مع الأمريكان أو مع الأوربيين . ومن هنا أيضا البرامج التى تقدم لنا فى سياق معالج أزمات الديون وغيرها ، وفى مقدمتها برامج التثبيت والتحرير الاقتصادى والتكيف الهيكلى . ومن خلال هذه المبادرات والبرامج يعاد ترتيب أولوياتنا القومية ويتم تشكيل مستقبلنا من طرف خفى ، على هوى أصحاب هذه المبادرات ووفق مصالح أصحاب هذه البرامج ، لا من منظور إرادتنا الوطنية ومصالحنا القومية . وسيظل حالنا على هذه الشاكلة إلى أن نفيق من غفوتنا وننتبه من غفلتنا ، ونبدأ فى صياغة الرؤية المستقبلية التى تضمن لهذا البلد التقدم المتواصل وتؤمن لشعبه التحسن المطرد فى نوعية حياته .

٣ - النمط الراهن للتعامل مع المستقبل المصرى

هل يعنى غياب استراتيجية محددة للتنمية المصرية أن مصر لا تتعامل مع المستقبل البتة ؟ بالقطع لا . فلا يملك مجتمع ما أن يتجاهل المستقبل كلية .

وحتى إن تجاهله ، فإن لكل فعل يأتيه فى الحاضر أثر ما على المستقبل ، ومن ثم يمكن استنباط نوعية تعامله الضمنى مع المستقبل من تحليل مجمل الأفعال الحاضرة . وهكذا فالفرق بين المجتمعات لا يكمن فى أن بعضها يتعامل مع المستقبل ، بينما يتجاهله البعض الآخر ، وإنما يكمن الفرق فى نوعية هذا التعامل مع المستقبل . فالمجتمعات المتقدمة تتعامل مع المستقبل على نحو صريح ، فتتحسب لاحتمالاته ، وتجرى التوقعات بشأنه ، وتصوغ الاستراتيچيات الكلية المؤثرة فى صنعه على الوجه الذى تريده إلى أكبر حد مستطاع . أما المجتمعات المتخلفة فإنها غالبا ما تتعامل مع المستقبل بصورة ضمنية ، تواكلية ، وفى أحسن الأحوال فإنها تستعيض عن الاستراتيچيات الكلية باستراتيچيات جزئية متفرقة لا رابط بينها . ومن هنا تبقى الصورة المستقبلية لهذه المجتمعات صورة ضبابية أو هلامية مرهونة بالأمل والرجاء أكثر مما هى مرهونة بالإرادة والفعل .

وهذا ما نلحظه على التعامل مع المستقبل فى مصر . فبينما تغيب استراتيچية محددة تجاه المستقبل ، يجرى التعامل مع المستقبل من خلال أمرين لا يرقيان فى مجموعهما إلى تمكين مصر من المشاركة الايجابية فى صنع مستقبلها . أولهما : رؤية عامة ضبابية/تواكلية للمستقبل ، وثانيهما : نظرات أو استراتيچيات جزئية متناثرة .

الاستراتيجية السلبية

فالتوجه العام نحو المستقبل تسيطر عليه رؤية عامة تواكلية ، يمكن بشئ من التجاوز فى استعمال المصطلحات أن نطلق عليها استراتيچية سلبية . ذلك أن الأصل فى الاستراتيچية أنها تنم عن نشاط إيجابى ، وأنها ترتبط بالرغبة فى فعل شئ محدد . وفكرة التقدم الكامنة وراء مفهوم الاستراتيچية هى أن التقدم

عمل إرادى من صنع البشر ، وليس مجرد محصلة لتفاعل القوى الاجتماعية والمصالح الاجتماعية بشكل تلقائى فى إطار السوق مثلا . لكن الاستراتيچية السلبية أو الرؤية العامة التواكلية تجاه المستقبل تستند فى المقام الأول إلى الامتناع عن الفعل ، أو على أحسن الاحتمالات فإنها تستند إلى أقل ما يمكن من الأفعال ، وترك الأمور تتحدد بقوى السوق التلقائية ، ومبادرات الأفراد غير المتناسقة . وبدون تحديد صورة واضحة المعالم للمجتمع بعد عقدين أو أكثر من الزمان ، فإن التعامل المضنى مع المستقبل يرتكز على أفكار عامة مؤداها أن المستقبل سيكون أفضل إذا تحققت الأمور التالية :

١ - أن تمتنع الدولة عن العبث بأبواب الاقتصاد القومى ، من خلال سياسات الحماية والدعم المرتبطة بتوجهات محددة للتصنيع أو للتنمية بوجه عام ، وأن تترك أبواب الاقتصاد مفتوحة ، بدعوى أن الانفتاح يؤدى إلى المنافسة ، وأن المنافسة تؤدى بدورها إلى بقاء الأكفأ. وقد سارت الدولة فى هذا الطريق إلى مدى فاق فى بعض الأحوال ما تطلب منظمة التجارة العالمية من سائر الدول النامية تنفيذه خلال عشر سنوات قادمة . والوجه الآخر لفكرة فتح أبواب الاقتصاد القومى ، هو اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمى ، والسعى إلى الارتباط بكتلة إقليمية أو قوة دولية كبرى .

٢ - أن تمتنع الدولة عن ممارسة نشاطات الإنتاج والتمويل والتجارة ، وأن تترك ذلك كله للقطاع الخاص ، بما فى ذلك التخلى عن وحدات القطاع العام ونقل ملكيتها إلى رجال الأعمال المحليين أو الأجانب . وثمة توقع لدى أصحاب هذا الفكر بأن حلول القطاع الخاص محل الحكومة والقطاع العام فى مجالات الإنتاج والتمويل والتجارة كفيل باصلاح ما فسد ووضع الاقتصاد المصرى على بداية الطريق نحو مستقبل زاهر .

٣ - أن تمتنع الدولة عن التدخل فى الأسواق إلا على سبيل الاستثناء . وفى هذه الحالة يجرى التدخل بسياسات غير مباشرة واقتصادية أساسا ، لا بسياسات مباشرة أو بقيود إدارية . فالأصل هو الحرية الاقتصادية والاستثناء هو التقييد . وآليات السوق - طبقا لهذا المنطق - ستقود الاقتصاد إلى أفضل وضع ممكن على المدى الطويل ، بما فى ذلك تحسين توزيع الدخل والقضاء على الفقر . وترتيبا على ذلك فإن عدالة التوزيع سوف تتحقق من خلال النمو الاقتصادى فى المقام الأول ، أما ما قد يتبقى من جيوب للفقر فيمكن معالجته بقليل من الدعم والضرائب .

وعلى هذا الأساس قدمت الدولة الحوافز للمستثمرين فى المناطق الجديدة والقديمة بغض النظر عن نوعية الأنشطة التى يمارسونها . كذلك تقلصت دائرة المشروعات التى كانت تتطلب موافقة مسبقة على قيامها من هيئة الاستثمار تقلصا شديدا . وبذلك أصبحت الساحة مفتوحة لأى نشاط اقتصادى بغض النظر عن عائده الاجتماعى ، وبغض النظر عن ارتباطه بالأنشطة الأخرى القائمة أو التى يمكن أن تقام ، وبغض النظر عن آثاره على الاقتصاد والمجتمع فى المستقبل . وهكذا تبقى المحصلة العامة لمختلف هذه الأنشطة مجهولة ، وتظل الصورة المتوقعة للمجتمع بعد عشر أو عشرين سنة ضبابية ، لا نستطيع أن نتبين فيها هكيلا محددا للاقتصاد القومى ، ولا نستطيع أن نقف فيها على الصناعة أو الصناعات التى ستكون لها الهيمنة على مستوى الإنتاج أو التصدير ، أو غير ذلك من ملامح الاقتصاد والمجتمع .

وهذه النتيجة ليست مستغربة . فعندما تتنازل الدولة عن مفاتيح الاقتصاد ، وتتخلى عن قيادته ، فى غياب بديل قوى يمكن أن يتولى القيادة ، يصبح الاقتصاد كالعربة الطائشة التى لا يمكن التنبؤ بمسارها أو بمحطة وموعد

وصولها . والمقصود بغياب البديل القوى للدولة أن الرأسمالية المصرية لم ترق بعد إلى المستوى الذى يمكنها من قيادة الاقتصاد نحو غاية محددة على النحو الذى نراه فى الدول الرأسمالية المتقدمة . وبالرغم من تزايد الوزن النسبى للقطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ، وبالرغم مما أتيح له من فرص وقدم له من محفزات ومنشطات ، فإنه مازال أضعف من أن يشق للاقتصاد المصرى طريقا واضحا نحو مستقبل أفضل . فالوزن الأكبر فى هذا القطاع يظل من نصيب الرأسمالية الطفيلية لا الرأسمالية المنتجة . والقطاع الخاص فى مجموعه محدود سواء من حيث القدرات المالية أم من حيث الاستعداد للمخاطرة باستثمارات فى الصناعة والبحث والتطوير لا يظهر عائدها إلا بعد أمد طويل نسبيا . وفى كل الأحوال ، وبالرغم من تمسك الرأسمالية المصرية بشعارات الاقتصاد الحر وسياسات الخصخصة ، إلا أنها مازالت تفضل أن تعيش فى ظل الدولة وحمايتها . وفى مثل هذا الظروف ، عندما تمتنع الدولة عن القيادة والإدارة العامة للاقتصاد القومى ، فإن التنمية تصبح بلا قيادة ، وقضية التنمية تصبح قضية يتيمة بلا صاحب يرعاها .

وفى الوقت الذى تتطلع فيه الدولة والرأسمالية المصرية إلى أن تصبح مصر نمرا اقتصاديا مثل النمور الآسيوية ، فإنهما تجهلان حقيقة أساسية . ألا وهى أن النجاح الاقتصادى والنهضة التنموية التى حققتها تلك البلاد لم تكن وليدة سياسات اقتصاد السوق ، ولم تكن محصلة استراتيجيات سلبية للتنمية كتلك التى تحدثنا عنها سابقا . بل كان النجاح هنالك مرتبطا بحضور قوى للدولة فى كافة مجالات العمل الاقتصادى ، وبتدخلات مؤثرة لها فى رسم الصورة المستقبلية المستهدفة للمجتمع ، وتشكيل المسارات التنموية المؤدية إليها . بعبارة أخرى ، ارتبط النجاح فى البلاد الآسيوية حديثة التصنيع بقيادة الدولة لعملية

التنمية ، وقيادة الدولة للسوق لا تبعيتها له ، وبهندسة الدولة للعملية التنموية وفق رؤية مستقبلية تحددت فيها المجالات التى يراد فيها تحقيق تفوق وتميز بكل وضوح [٣].

الاستراتيجيات الجزئية

هذا عن الشق الأول من نمط التعامل مع المستقبل المصرى أطلقنا عليه استراتيچية سلبية أو رؤية مستقبلية ضبابية . أما فيما يتعلق بالشق الثانى المتمثل فى الاستراتيچيات الجزئية المتفرقة ، فحسبنا أن نشير إلى استراتيچيتين من هذا النوع ، على سبيل المثال . الأولى وردت ضمن خطة ١٩٩٧/٩٦ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعنوان الاستراتيچية المكانية القومية [٤] . وهى تتناول أربع قضايا يطلق عليها المشروعات القومية وهى :

أ – المشروع القومى لتنمية سيناء . وتقدر تكاليفه الاستثمارية بنحو ٧٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ ، لخلق فرص عمل لنحو ٨٠٠ ألف فرد ، ولتوطين ٩ر٢ مليون نسمة فى سيناء ، بما يزيد من عدد سكان سيناء إلى نحو ٢ر٣ مليون نسمة فى عام ٢٠١٦ .

ب – المشروع القومى لتنمية جنوب مصر ، ويستهدف المشروع توليد فرص عمل لنحو ٨ر٢ مليون فرد ، بما يسمح باستيعاب ٩ر٦ مليون نسمة فى جنوب مصر بحلول عام ٢٠١٧، إضافة إلى العدد الحالى الذى بلغ نحو ١٠ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣ .

جـ – المشروع القومى للتنمية الريفية المتكاملة . وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ١٦٠ مليار جنيه ، من أجل تحقيق محو الأمية والمشاركة الشعبية وزيادة الخدمات وتنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة فى ١٠٦٠ وحدة ريفية على مستوى الجمهورية .

د – المشروع القومى لتطوير العشوائيات . وليس من الواضح المدى الزمنى لهذا المشروع . فهناك حديث عن خطة عاجلة لتطوير المناطق العشوائية ، وفى نفس الوقت هناك حديث عن خطط طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمحافظات كجزء من المنهجية المقترحة لعلاج مشكلة العشوائيات .

أيا كان الأمر ، فمن الملاحظ – من جهة أولى – أن الاستراتيچية المكانية القومية تتألف من أربعة أجزاء لا رابط بينها ، كما أن هذه الاستراتيچية ذاتها لا ترتبط باستراتيچية كلية أو عليا للتنمية فى مصر . كما يلاحظ – من جهة ثانية – أن أكثر من نصف الاستثمارات المطلوبة لهذه المشروعات يفترض أن يأتى من القطاع الخاص والقطاع التعاونى . ومن المعروف أن القطاع الخاص كان ولم يزل عازفا عن الاستثمار فى المناطق المذكورة . ولم يثبت بعد أن اكتفاء الحكومة بإقامة مشروعات البنية الأساسية فى سيناء مثلا نجح فى اجتذاب استثمارات تذكر من القطاع الخاص إليها فيما خلا الاستثمارات السياحية . ويلاحظ – من جهة ثالثة – أن الرؤية ضبابية وتقليدية للتنمية فى هذه المشروعات . فالرؤية ضبابية بمعنى غياب ترتيب واضح للأولويات ، حيث يغلب الكلام المرسل على أهداف هذه "المشروعات القومية" . وعندما يستوجب الأمر التحديد لا يجد المرء أكثر من عبارات غامضة . كذلك تبدو الرؤية تقليدية ، بمعنى أن التنمية المنشودة مستقبلا هى إلى حد كبير امتداد لما هو قائم .

وخير مثال على الغموض والتقليدية هو ما ورد فى شأن التنمية الصناعية ضمن المشروع القومى لتنمية جنوب مصر ، حيث يذكر أن تنمية هذه المنطقة يتطلب التركيز على الصناعات المتوسطة والكبيرة الكثيفة العمالة بالإضافة إلى الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة وصناعات الأسر المنتجة ، حيث أنها

تستوعب فى مجموعها أعدادا كبيرة من العمالة المتزايدة . وهى عبارة لا يتضح منها أولوية نسبية محددة لأى من هذه المشروعات . أما المشروعات الصناعية المقترحة فهى لا تعدو أن تكون امتدادا لما هو قائم من مشروعات على أساس الخامات المتوافرة محليا ، كاستغلال فوسفات أبو طرطور (وهو أمر جدلى لانخفاض نوعية الخام وصعوبة تصديره بربح معقول) وبعض الاستثمارات المرتبطة بالمصانع القائمة للسكر والألمنيوم .

أما الاستراتيچية الجزئية الثانية ، فهى تلك المتعلقة بالبحث العلمى والتكنولوچيا . ويبدو أن وزارة البحث العلمى تعكف منذ فترة علي صياغة تفكير مستقبلى لتقوية القدرات العلمية والتكنولوچية . وقد استطلعت الوزارة رأى نخبة من أهل الرأى والفكر والعلم فى ورقة بعنوان "إطار السياسة العلمية والتكنولوچية والاستراتيچيات المتكاملة لتنفيذه" (٥) . ومن الواضح ابتداء من هذا العنوان أن هناك تبادلا للمواقع بين السياسات والاستراتيچية ، فالأصل أن الاستراتيچية هى الإطار المرجعى الأخير ، وأن السياسات تشتق من الاستراتيچية وتعمل على تنفيذ مراميها البعيدة . لكن الاستراتيچية استعملت فى ورقة وزارة البحث العلمى بمعنى الأداة التنفيذية للسياسات العملية والتكنولوچية .

ويتضح من قراءة هذه الورقة أن وضع استراتيجية جزئية فى غياب تصور استراتيچى كلى للتنمية قد يكون تمرينا ذهنيا مشوقا ، ولكن قد لا تكون له فائدة عملية كبيرة . وهذا ما تعترف به الورقة نفسها ضمنيا عندما تقرر أنه حتى يصبح إطار السياسة العملية والتكنولوچية أكثر فاعلية ينتظر أن تتخذ الخطوات التالية من أعلى مستوى فى الحكومة (مجلس الوزراء) : وضع رؤية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصر للسنوات العشرين القادمة . والتكامل بين السياسة

العملية والتكنولوچية وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى" . ومن ناحية أخرى ، اضطرت الورقة لتقديم استراتيچية تنموية كلية من عندياتها عندما ذكرت هدفا استراتيچيا مؤداه تحويل مصر فى نطاق الاقتصاد العالمى سريع التغير إلى "إحدى البلاد حديثة التصنيع بحلول عام ٢٠١٥" ، وعندما تحدثت عن أهمية الابتكار والتنافسية "كأساس لاستراتيچية التصدير" . وهكذا تحدث محاولات جزئية لملء الفراغ الناشئ عن غياب استراتيچية عليا للتنمية ، بوضع أهداف مبهمة (بلد حديث التصنيع) واستراتيچيات جزئية (استراتيچية التصدير) ومن الملاحظ أيضا أن الفكر المهيمن على وضع "إطار السياسة العلمية والتكنولوچية" هو فكر التدرج ، لا فكر الطفرة . وآية ذلك أنه عندما أتى الحديث عن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ذلك الإطار ، استهدفت الورقة زيادة الانفاق على البحث والتطوير ليصل إلى ٥ر٠٪ من الدخل القومى عام ٢٠٠٠ ، ثم يزاد ذلك الانفاق تدريجيا إلى ٢٪ حتى عام ٢٠١٥" .

وينبغى ألا يفهم مما تقدم أن هذه الاستراتيچيات عديمة الفائدة تماما أو أننا نقصد التهوين من شأنها ومن شأن ما بذل فيها من جهد . فغاية ما نريده هو بيان أن هذه الاستراتيچيات الجزئية ، وإن كانت مهمة فى حد ذاتها ، ولا تخلو من أفكار قيمة ، إلا أن قيمتها العملية تتضاءل كثيرا عندما تفتقر إلى استراتيچية كلية للتنمية تنطلق منها . إذ أن مثل هذه الاستراتيچية هى التى تؤمن أن يكون الجزء مرتبطا بالكل ، وأن تكون الأجزاء المكونة للكل مترابطة ترابطا وثيقا فيما بينها .

٤ - عناصر للتفكير الاستراتيجى فى مستقبل مصر

ذكرت فيما سبق أن صياغة استراتيچية للتنمية ليست من المهام التى يمكن أن ينهض بها فرد واحد أو قلة من الأفراد . ولذلك فإننى سوف أكتفى هنا بالاشارة

إلى عدد من النقاط التى اعتبرها ضرورية كعناصر التفكير المستقبلى أو الاستراتيجي لمصر خلال العشرين أو الخمسة والعشرين عاما القادمة . وسوف أبدأ بأكثر هذه النقاط أهمية فى تصورى ، وهى مسألة قيادة التنمية .

١- قيادة التنمية والهيمنة الوطنية على مسارها

لا مجال للحديث عن استراتيجية جادة للتنمية ، أى ذات مصداقية عالية وذات قابلية كبيرة للتطبيق ، ما لم تتم مراجعة الموقف الحالى عن دور الدولة فى التنمية فى اتجاه رد الاعتبار للدولة كمهندس وقائد العملية التنموية . ففى الوقت الذى ينبغى الاعتراف بدور للسوق وللقطاع الخاص أكبر مما كان معترفا به ، وأكبر مما كان متحققا حتى منتصف السبعينيات ، فإنه ينبغى أيضا إدراك أنه لا آليات السوق فى حد ذاتها ، ولا القطاع الخاص المصرى بخصائصه وإمكاناته المعروفة والمتوقعة ، يقدران على صنع التقدم المنشود لمصر بالمعدلات المرتفعة الواجبة . ولما كان قد سبق لنا التعرض لهذه النقطة فى القسم السابق من هذه الورقة ، فحسبنا أن نضيف ثلاث نقاط أساسية فى هذا الشأن :

أ - أحد المرتكزات الرئيسية لممارسة الدولة لعملية قيادة التنمية هى وجود قطاع عام قوى وكفء . وهذا ما يقتضى علم التفريط فى القطاع العام ، بل ينبغى الحفاظ على هذا القطاع ، مع اصلاحه وتطهيره وتطويره .

ب - التنمية الجادة تعنى إحداث طفرة ضخمة فى الطاقات الإنتاجية وفى كفاءة استعمالها . وهذا يتطلب تجنيد كل الجهود الممكنة . لذلك يبنغى الترحيب بالنشاط الإنتاجى للقطاع الخاص وباسهاماته فى تحقيق الاستراتيجية الموضوعة للتنمية ، كما ينبغى إدراك أن القطاعين العام والخاص يمكن أن يشتغلا فى مصر بقدر كبير من التعاضد والتعاون .

جـ – من المهم ابتكار أنماط تنموية وأطر تنظيمية يقوم فيها القطاع العام بإنشاء المشروعات الكبيرة التى تعمل كقطب يجتذب حوله عددا كبيرا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ولهذه النقطة أهمية كبرى فى المناطق الجديدة الواجب تعميرها .

د – دور الدولة فى دعم وحماية النشاط الاقتصادى الوطنى أساسى ، ومن المهم إدارة الحماية والدعم بحيث لا يتحول أى منهما إلى "إدمان" إلى ستار لقلة الكفاءة . وعلينا الاستفادة من فترات السماح والاستثناءات فى الجات وغيرها من الاتفاقات التجارية الدولية ، بأسرع ما يمكن وإلى أقصى حد ممكن .

٢ - السكان والمكان والخروج من عنق الزجاجة

ينبغى النظر بايجابية إلى قضية السكان ، والكف عن تعليق مشكلات مصر كافة على معدلات النمو السكانى التى لم تعد شديدة الارتفاع على كل حال ، والتى يبدو كذلك أن اتجاهها النزولى قد اكتسب قوة لا بأس بها وأصبحت احتمالات استمراريته مرتفعة . وفى أية حال ، فإن هذه المبالغة فى القلق على معدلات نمو السكان لا تستقيم مع المقولة التى تتردد كثيرا بأن الثروة الحقيقية لمصر هى البشر . وهى مقولة حقيقية ، حيث أن نصيب مصر من الثروات الطبيعية محدود للغاية ، وخصوصا من الأرض الزراعية والمياه والمواد الخام والبترول .

ولذا من المهم نقل التركيز إلى البعدين الآخرين فى القضية السكانية ، وهى :

١ – بعد الخصائص السكانية ، لتطوير خصائص البشر وبوجه خاص قدراتهم الإنتاجية .

٢ – بعد التوزيع المكانى للسكان ، للخروج من عنق الزجاجة المكانى حيث ينحشر السواد الأعظم من سكان مصر فى أقل من ٥ ٪ مساحتها فى الوادى والدلتا .

ويثير بعد الخصائص قضية تنمية رأس المال البشرى لمصر ، بكل ما يتفرع عن هذه القضية من قضايا أخرى ، كالخلاص من الأمية ، وتطوير التعليم ، والنهوض بالبحث العلمى ، والتطوير التكنولوچى ، وإقامة قاعدة وطنية للعلم والتكنولوچيا تكون أساسا لتنمية متواصلة لقدرات مصر الإنتاجية وارتقاء مستمر لميزاتها التنافسية .

أما البعد المكانى فهو يثير قضية تنمية رأس المال المكانى لمصر ، وهو ما يثير قضية الخروج إلى الصحراء ، وإعمارها من خلال نقل بضعة ملايين من المصريين المقيمين حاليا فى الوادى والدلتا للمعيشة المتكاملة فى هذه المناطق ، وليس فقط لأداء مهمة إنتاجية .

لكن النظر فى بعدى خصائص البشر وتوزيعهم المكانى على أرض مصر ، يجب أن يتكامل مع إيلاء اهتمام أكبر للكفة الثانية فى ميزان السكان والموارد ، أى كفة الموارد . وهنا فإن القضية هى :

١ – قضية حسن استغلال الموارد المعروفة والمستخدمة حاليا .

٢ – قضية تنمية الموارد ، بالكشف عن موارد جديدة واستغلالها .

٣ - الخروج من عنق الزجاجة الاقتصادى

لما كانت موارد مصر الطبيعية محدودة – كما سبقت الإشارة – ، فإن آفاق التنمية تصبح مرهونة بالعنصر الوفير وهو العنصر البشرى . وهنا نجد أنفسنا أمام خيارين :

– الخيار الأول هو تصدير البشر ، أى تصدير العمالة المصرية للخارج . ومجال

هذه العملية محدود ، وعائدها من المنظور الاجتماعى ليس بالضخامة التى يوحى بها العائد من المنظور الفردى .

- الخيار الثانى هو تصدير منتجات (سلع وخدمات) يصنعها البشر ، بالاعتماد على استيراد مواد خام من الخارج ، حيث قاعدة الموارد الطبيعية محدودة . والمجال لذلك متسع ومتجدد بلا حدود ، وعائده عظيم على المجتمع ، خاصة إذا تم التركيز على المجالات التى يمكن أن تتحقق فيها قيمة مضافة عالية . وهذا المجال هو مجال الصناعة التحويلية وصناعة الخدمات المتطورة (ويدخل فى الأخيرة خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية الحديثة) .

وهنا يبرز التصنيع كمخرج من عنق الزجاجة الاقتصادى . ومن المهم الانتباه هنا إلى أنه بالرغم من حدوث تقدم محسوس فى نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى أواخر الخمسينيات والستينيات ، فإن ثمة تقهقرا ملحوظا قد حدث بعد ذلك ، لدرجة أنه قد حدث ارتداد بهذا النصيب إلى مستوى منتصف الخمسينيات . فنصيب الصناعة التحويلية والتعدين (بدون البترول) يتراوح الآن حول ١٧ ٪ ، وهى نفس النسبة التى كانت متحققة من أربعين سنة ، أى فى ١٩٥٦ [٦] . ولو أردنا التحول إلى دولة حديثة التصنيع لوجب مضاعفة هذه النسبة ، أى الارتفاع بها إلى ٣٥ ٪ خلال عقدين من الزمان أو نحو ذلك . وهذا يعنى ضرورة الأخذ بفلسفة التصنيع السريع والعميق ، التى تنطوى على عدة أمور مترابطة :

١ - التغيير الطفرى ، لا التدرج والتحسين الهامشى فى حجم وخصائص ومسار الكيان الصناعى القائم .

٢ - اقتحام المجالات التكنولوچية الجديدة من خلال انتقاء بعض الصناعات الواعدة فى مجالات المواد الجديدة والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوچيا

الحيوية ... الخ ، مع اعتماد مبدأ التنوع التكنولوچى بما يتلاءم مع ظروف كل صناعة ومنطقة داخل مصر ، وبما يساعد على التخلص من مشكلة البطالة بأسرع ما يمكن .

٣ - التركيز والتخصص ، بدلا من التشتت وبعثرة الجهود الصناعية ، حتى يمكن رفع مستوى الإنتاجية والارتقاء بالمزايا التنافسية بأسرع ما يمكن .

٤ - اتخاذ السوق المحلى قاعدة انطلاق للتصدير للأسواق الخارجية ، لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من جهة ، والاستفادة من اتساع السوق المحلى فى اجتياز المراحل الأولى لبناء الصناعة من جهة أخرى .

٥ - ربط مراكز البحوث العلمية والتكنولوچية بوحدات الإنتاج ، كأساس للتطوير المتواصل للإنتاج والمنتجات ، وكمدخل لتعميق التصنيع وزيادة نسبة الاسهام المحلى فى صناعة الآلات والمعدات .

٤ - الادخار والتراكم الراسمالى والاعتماد على الذات

من الملاحظ فى الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع على السواء أن رفع معدل الادخار المحلى كان ركنا أصيلا من أركان النهضة الاقتصادية والاندفاعة التنموية . وكان هو الرافد الأساسى لتغذية التراكم الرأسمالى والارتفاع بمعدلات الاستثمار المادى . وطبقا للتقديرات التى ينشرها البنك الدولى ، فإن معدل الادخار المحلى فى مصر كان يتراوح بين ٦ ٪ و ١٠ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٣ [٧] . وحتى لو قبلنا جدلا ما تقوله وزارة التخطيط من أن هذا المعدل فى حدود ١٧ ٪ فى منتصف التسعينيات [٨] ، فإن المسافة تبقى واسعة بين هذا المعدل والمعدلات الواجب الوصول إليها لتحقيق الاندفاعة التنموية المطلوبة .

فبالرغم من التقدم الكبير الذى حققته دولة مثل اليابان ، فإن معدل

الادخار المحلى فيها كان يدور حول ٣٠ ٪ - ٣٤ ٪ في الخمسة عشر عاما الماضية . وخلال الثماني سنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ كان معدل الادخار المحلى في حدود ٣٥ ٪ - ٣٨ ٪ في كوريا الجنوبية ، و ٢٧ ٪ - ٣٥ ٪ في هونج كونج ، و٤٠ ٪ - ٤٧ ٪ في سنغافورة ، و ٣٢ ٪ - ٣٨ ٪ في ماليزيا ، و ٢٤ ٪ - ٣٧ ٪ في أندونيسيا . وهو ما يبين أهمية الارتفاع بمعدل الادخار المحلى إلى الثلث على الأقل في الناتج المحلى الإجمالي من جهة ، وأهمية الاحتفاظ به عند هذا المستوى المرتفع لسنوات عديدة من جهة أخرى ، إذا أريد تحقيق طفرة تنموية والمحافظة على قوة الدفع الذاتي للتنمية . وينطبق نفس الشئ على معدل الاستثمار المحلى الإجمالي الذى يتراوح خلال نفس الفترة المذكورة بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ في هذه الدول (وصل معدل الاستثمار إلى ٤٧ ٪ في سنغافورة في سنة ١٩٨٤ ، وكان أعلى من ٤٠ ٪ في ٩ سنوات من ١٤ سنة خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣)[٩] .

نستخلص من ذلك أن تحقيق الطفرة التنموية المنشودة يقتضى أن يتحقق - في أقصر وقت ممكن -رفع معدل الادخار المحلى إلى ثلث الناتج المحلى الإجمالي على الأقل ، ورفع معدل الاستثمار المحلى الإجمالي إلى ٣٥٪ -٤٠٪ . وهذا أمر ليس باليسير ، ويقتضى مراجعة جزئية لاتجاهات الاستهلاك في مصر ، كما يقتضى - ضمن ما يقتضى - بذل جهود ضخمة من أجل :

١ - وقف إهدار الموارد ، وتعبئة الفوائض الاقتصادية الضائعة حاليا في شتى القطاعات وفي الكثير من مجالات السلوك .

٢ - الحيلولة دون خروج رأس المال المصرى للاستثمار في الخارج ، اعتمادا في المقام الأول على أدوات اقتصادية لتحسين المناخ الاستثمارى . فطبقا لإحصاءات البنك المركزى ، أسفرت المعاملات المالية خلال الربع الأول من

السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ عن صافي تدفق للخارج بلغ ٣٥٣ مليون دولار ، مقابل ١٤٩ مليون دولار عن نفس الفترة من السنة المالية ١٩٩٥/٩٤[١٠].

٣ – جذب جانب من رؤوس أموال المصريين المستثمرة فى الخارج ، والتى قد تناهز ١٠٠ مليار دولار فى الوقت الحاضر .

كما قد يقتضى الأمر إعادة النظر فى نمط إدارة احتياطات مصر من النقد الأجنبى البالغة ١٨ مليار دولار ، وذلك بتوجيه جزء منها للاستثمار الإنتاجى فى مصر ، بدلا من الاستثمار المالى فى الخارج كما يتم حاليا . فهذه الاحتياطات تغطى الآن ما يعادل ١٢ شهرا من الواردات السلعية والخدمية ، بينما قد لا يلزم الاحتفاظ بأكثر مما يوازى ٤ – ٦ شهور من الواردات لمقابلة الطوارئ [١١] . وهكذا فهناك نحو ٩ – ١٠ مليار دولار ، أى ٣٠ – ٣٤ مليار جنيه تمثل ما بين ثلثى وثلاثة أرباع الاستخدامات الاستثمارية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٩٧/٩٦ (٤٤ر٤ مليار جنيه) .

وفى كل الأحوال يجب أن تعتمد التنمية المنشودة على الذات إلى أقصى حد مستطاع ، دون أن يعنى ذلك الانعزال عن الخارج ، أو التقوقع طويلا وراء أسوار الحماية داخل السوق المحلى . ولاشك أن رفع معدل الادخار المحلى هو أحد الركائز الأساسية للتنمية بالقوى الذاتية لمصر ، وأحد ركائز تواصل التنمية على المدى الطويل . وفى هذا الصدد ، ينبغى أن نذكر أن تجربة مصر مع الاستثمار الأجنبى المباشر لا تبشر بخير كثير حتى الآن . وفى عام ١٩٩٥/٩٤ لم تزد قيمة الاستثمار المباشر فى مصر عن ٧٨٣ مليون دولار ، تمثل حوالى ٥٪ من الاستثمار المحلى الإجمالى فى تلك السنة .

لكن الاعتماد على الذات ليس محدودا بالقدرات الوطنية ، وإنما يتعدى ذلك إلى الاعتماد الجماعى على الذات فيما بين الدول النامية . وهنا تبرز إمكانات

واسعة للتعاون الاقتصادى فى الاستثمار والإنتاج والتصدير بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، وبينها وبين بعض الدول الأفريقية .

٥ - توفير الاحتياجات الاساسية وعدالة التوزيع والمشاركة

ينبغى أن يكون توفير الاحتياجات الأساسية للغالبية الفقيرة من الشعب ، وزيادة نصيبها فى الدخل القومى مرتكزا من مرتكزات التفكير المستقبلى لمصر . وليس ذلك فقط لأغراض تحقيق العدالة الاجتماعية ، على أهمية ومشروعية هذا الهدف . ولكن ينبغى استهداف ذلك لتحقيق عدة أغراض أخرى ، من أهمها :

١ - تنمية القدرات البشرية للقوى العاملة المصرية ، ومن ثم الارتفاع بإنتاجيتها ، وذلك من خلال تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم والإسكان ... الخ ، وبخاصة عن طريق توفير فرص تدر دخلا كافيا للوفاء بهذه الاحتياجات .

٢ - تكوين جيل جديد قادر على المساهمة فى مختلف مجالات التنمية بمعدلات أداء عالية ، وذلك من خلال توفير احتياجات الأطفال وغيرهم من صغار السن الذين سيلتحقون بقوة العمل خلال عقد أو عقدين من الزمان .

٣ - تدعيم روح الانتماء والولاء والمشاركة الشعبية فى التنمية ، انطلاقا من الإحساس بأن ما يتحقق من تنمية إنما يعود على غالبية الشعب بالنفع ويساعدهم على توقع مستقبل أفضل .

٤ - تحقيق الاستقرار السياسى ، الذى لا يمكن فى غيابه تحقيق تنمية معقولة ، أو تراكم وتواصل ما يتم من جهود على المدى البعيد .

ومن الملاحظ أن العشرين عاما الماضية قد شهدت اتساعا كبيرا فى الفوارق الدخلية بين الطبقات . كما أن نسبة الفقراء قد تزايدت على نحو ملحوظ

منذ تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى ١٩٩١ . فنسبة من يقعون تحت خط الفقر فى مصر كانت لا تقل عن ٤٠ ٪ من السكان فى أوائل التسعينيات [١٢] . ومن المرجح أن هذه النسبة قد زادت عن ذلك المستوى الآن فى ظل السياسات الانكماشية واتجاه الدولة للانسحاب من الحياة الاقتصادية ، وتقلص دورها فى إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة . وربما يدخل نصف سكان مصر الآن فى عداد الفقراء ، وذلك طبقا للمفهوم التقليدى لخط الفقر ، والذى لا يعنى بالطبع أن كل من يعيش فوقه فى حالة راضية .

٦- المشروعات الصغيرة واستراتيجية التنمية

تعتبر عملية تناول المشروعات الصغيرة فى إطار استراتيچية عليا للتنمية من العمليات شديدة التعقيد . ذلك أن استراتيچية التنمية يجب أن تنعكس على أمرين على الأقل :

أولا : القضايا الخاصة بالخيارات المطروحة على المشروعات الصغيرة فى حد ذاتها ، فيما يتعلق مثلا باختيار التكنولوچيا واختيار حجم المشروع ونطاق الإنتاج الأمثل وطرق التمويل وتوطين المشروع . وفى ضوء ما سبق ذكره حول الاستراتيچية ، يتعين :

١ - البحث عن موقع المشروعات الصغيرة داخل الخريطة الجديدة للعمران على أرض مصر .

٢ - تحديد موقع المشروعات الصغيرة فى إطار فلسفة التصنيع السريع والعميق واقتحام مجالات التكنولوچيا الجديدة ومجالات الخدمات المتطورة .

٣ - تعيين موقع المشروعات الصغيرة فى إطار النهوض بالتعليم والبحث العلمى

والتطوير التكنولوچى .

ثانيا : نوعية العلاقات التى تقوم فيما بين المشروعات الصغيرة من جهة ، وفيما بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة ، سواء داخل نفس القطاع الاقتصادى ونفس الإقليم ، أم عبر القطاعات والأقاليم . وهذه هى النقطة التى نود التركيز عليها لأهميتها الشديدة من المنظور الاستراتيچى .

فالمشروعات الصغيرة يمكن أن ترتبط مع المشروعات الأخرى بشبكة واسعة من العلاقات على النحو الموضح فى الشكل المرافق ، والذى يتسم بقدر كبير من التبسيط . فقد تركت بعض الخانات خالية لتسهيل تتبع التشابكات ، كما اقتصر عدد القطاعات وعدد الأقاليم على ثلاثة ، بينما ينبغى النظر فى الواقع إلى تقسيمات أكثر تفصيلا لكل من القطاعات والأقاليم . ومن جهة أخرى ، فإن الصورة المقدمة فى الشكل المرفق هى صورة استاتيكية ، حيث لا يتم التعرض لحركية النسق التنموى عبر الزمن . وحتى فى إطار هذا الشكل المبسط ، فمن الواضح أنه حتى تكون تنمية المشروعات الصغيرة متسقة مع الاستراتيچية الكلية للتنمية ، فمن الواجب تقصى عدد كبير جدا من العلاقات . إذ يتعين مثلا البحث فى :

١ - نوعية العلاقات بين المشروعات الصغيرة المشتغلة فى قطاع معين داخل إقليم معين ، وبين غيرها من المشروعات العاملة فى نفس القطاع داخل نفس الإقليم .

٢ - نوعية العلاقات بين المشروعات الصغيرة التى تنتمى إلى قطاع معين فى إقليم معين ، وبين بقية المشروعات (بما فى ذلك المشروعات الصغيرة) العاملة داخل نفس الإقليم ، ولكن فى قطاعات أخرى .

٣ - نوعية العلاقات بين المشروعات الصغيرة فى إقليم معين وفى قطاع معين وبين بقية المشروعات (بما فى ذلك المشروعات الصغيرة) العاملة فى نفس القطاع أو فى قطاعات أخرى فى بقية أقاليم الدولة .

ومن المهم عند تحديد طبيعة هذه العلاقات مراعاة التنوع الممكن فى هذه العلاقات . فهى قد تكون :

١ - علاقات فى مجال الإنتاج (مثلا مدخلات ومخرجات متبادلة بين المشروعات فى قطاعات مختلفة) .

٢ - علاقات فى مجال التوزيع (مثلا للتسويق الداخلى والخارجى للمنتجات) .

٣ - علاقات فى مجال التمويل (لكل من عملية تأسيس المشروعات وعملية تسييرها) .

ومراعاة لاعتبارات الديناميكية ، ينبغى التمييز ، عند بحث التشابكات بين المشروعات الصغيرة فى قطاع معين داخل إقليم معين وبين سائر المشروعات فى سائر الأقاليم ، بين :

١ - طبيعة العلاقات القائمة حاليا .

٢ - طبيعة التغييرات الممكن إدخالها على العلاقات القائمة ، وذلك عبر المدى الزمنى الذى تغطيه الاستراتيجية .

وأخيرا ، ينبغى التمييز ، عند بحث التشابكات بين المشروعات الصغيرة وبين المكونات الأخرى للاقتصاد القومى عبر القطاعات المختلفة وعبر الأقاليم المختلفة ، بين :

١ - المشروعات الصغيرة القائمة حاليا .

٢ - المشروعات الصغيرة التى يمكن إقامتها عبر المدى الزمنى لاستراتيجية

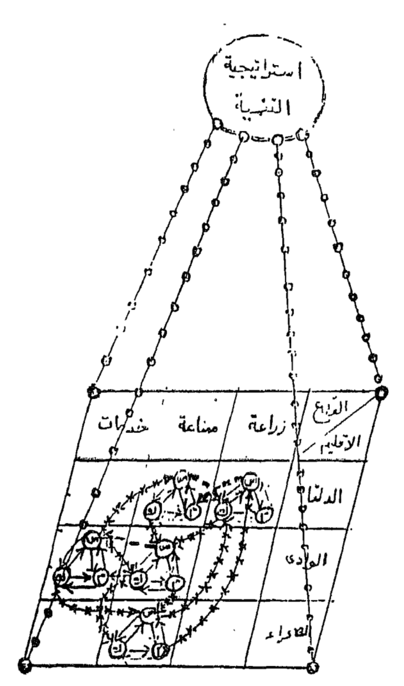
التنمية فى القطاعات والأقاليم المختلفة ، وبوجه خاص فى الأقاليم الجديدة .

وأخيرا، فإن استراتيچية التنمية عموما ، وتنمية المشروعات الصغيرة خصوصا ، يجب أن تكون ذات شقين مترابطين :

١ - شق يتعلق بتطوير ما هو قائم من مشروعات لرفع مستوى أدائها وازيادة قدرتها على الإسهام فى تنمية الاقتصاد القومى .

٢ - وشق أخر يتعلق باستحداث مشروعات جديدة في مختلف القطاعات فى الأقاليم المناسبة ، بما فى ذلك أقاليم التنمية الجديدة .

ولاشك أنه نظرا لضخامة الوزن النسبى للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ، فإن جانبا كبيرا من اهتمام مصممى استراتيچية التنمية يجب أن ينصرف إلى تنمية طاقات المشروعات الصغيرة القائمة ورفع مستوى أدائها ، وألا يكتفى فقط بإنشاء مشروعات صغيرة جديدة ، وإلا نكون بصدد تعميق الازدواجية التى هى سمات التخلف فى الاقتصاد المصرى .



ص = مشروعات صغيرة م = مشروعات متوسطة ك = مشروعات كبيرة

← علاقات بين المشروعات داخل قطاع معين في اقليم معين

- - → علاقات بين المشروعات في قطاعات مختلفة داخل نفس الاقليم

××× → علاقات بين المشروعات في قطاعات مختلفة وأقاليم مختلفة

□ تركت بعض الخانات خالية واكتفى بعدد قليل من الأسهم لعدم تعقيد الرسم

المراجع

١ – بيان رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب ، الأهرام ، ٢٨ يناير ١٩٩٦ .

٢ – الأهرام ، ١٩ يونيو ١٩٩٦ .

٣ – للمزيد ، أنظر : إبراهيم العيسوى ، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤ – وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦ ، القاهرة ، الوزارة ، ١٩٩٦ .

٥ – وزارة البحث العلمى والتكنولوجيا ، إطار السياسة العلمية والتكنولوجية والاستراتيجية المتكاملة لتنفيذه ، القاهرة ، الوزارة ، فبراير ١٩٩٦ .

٦ – الإحصاءات التى بنى عليها هذا الحكم مستخرجة من :

B. Hansen and G. Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North Holland, Amsterdam, 1965, pp. 318-320 .

وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية : لعام ١٩٩٧/١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ، الوزارة ، ١٩٩٥ ، و١٩٩٦ .

٧ – انظر :

World Bank, World Development Report, several issues.

٨ – وزارة التخطيط ، مرجع سبق ذكره .

٩ – World Bank, op. cit.

١٠ – البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد (٣٦) ، العدد (١) ، ١٩٩٦/٩٥ . ويشمل الرقم المذكور معاملات الدين الخارجى والاستثمار المباشر وصافى الأصول الأجنبية لدى البنوك والأصول غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى .

١١ – المصدر نفسه . للمقارنة بأرقام الاحتياطى مقدرا بعدد شهور الواردات فى عدد من الدول الأخرى ، انظر :

World Bank, World Debt Tables, 1994-95.

حيث كان المتوسط للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٣ هو ٣ر٤ شهرا فى البرازيل وماليزيا ، و ٩ر٥ شهرا فى الأرجنتين ، و ٢ر٣ شهرا فى إندونيسيا ، و ٥ر٣ شهرا فى الهند وكوريا .

١٢ – حول التقديرات المتاحة لتوزيع الدخل ونسبة الفقراء فى مصر ، أنظر : إبراهيم العيسوى "التنمية البشرية فى مصر" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد (٣) ، العدد (١) ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ١٨–٣٠ .

Abstract

A STRATEGIC VIEW OF DEVELOPMENT IN EGYPT
WITH REFERENCE TO THE DEVELOPMENT OF
SMALL ENTERPRISES

Ibrahim El-Issawy

The point of departure of this paper is that a sound strategy for the development of a specific Sector or industry can mot be formulated in the absence of a comprehensive long-term strategy for Egypt. Unfortunately, the latter is not available at present- a situation which is extremely dangerous as the paper demonstrates. The resulting vacuum is filled, albeit unsatisfactorily, by two things: an implicit view towards the future which is both vague and negative, and a number of partial strategies which are disconnected and traditional.

To pave the way for formulating an overall development strategy for Egypt, five issues are raised which need serious consideration if a great leap forward is to be materialized in a decade or two. The paper concludes by pointing out a number of interrelations which must be caerfully examined in order to formulate a strategy for the development of small enterprises that is compatible with a comprehensive and cohesive vision for Egypt's future.

الإخراج الصحفى فى الصحف المصرية

من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠

دراسة للقائم بالاتصال*

سحر فاروق**

أولا : موضوع الدراسة وأهميته

استرعى دور المخرج الصحفى اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بدراسة الواقع الصحفى بشكل عام ، والمهتمين بدراسة الإخراج الصحفى بشكل خاص . اهتم البعض بتقويم عام لطبيعة الدور الذى يمارسه المخرج من خلال دراسة شكل المطبوع ، فى حين تطرق آخرون للسمات الواجب توافرها لدى المخرج الجيد ، وأهم روافد الإعداد الأكاديمى المؤثرة على جودة ما ينتجه من شكل للرسالة الإعلامية المطبوعة . ورغم تعدد الآراء التى تتطرق للمخرج بالدراسة من قريب أو بعيد ، والتى لا يخلو منها بحث فى مجال الإخراج ، إلا أنها جميعا كانت إشارات عابرة تخدم سياق موضوعاتها الأساسية ، حيث لم يتجاوز حجم أبرزها صفحات محدودة . ومع أهمية هذه الآراء والاجتهادات العلمية إلا أنها لم تكن تعبر بشكل

* ملخص رسالة ماجستير فى الإعلام ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

** باحثة بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٦

وافٍ عن حقيقة الدور المهم الذى يلعبه المخرج الصحفى فى صحيفته ، ومتطلباته المهنية ، وما يرتبط بها من عوامل عديدة تجسد الأبعاد الحقيقية لهذه المهنة والقائمين عليها .

وتأتى الدراسة الحالية لتركز الضوء على القائمين على إخراج الصحف المصرية . فتهتم برصد أدوارهم ، ومراكزهم داخل صحفهم ، فى ظل الظروف والعوامل التى تؤثر على ممارستهم للمهنة ، وباعتبارهم أحد عناصر أو مكونات العملية الاتصالية .

وتستند أهمية هذا الموضوع على عدة اعتبارات موضوعية هى :

١ - تأكيد العديد من المهتمين به على أهمية دراسة القائمين بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية ، انطلاقا من النقص الواضح فى الدراسات التى تغطى هذا الجانب .

٢ - إدراك حقيقة أن فن الإخراج الصحفى فى العصر الحديث يلعب دورا مهما فى شكل الصحف ، هذه الوسيلة المطبوعة التى تمتلك الكلمة من خلالها تأثيرا عميقا ومستمرا إذا ما قورن بتأثير الكلمة عبر الوسائل المسموعة أو المرئية الأخرى . ومن منطلق أهمية دور الإخراج الصحفى والقائمين عليه ، جاءت أهمية هذه الدراسة فى كونها أولى محاولات الاقتراب العلمى من أحد العناصر البشرية المتحكمة فى عملية الإخراج .

٣ - إحجام البعض عن دراسات القائم بالاتصال أو الجمهور ، باعتبار أنها من نوعية الدراسات الميدانية التى تحمل العديد من الصعوبات للباحثين مقارنة بالدراسات التطبيقية أو النظرية الأخرى .

ويأتى هذا البحث ليتناول بالدراسة الميدانية مجتمع المخرجين الصحفيين بأسلوب الحصر الشامل ، داخل ثمانى مؤسسات صحفية قومية .

أهداف الدراسة

تعنى الدراسة بالتركيز على القائمين بالاتصال فى مجال الإخراج الصحفى ، وهم المخرجون الصحفيون المسئولون عن إعداد الشكل الذى تقدم به الرسائل الإعلامية المطبوعة عبر صفحات الصحف . فتعنى بالتعرف على الخصائص الاجتماعية والمهنية والمهارية لهم ، والوقوف على قنوات الإعداد الفنى والصحفى التى تساهم فى تأهيلهم ، سواء على نطاق المؤسسات التعليمية أو الإعلامية ، أو من خلال المصادر الأخرى . وتهتم الدراسة بالوقوف على مناخ العمل الصحفى الذى يعمل المخرجون فى نطاقه ، بداية من الطرق التى تتبعها المؤسسات الصحفية فى آختيار المخرجين الجدد بها ، والعوامل التى يخضع لها هذا الاختيار ، والأساليب المتبعة لتقويم أدائهم المهنى ، مرورا بالمشكلات والضغوط المهنية التى يتعرضون لها ، وحجم الحرية التى يتمتعون بها فى ظل هذا المناخ الوظيفى ، وأشكال علاقاتهم بمختلف الأطراف المشاركة فى إنتاج الرسالة الإعلامية ، وأهم الأدوات التى يعتمدون عليها فى إخراج الصحف ، وأثر التقنيات الحديثة المتعلقة بالمهنة فى تدعيم أو تقويض أدائهم الفنى . وأخيرا تستطلع الدراسة نظرتهم لأوضاع الإخراج الصحفى حاليا ومدى رضائهم عنها .

تساؤلات الدراسة

تعنى الدراسة بالإجابة على تساؤل رئيس هو :

ما الأوضاع المهنية للمخرجين الصحفين العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية ؟ وما أهم المشكلات التى يواجهونها ؟ وماهى الحلول فى رأيهم الشخصى ؟

ويسعى البحث للإجابة على هذا التساؤل فى ظل المعايير الآتية للمخرجين الصحفيين وهى : مدة الخبرة ، التأهيل العلمى ، الوضع الاقتصادى ، نوعية

المطبوع الذى يتولون إخراجه ، المؤسسة الصحفية التى يعملون بها ، الوضع التنظيمى لهم .

الإجراءات المنهجية للدراسة

تتبع الدراسة المنهج العلمى فى تتبع الظاهرة محل البحث ، وهى أوضاع المخرجين مهنيا ، وذلك بداية من مرحلة طرح الفروض العلمية وحتى مرحلة استخلاص النتائج وتفسيرها .

وقد اعتمدت الدراسة على الاستبار المقنن (باستمارة استبيان) وغير المقنن ، والملاحظة المقصودة بالمشاركة ، لجمع مادة البحث وبياناته . واعتمدت على أسلوب المسح . وأفادت من الأسلوب الإحصائى فى معالجة المادة وعرضها وتحليلها .

مجتمع الدراسة

يضم مجتمع الدراسة جميع المخرجين الصحفيين المعينين بأقسام سكرتارية التحرير الفنية المسئولة عن جميع إصدارات المؤسسات الصحفية الثمانى محل الدراسة وهى :

مؤسسة الأهرام (وتضم جرائد الأهرام ، والأهرام المسائى ، والأهرام ويكلى ، والأهرام الدولى ، ومجلات الأهرام الاقتصادى ، والأهرام الرياضى ، ونصف الدنيا ، والشباب) .

مؤسسة أخبار اليوم (وتضم جرائد الأخبار ، وأخبار اليوم ، وأخبار الحوادث ، وأخبار الرياضة ، وأخبار النجوم ، وأخبار الأدب ، ومجلة آخر ساعة) .

مؤسسة دار الشعب (وتضم جريدة رأى الشعب) .

مؤسسة دار التحرير (وتضم جرائد الجمهورية ، والمساء ، والإجيبسيان جازيت،

والإچيبسيان ميل ، ومجلتى عقيدتى وحريتى) .

مؤسسة دار الهلال (وتضم مجلات ميكى ، وسمير ، والكواكب ، وحواء ، والمصور ، والهلال) .

مؤسسة روزاليوسف (وتضم مجلتى روزاليوسف وصباح الخير) .

مؤسسة التعاون (وتضم جرائد السياسى المصرى ، والرياضى ، وتعاون الفلاحين، وحماية المستهلك) .

مؤسسة دار المعارف (وتضم مجلة أكتوبر) .

نتائج الدراسة

اولا : فيما يتعلق بخصائص مجتمع المخرجين داخل مؤسساتنا الصحفية القومية

تبين أن ما يقرب من نصف عددهم ينتمون لمدينة القاهرة ، وما يزيد عن ثلثيهم (٦٩ر١٪) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ - أقل من ٤٠ سنة ، وأن مدة خبرة ما يزيد عن نصف هؤلاء المخرجين تتراوح من ٥ - ١٥ سنة ، وأن حوالى نصفهم من أعضاء أقسام سكرتارية التحرير الفنية .

وجاءت أبرز المؤسسات من حيث عدد المخرجين العاملين بإصداراتها المختلفة ، مؤسسة دار التحرير ، وتضم ما يقرب من ربع إجمالى مخرجى الدراسة ، تليها مؤسسة الأهرام ، ثم أخبار اليوم .

ثانيا : فيما يتعلق بالمخرج ومهاراته

١ - ركز ما يقرب من نصف مخرجى الدراسة على أهمية توافر سمة "سرعة البديهة والتصرف" ، كأبرز سمات المخرج . وحظيت مهارة "الذوق الفنى" بأعلى تأييد منهم ، بوصفها أهم مهارات المخرج الممارس ، تليها المهارات الأخرى ، فالمؤهل والاطلاع المستمر ، بفارق واسع .

٢ - أيدت الغالبية من المخرجين (٨٢٪) ضرورة إلمام المخرج بجميع النواحى الفنية المتعلقة بمرحله التجهيز الطباعى . وجاءت الجريدة اليومية والمجلة الأسبوعية على رأس المطبوعات التى تحتاج لمهارات إخراجية متميزة لدى المخرج .

٣ - جاءت مشاركة المخرجين فى المعارض والأنشطة الفنية محدودة نسبيا ، فلم تصل إلى ربع عددهم (٦ر٢٢٪) . وكانت هذه النسبة من أصحاب الخبرة الطويلة بالمهنة ومن أصحاب المؤهلات الفنية .

ثالثا : فيما يتعلق بأساليب الالتحاق بالعمل

١ - كانت أهم الأساليب التى اعتمد عليها المخرجون فى الالتحاق بعملهم فى مؤسساتهم : المبادرة الشخصية ، وتزكية أحد الأساتذة لهم ، والمعرفة الشخصية بأحد أفراد القسم الفنى بالمؤسسة .

٢ - وكانت أبرز معايير اختيار المخرجين الجدد من قبل المؤسسات الصحيفة : إجتياز المتقدم لمدة تدريب معينة يمضيها فى العمل بالقسم ، ثم المؤهل ، ثم العلاقات الشخصية ورأى رئيس التحرير .

٣ - ظهر اتجاه واضح لدى ما يزيد على نصف مجتمع المخرجين لرفع مدة التدريب السابقة على التعيين ، لتتراوح ما بين عامين وأربعة أعوام .

رابعا : فيما يتعلق بالتأهيل والتدريب والخبرة

١ - كانت نسبة التأهيل الإعلامى للمخرجين من أفضل نسب التأهيل على المستويين الصحفى والإعلامى ، حيث بلغت ما يقرب من النصف (٧ر٤٧٪) ، يليها نسبة التأهيل الفنى (٩ر٢٧٪) ، ثم أصحاب المؤهلات الأخرى . وفى المقابل بدا الاهتمام بدورات الإخراج لفئة المخرجين أقل من

الاهتمام بالدورات المماثلة على المستوى الإعلامى ، حيث بلغت نسبة من لم يتلقوا أية دورات من المخرجين ٧٨،٣٪ .

٢ – بدا اتجاه المخرجين للعمل بالخارج محدودا نسبيا ، وهو ما يشير إلى طبيعة المهنة التى تتيح سبلا للدخل الخارجى الجيد .

٣ – بدا واضحا أن الأساليب الشخصية فى التدريب ، مثل رعاية الجيل الأقدم للجيل الوافد حديثا ، أصبحت محدودة أمام الجيل الجديد .

خامسا : فيما يتعلق بعلاقات المخرج

١ – عكست تقديرات المخرجين لدور رئيس التحرير تدخله فى جوانب عديدة وجوهرية من عملهم الفنى ، وإن حاول الكثيرون عدم الإفصاح عن ذلك مباشرة ، بينما عكست عباراتهم سعيهم الدائم لإثبات الذات من خلال إصدار أو تجديد صحف أخرى .

٢ – تباينت نظرة المخرجين لمدى دراية القارئ بمجال الإخراج وبهم ، حيث نفى ما يقرب من النصف هذه الدراية وأيدها النصف الأخر ، وذكر أكثرهم أنهم يعتمدون على حسهم الصحفى فى التعرف على آراء القراء .

٣ – عكست إجابات المخرجين عدم استقرار استخدام الكمبيوتر بعد فى العديد من مؤسساتنا الصحفية ، وبدا واضحا إيمان الغالبية بأهمية هذه التقنية فى أدائهم لعملهم .

سادسا : فيما يتعلق بمفهوم الإخراج لدى القائمين عليه

حظى مفهوم "الإخراج علم وفن" بتأييد غالبية المخرجين (٩٣٪) ، بينما برز اعتراض واضح على اعتبار الإخراج عملية "مزاجية" أو مهنة هدفها تحقيق الربح لصاحبها .

كما وجد نصف مجتمع المخرجين (٥٠٪) أوضاع الإخراج الصحفى الحالية سلبية تماما ، وكان معظمهم من أصحاب المؤهلات الإعلامية ودراسى الإخراج ، على الرغم من أن نسبة كبيرة من المخرجين أقرت بقيام الإخراج بأداء وظائفه إلى حد ما .

وكانت أهم سبل تطوير الإخراج من منظور القائمين عليه تتركز حول ثلاثة جوانب أساسية هى :

١ - منح المخرج صلاحيات أوسع فى مجال عمله .

٢ - زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للقسم .

٣ - عمل دورات تدريبية متخصصة للمخرجين .

سابعا : فيما يتعلق برضا المخرجين عن عملهم الوظيفى

تبين أن ما يزيد على ثلثى المخرجين محل الدراسة ٧٣ر٩١٪ لا يكتفون بعملهم الوظيفى . وبدا العامل الاقتصادى الدافع الرئيسى لذلك لدى الغالبية . وتبين عدم رضا ما يزيد عن نصف المخرجين (٥٥ر٨٪) عن عائد وظيفتهم المادى . ورغم ذلك أعرب أكثر من نصفهم (٥٦ر٣٪) عن تمسكهم بعملهم الحالى وعدم الرغبة فى تغييره .

التنظيم الاجتماعى للسلوك الجنسى
مسح قومى بالعينة فى الولايات المتحدة الأمريكية*
إدوارد لومان وآخرون **

مقال عرضى ***

عزت حجازى ****

المقدمة

على الرغم من الأهمية الفائقة لعامل الجنس فى حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات ، فإن موضوعه يحاط بقدر هائل من التعتيم ، وينطوى على حساسية بالغة . فسواء فى المجتمعات المتقدمة ، حيث سقطت معظم القيود عن حرية

* Edward O. Laumann, John H. Gagnon, Robert T. Michael and Stuart Michaels, The Social Organization of Sexuality: Sexual Practices in the United States, Chicago, The University of Chicago Press, 1994. pp. xxxi + 718.

** إدوارد لومان ، أستاذ علم الاجتماع فى جامعة شيكاجو .
جون جاينون ، أستاذ علم الاجتماع فى جامعة ولاية نيويورك ، فى ستونى بروك ، نيويورك .
روبرت مايكل ، عميد مدرسة الدراسات العليا فى السياسة العامة ، جامعة شيكاجو .
ستيوارث مايكلز ، أستاذ باحث فى جامعة شيكاجو .

*** العمل الذى نقدمه هنا – فى تحليل نقدى – عمل غير عادى ، فى موضوع بالغ الأهمية . ونظرا لما ينطوى عليه من دروس نظرية ومنهجية وإجرائية ، وما يكشف عنه من حقائق ، فإنه يستحق تناولا غير عرض الكتب بالمعنى المتعارف عليه . ولهذا رأينا أن نقدمه فى "مقال عرضى" ، نأمل فى أن يمهد لتحليل أعمق ومناقشة أوسع .

**** أستاذ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

البحث العلمى ، وفى المجتمعات الأقل تقدما ، حيث مازالت محاذير مختلفة تعترض طريق التحليل العلمى من مواقع الحياة ، مازال موضوع الجنس "منطقة أشواك" ، كما يقال . (ولهذا فمازال ما كشفه التحليل العلمى من حقائق عنه أقل من الكفاية بكثير ، ومعظمه يتعلق بأمور فرعية منه .[1] وهذا مما دفع الكثيرين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، وغيرهم ، إلى الشك فى إمكان إجراء دراسة علمية جادة للسلوك الجنسى عند الإنسان) [2] .

وحتى فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، ولعهد قريب ، لم يجر من دراسة للسلوك الجنسى على المستوى القومى سوى البحث الذائع الصيت الذى أجراه ألفرد كينزى ورفاقه ، منذ حوالى نصف قرن [3] . إلا أن هذا العمل ، والأعمال الأخرى التى أتت بعده حتى أوائل التسعينيات ، لم تكن مسوحا قومية ، ولم تركز على السلوك الجنسى . والجانب الأكبر منها قام به علماء بيولوچيا أو علماء النفس ، تناولوا الجنس على المستوى الفردى أساسا ، بما فى ذلك من إغفال السياق الاجتماعى الحضارى الذى يتشكل فيه السلوك الجنسى ويمارس ، هذا فضلا عما شاب الجوانب المنهجية والإجرائية فيه من قصور .

ولهذا فقد كان اختراقا مهما من إدوارد لومان وزملائه أن يفكروا فى إجراء مسح قومى بالعينة ، من منظور يتكامل فيه أكثر من تخصص من العلوم الاجتماعية ، يتعرض لأهم جوانب ومظاهر السلوك الجنسى لأهم فئات السكان فى الولايات المتحدة الأميريكية ، والمتغيرات والظواهر التى تحيط به أو تؤثر فيه أو تترتب عليه .

تعريف أولى بالعمل والظروف التى خطط له وجرى فيها

يقع هذا العمل الموسوعى الضخم فى ٧١٨ صفحة ، بعد مقدمة فى حوالى ٢٣

صفحة ، من القطع المتوسط . وتتوزع مادته بين مقدمات ، وثلاثة أجزاء ، وملاحق .

تضم المقدمات

١ - ثلاثة بيانات عن محتويات المجلد

أ - ما تضمه فصوله الأربعة عشر

ب - والأشكال

جـ - والجداول

٢ - تنويه وشكر

٣ - تصديـــــر

اما الاجزاء الثلاثة فهى

١ - الإطار النظرى والتصميم المنهجى للبحث (الفصلان الأول والثانى على التوالى) .

٢ - مادة البحث حول السلوك الجنسى والتنظيم الاجتماعى (الفصول السبعة من الثالث حتى التاسع) .

٣ - قضايا مترتبة (الفصول الخمسة من العاشر حتى الرابع عشر) .

الملاحق هى

١ - إجراءات "المعاينة" ، ونوعية المادة .

٢ - مقارنات بين مادة المسح ومواد دراسات أخرى .

٣ - نص استمارة الاستبار .

٤ - ثبت المراجع (ما يزيد على خمسمائة مرجع) .

٥ - كشـــاف المؤلفـــين .

٦ - كشاف الموضوعات .

بدأ التخطيط للبحث فى سنة ١٩٨٨ . ولكن البدء فى العمل تأخر حتى سنة ١٩٩٢ ، وكان ذلك بسبب معارضة جهات حكومية وغير حكومية مختلفة لإجرائه ، وتراجع كثير منها ، ومن غيرها ، عن تمويله .

ولكن ظروفا وعوامل مختلفة ساعدت فى خلق مناخ عام موات لإجراء المسح . وكان منها حالة الهلع والذعر التى انتشرت - فى الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة -منذ أواخر الثمانينيات ، نتيجة لتزايد حالات الإصابة بالإيدز- حالة نقص المناعة ضد المرض التى تفضى عادة للموت ، وحملة العلاقات العامة المكثفة الواسعة التى نظمها فريق البحث ، ووجهت إلى المسئولين فى الجهاز التنفيذى على المستويين المحلى والفيدرالى ، والصفوات والجماعات السياسية المعنية ، والرأى العام .

وعلى أية حالة ، لم يكن تأخر العمل فى البحث شراً كله . فقد أعطى المولون الجدد - من القطاع الأهلى أساسا - فريق البحث حرية التوسع والتعمق أكثر مما كان ممكنا فى البداية . كما أن سنوات الانتظار أفادت فى تنقيح التصميم المنهجى للبحث .

ولكن تقلص تمويل البحث ، من حوالى عشرين مليون دولارا (مستهدف) ، إلى ١ر٦ مليون دولار فقط (متحقق) ، دفع إلى إجراء تعديلات مهمة كثيرة فى التصميم المنهجى للبحث ، وتنفيذه ، ونشر نتائجه (سنتكلم عن بعضها فى مواضعه) .

الإطار النظرى للبحث

يتمثل الإطار النظرى للبحث كله (الفصل الأول من المجلد) فى محاولة الإفادة – عن طريق التركيب – من ثلاث نظريات من النوع متوسط المدى middle-range theories .

١ – تتعلق أولاها بالدلالات الاجتماعية والحضارية للاختيارات المختلفة فى السلوك الجنسى ، وأساليب ومعايير الاختيار منها ، وتكييفها على المستوى الفردى الواقعى .

٢ – وترتبط الثانية بفعل الاختيار أو اتخاذ القرار فى السلوك الجنسى ، وكيف يتأثر بالموارد المتاحة للشخص وأهدافه من جهة ، وظروف الشريك وملامحه من جهة ثانية ، والاعتبارات الاجتماعية والحضارية من جهة ثالثة .

٣ – وتتصل الثالثة بطبيعة شبكة العلاقات الجنسية ، الأسس التي تقوم عليها والتفاعلات التى تتم فيها ، والآثار التى تتحقق منها .

وواضح أن هذا المنطلق النظري يدور في حدود التفاعلية الرمزية symbolic interactionism ، الاتجاه النظري الذي نشأ في جامعة شيكاجو أصلا ، وغلب على التفكير فيها منذ الحقب الأول من هذا القرن للآن .

من أهم عناصر البحث

فى محاولة لتفادى أخطاء خطيرة كثيرة وقعت فيها الأعمال العلمية التي سبقت هذا العمل (وفى مقدمتها عمل ألفرد كينزى ورفاقه الكلاسيكى) ، حرص فريق البحث على جمع مادته من عينة احتمالية ، حتى يمكن توفير المصداقية للأحكام والاستخلاصات ، ووضع أساس سليم للتعميم .

وبعد أن تقلص تمويل البحث إلى ١٫٦ مليون دولار فقط (أى أقل من ١٠٪ من حجم التمويل المستهدف) ، وهو ما هدد بتوقف العمل فى البحث حتى قبل أن

يبدأ ، اضطر فريق البحث للنزول بحجم العينة مما بين عشرة آلاف وعشرين ألفا ، الحجم الذى فكر فيه فى الأصل ، إلى ٣٤٣٢ حالة فقط ، وبتمثيل أضيق من التخطيط الأولى (باحتمال خطأ فى حدود ٥٪) .

ورؤى أن تسحب العينة من الأفراد فى الأعمار بين ١٨ سنة و٥٩ سنة ، أى باستبعاد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو تزيد على ٥٩ . واقتصر إطار العينة على الأسر المعيشية فى المساكن العادية ، أى باستبعاد نزلاء المؤسسات (السجون وما إليها ، والمستشفيات ، والمدن الجامعية ، ودور المسنين ، وثكنات الجيش ، وغيرها) كما استبعد من إطار العينة الجماعات الحضارية التى لا يتكلم أفرادها اللغة الإنجليزية .

بعض الترتيبات الإجرائية

من الترتيبات الإجرائية العديدة التى اتخذها فريق البحث لضمان نجاح تنفيذ خطته ما يلى :

١ - الإفادة من أكثر من أداة لجمع المعلومات . ففى حين ملئ الجانب الأكبر من استمارة الاستبار فى موقف وجه لوجه (واستغرق تطبيق استمارة الاستبار ٩٠ دقيقة فى المتوسط) تركت استفسارات - عن الدخل ، والاتجاهات نحو الجنس ، وبعض الممارسات الجنسية (الاستمناء ، والاغتصاب ، وغيرهما) - ليرد المجيب عليها كتابة (ترسل إليه وتسترد منه فى مظروف مغلق ، بحيث لا يطلع عليها الباحث الميدانى) [٤] .

٢ - الابتعاد ، فى صياغة أسئلة استمارة الاستبار ، وغيرها ، عن اللغة الدراجة (والسوقية بخاصة) . ففى موضوع مثل السلوك الجنسى ، يمكن أن يكون للابتذال ثمن باهظ .

٣ - التدقيق الشديد فى اختيار الباحثين الميدانيين (٢٢٠ باحثا) وقد اعتد فى اختيارهم بمعيار الكفاءة والخبرة لا النوع (ذكور وإناث) ، والسلالة (بيض وملونون) . واختير الباحثون من المناطق التى ينتمى إليها أفراد العينة . وحرص فريق البحث على أن يمر الباحثون الميدانيون بفترة تدريب نظرى وتطبيقى كافية ، لا فى تقنينات العمل الميداني فقط ، وإنما فى علاقاتها بمختلف جوانب التصميم المنهجى للبحث . وفضلا عن هذا وذاك ، حرص فريق البحث على الإشراف الدقيق على العمل الميدانى ، والمتابعة المتصلة له ، والتقييم المنتظم للآداء .

٤ - الاعتماد على وسائل مختلفة لإقناع أفراد العينة (والرأى العام قبلهم) بأهمية التعاون مع فريق البحث والباحثين الميدانيين ، وجدواه . ومنها إرسال خطاب تمهيد للمقابلة ، وتخصيص "خط تليفونى ساخن" بين الباحث والمجيب من جهة ، وفريق البحث من جهة أخرى . وفى بعض الحالات رؤى تقديم "مكافأة" أو "تعويض مالى" للمجيب .

٥ - واستمر العمل الميدانى من ١٤ فبراير ١٩٩٢ حتى سبتمبر ١٩٩٢ . وأمكن تحقيق نسبة استجابة ورد تقترب من ٨٠٪ (وكان المستهدف ٧٥٪ فقط) .

وقد ساعدت هذه الترتيبات ، وغيرها ، فى تحقيق تغطية شبه كاملة للعينة ، والحصول على تعاون وتجاوب حوالى ٨٠٪ من مجموع الحالات . وهناك من المؤشرات ما يدل على كفاءة وكفاية ما تم جمعه من معلومات .

حول المادة الميدانية

استعرضنا مادة القسم الأول من المجلد ، حول الإطار النظرى للدراسة والتحليل (الفصل الأول) ، وأهم عناصر التصميم المنهجى للبحث (الفصل الثانى) . ونعرض

الآن للمادة الميدانية فى موضوع التنظيم الاجتماعى للسلوك الجنسى (فى الولايات المتحدة الأميريكية) ، نزولا من القضايا العامة إلى القضايا الأقل عمومية ، كما جاءت فى القسمين الثانى (الفصول ٣ – ٩) ، والثالث (الفصول ١٠ – ١٤) . وبالنظر إلى تعدد عناصر المادة وتنوعها وضخامتها ، فإن الاختيار الأفضل – فى مقال موجز كهذا – هو أن نشير إلى أهم ملامحها ، ونبرز الهام منها ، ونلمح إلى ما استخلص منها .

وتتوزع المادة الأساسية بين أكثر من مائة جدول رئيسى ، وعشرات الجداول الفرعية . وتدور المادة فى الجداول الرئيسية حول عدد من المحاور ، أو ما أسماه فريق البحث (ص٣٠) الأوضاع أو الملامح الحاكمة master statuses ، وهى :

١ – النـوع

ذكور وإناث

٢ – العمـر

١٨ – ٢٤ سنة ، ثم فئات خمسية تنتهى بالفئة ٥٥ – ٥٩ سنة .

٣ – الحالة الزواجية والخبرة الجنسية

لم يتزوج ولم يعاشر جنسيا ، لم يتزوج وعاشر ، متزوج ، منفصل – بما فيها المطلق والأرمل – ولم يعاشر ، منفصل وعاشر

٤ – التعليـم

أقل من المرحلة الثانوية ، أتم الثانوية أو ما يعادلها ، حصل بعض التعليم العالى ، حاصل على شهادة جامعية ، حاصل على الماچستير أو ما بعدها .

٥ – الديانة

لا دينى ، بروستانتى ١ ، بروستانتى ٢ ، كاثوليكى ، يهودى ، أخرى .

٦ - الأصل السلالى

أبيض ، أسود (زنجى) ، لاتينى - أمريكى ، آسيوى ، من السكان الأصليين فى أمريكا .

يعرض فريق البحث ، فى القسم الثاني من المجلد (ص ص ٧٥ - ٣٤٧) الأساليب التى يمارس بها السلوك الجنسى ، والظروف التى تتدخل فى تشكيله ، والعوامل التى تؤثر فى الاختيار من بين البدائل المتاحة .

وسوف نعرض مادة الفصل الثالث بشئ من التفصيل ، لأنه يضم المادة الأساسية فى البحث فى تقديرنا ، وكمثال للأسلوب الذى عالج به فريق البحث المادة الميدانية .

يعرض الفصل (ص ص ٧٧ - ١٧٣) للتفضيلات والممارسات الجنسية لأفراد العينة الاحتمالية ، على ضوء بعض الملامح الاجتماعية . يبدأ بالتمييز بين الاشباع الذاتى (الاستمناء ، والخيالات الجنسية ، واستخدام المواد الفاضحة) والإشباع الجنسى مع شريك .

١ - وعن الاشباع الذاتى - الاستمناء - (ص ص ٨٠ - ٨٩) تشير المادة الميدانية إلى أن ٢٦٫٧٪ من الذكور و٦٫٧٪ من الإناث فى العينة مارسوه أو يمارسونه . وتختلف درجة الانتشار باختلاف السن (يشيع فى الأعمار "المتوسطة" أكثر من غيرها) ، والحالة الزواجية (أكثر بين الذين لا يعيشون فى علاقة بشريك) ، والتعليم (يرتبط بعلاقة موجبة بمستوى التعليم) ، وتزيد ممارسته بين "غير المتدينين" عنها بين "المتدينين" ، وبين الآسيويين ثم البيض عنها بين الجماعات السلالية الأخرى . وذكر كثير ممن يمارسون الإشباع الذاتى أنهم يحصلون منه على الإشباع الكامل . وبالنسبة للأسباب التى تدفع إلى ممارسة الإشباع الذاتى ، كان من أقواها عدم وجود - أو عدم

استعداد – رفيق لتوفير الإشباع الجنسي . وأشار أكثر من نصف الذكور ، وأقل قليلا من نصف الإناث ، الذين يمارسون الإشباع الذاتي ، أنهم يشعرون بالذنب لذلك .

أما عن الإشباع الجنسي مع شريك (ص ص ٨٦ – ٩٦) ، فعلى العكس مما يتردد في الأعمال عن السلوك الجنسي وفولكلوره ، تشير المادة الميدانية إلى أن عامل السلالة –الأصل السلالي– ليس عاملا فارقا بصورة واضحة . فلم تظهر فروق كبيرة في معدلات ممارسة الجنس مع شريك بين الفئات السلالية المختلفة (أبيض ، وزنجي ، وأميريكي– لاتيني) . وكذلك الحال في متغيري الديانة ومستوى التعليم .

أما العوامل التي كان لها تأثير واضح (في معدلات ممارسة الجنس مع شريك) فقد جاء في مقدمتها العمر والحالة الزواجية . فمعدلاتها منخفضة نسبيا في الأعمار "الصغيرة" ، ترتفع في الأعمار "المتوسطة" ، وتعود إلى النزول في الأعمار "المتقدمة" . وهي أعلى بين الذكور منها بين الإناث ، وبخاصة في الأعمار المتأخرة . (ويرجع ذلك لاعتبارات اجتماعية : ترمل الإناث ، أو التزاماتهن تجاه أهل مسنين أو أبناء صغار ، أو غير ذلك) أكثر مما ترجع إلى اعتبارات بيولوچية . أما عن علاقة الجنس مع شريك بالحالة الزواجية ، فمن الطبيعي أن تكون معدلات الممارسة بين المتزوجين أعلى منها بين غير المتزوجين والمنفصلين .

٢ – يناقش تقرير البحث بعد ذلك أساليب ممارسة الجنس مع شريك من النوع الآخر (ص ص ٩٦ – ١٠٩) . ويكاد الاتصال الجنسي "الطبيعي" – عن طريق الرحم – يكون أمرا عاما في التجربة الجنسية للذكور والإناث في

العينة (٩٥٪ من الذكور ، و٩٧٪ من الإناث) . وهذا يتفق مع التصور الشائع .

أما الإشباع الجنسي عن طريق الفم ، فعلى الرغم من أنه أمر مألوف - وإن كان لا يتردد كثيرا - لبعض الناس ذكورا وإناثا ، فإنه لا يرقى إلى مرتبة الاتصال الجنسي الطبيعي . وهناك ما يشير إلى أنه بدأ ينتشر من العشرينيات من هذا القرن . وهو يرتبط بعملية الإثارة الجنسية والتحضير للاتصال الجنسي ، مما يرجع إلى ظروف وعوامل اجتماعية وحضارية أدت إلى مزيد من "الليبرالية" في ممارسة الجنس . ويبدو أن كلا من متغيرى السلالة والديانة له بعض التأثير .

يبقى الإشباع الجنسي بالاتصال فى فتحة الشرج . وهو أقل شيوعا من الإشباع عن طريق الفم . ومن المتغيرات ذات التأثير فيه مستوى التعليم ، إذ ترتبط معدلات ممارسته بمستوى التعليم بعلاقة موجبة .

٣ - يأتى بعد ذلك ديناميات العلاقة الجنسية ،.بين طرفيها أو أطرافها ، والظروف التى تساعد فى تحقيق الإشباع الجنسى - العضوى والنفسى .

٤ - وفي فقرات عن العلاقة الجنسية والظروف المحيطة بها (ص ص ١٢١ - ١٢٤) يتعرض تقرير البحث لاستخدام الكحوليات والعقاقير قبل ، وفى أثناء ، وبعد ممارسة الجنس . ومن دواعى الإلحاح هنا ما ينطوى عليه الأمر من خطورة الاندفاع فى هذا ، ولآثاره الجانبية السلبية - حتى على القدرة الجنسية - ، واحتمال ممارسة العنف . وتشير المادة الميدانية إلى أن تعاطى الكحوليات والعقاقير ظاهرة محكومة بعوامل اجتماعية معينة ، وأن من الصعب تفسير تغايرها فى ضوء المتغيرات الستة الحاكمة ، لتباين وتداخل تأثيراتها على نحو بالغ التعقيد .

٥ - ويختتم فريق البحث هذا الفصل بعرض ما أسماه "بروفيلات التعبير الجنسي" . وهم ينطلقون هنا من اقتناع بأن التفضيلات والاختيارات في مجال السلوك الجنسي ليست عمليات عشوائية ، أو مجرد إرضاء لأمزجة فردية ، وإنما هي تميل إلى أن تكون أنماطا ، تتشكل وتمارس بفعل عوامل شخصية - الحاجات والموارد ، وغيرها - ، واعتبارات اجتماعية وحضارية .

والبروفيلات (الأنماط) التي يشير إليها تقرير البحث أربعة هي :

أ - نشاط جنسي ذاتي منخفض ، وعدم وجود نشاط جنسي مع شريك .

ب - نشاط جنسي ذاتي منخفض ، وحد أدنى من النشاط الجنسي مع شريك واحد .

جـ - نشاط جنسي ذاتي أكثر ، ونشاط جنسي ملحوظ مع شريك واحد .

د - نشاط جنسي ذاتي أكثر ، ونشاط جنسي ملحوظ مع أكثر من شريك .

وفي الفصل الرابع (ص ص ١٤٨ - ١٧١) يناقش فريق البحث :

١ - الجاذبية النسبية لبعض أساليب ممارسة الجنس ومصاحباتها :

الأسلوب الطبيعي (في الرحم) ، وعن طريق الفم ، وفي الشرج ، وكذلك استخدام الهزازات للإثارة .

٢ - أساليب الإثارة البصرية .

٣ - طبيعة الشريك الأكثر جاذبية : من النوع نفسه ، ومع غريب ، والممارسة الجماعية للجنس ، واستعمال العنف .

ويحلل فريق البحث كلا من هذه البدائل في ضوء "المتغيرات الستة الحاكمة" ، ويقدم شواهد على سلامة المنطلق النظري للبحث ، والذي يقضي بأن

التفضيلات والاختيارات ليست مجرد تفضيلات فردية ، وإنما هى اختيارات مشروطة بعوامل شخصية وظروف اجتماعية واعتبارات حضارية .

ويرصد تقريرالبحث فى الفصل الخامس (ص ص ١٧٢ - ٢٢٤) عدد "الشركاء فى النشاط الجنسى" وهو بعد من أبعاد السلوك الجنسى استرعى اهتمام الدارسين أكثر من غيره فى السنوات الأخيرة (باعتباره عاملا وبائيا فى انتشار عدوى الإيدز ، فضلا عن دلالاته بالنسبة للعلاقات الجنسية) . يبدأ بمناقشة أمر قياس عدد الشركاء فى العلاقات الجنسية ، ثم يستعرض توزيعهم بحسب المتغيرات الستة الحاكمة ، ويحلل العدد التراكمى للشركاء فى ضوء متغير العمر والمرحلة (من العمر) ، ويتبع ذلك بدراسة عدد الشركاء قبل الارتباط الأول وفى اثنائه وبعده . وفى فقرات ختامية يناقش قضية الجنس خارج إطار العلاقة الزواجية ، أو ما يسمى "الخيانة الزوجية" . ويخرج فريق البحث باستنتاجات واستخلاصات مهمة فى كل حالة .

وثمة فى المادة الميدانية ، ونتائج دراسات أخرى ، ما يشير إلى أن العمر الجنسى للإنسان ، أى عمر الممارسة الجنسية ، يبدو الآن أطول مما كان عليه من قبل : يبدأ مبكرا ويتأخر عما كان ينتهى عنده .

ويضم الفصل السادس (ص ص ٢٢٥ - ٢٦٨) تحليلا "لشبكة العلاقات الجنسية" ، تكوين المجموعة التى يمكن أن يختار منها شريك ، ومعايير الاختيار ، والأشكال المختلفة للشراكة ، والنتائج التى تتحقق من كل منها ، وغير ذلك . وينطلق التحليل هنا ، كما ينطلق فى مختلف قضايا هذا العمل الموسوعى ، من مقدمة أن شبكة العلاقات الجنسية ليست ظاهرة عشوائية ، وإنما هى تخضع - فى شكلها وفعلها ونتائجها - لتأثير المتغيرات الحاكمة الستة ، وبخاصة الأصل السلالى ، والعمر ، ومستوى التعليم ، والديانة . وترجع أهميتها إلى علاقتها

بعمليات اجتماعية كثيرة ، مثل الزواج وإنجاب الأطفال ، وارتباطها بوبائيات الأمراض الجنسية .

وفى الفصل السابع (ص ص ٢٦٩ – ٢٨٢) يحلل فريق البحث الاحتمالات الوبائية لبعض الأمراض الجنسية من خلال شبكة العلاقات الجنسية ، وبخاصة بالنسبة لمرض الإيدز .

ويشغل موضوع الجنسية المثلية الفصل الثامن من المجلد (ص ص ٢٨٣ – ٣٢٠) ويمثل مدى انتشاره واحدا من مشاغل الدارسين والأشخاص العاديين على حد سواء . وعلى الرغم من تنامى حركة "حرية الجنسية المثلية" gay movement ، إلا أن القطاع الأكبر من الرأى العام مازال ينظر إليها باستنكار ، ويقف منها موقف الرفض إلى حد الوصمة ، وبخاصة بعد اكتشاف الاحتمالات الوبائية لممارستها بالنسبة لمرض الايدز .

وهناك وجهتا نظر رئيسيتان نحو الجنسية المثلية ، تربطها الأولى بعوامل بيولوچية ونفسية ، وتراها الأخرى مشروطة باعتبارات اجتماعية . وفى مناقشة الموضوع يستعرض فريق البحث نتائج أهم الدراسات السابقة ، وبخاصة بالنسبة لقضية الانتشار (ويشير إلى صعوبة ، وربما استحالة – تحديده) ، ثم يتناول بالتحليل أبعاد الجنسية المثلية : البعد السلوكى ، والبعد العاطفى ، والبعد الإدراكى . ثم يناقش قضية الانتشار فى ضوء المتغيرات الحاكمة الستة ، ويضيف إليها متغير محل الإقامة (المدن الكبرى ، المدن الأصغر ، الضواحى ، المناطق الريفية) الذى يتبين أنه ، مع متغيرى العمر ومستوى التعليم ، من المتغيرات المؤثرة . ويختم بتحليل أمور أخرى ، مثل الشريك ، وتكرار الممارسة ، وأساليبها .

وفى الفصل التاسع ، والأخير من القسم الثانى من المجلد ، (ص ص ٣٢١ - ٣٤٧) يقدم فريق البحث تحليلا لثلاث قضايا مهمة . أولاها هى الخبرة الجنسية "الطبيعية" الأولى ، "والجنسية الغيرية" عند الشباب ، وبخاصة فى علاقتها بالعمر ، وعدد الشركاء ، والظروف التى جرت فيها .

الثانية هى الاغتصاب ، أو الجنس بالإكراه ، وبخاصة بالنسبة لطبيعة "الضحية" ، وعلاقته بالجانى ، ومدى الانتشار .

والثالثة هى اغتصاب الأطفال قبل البلوغ ، وبخاصة بالنسبة لآثاره السلبية على الصحة الجنسية فيما بعد .

وفى القسم الثالث ، والأخير ، من المجلد (ص ص ٣٤٩ - ٥٤٠) يستعرض فريق البحث أهم الآثار والنتائج التى تترتب على مادة القسم الثانى - التنظيم الاجتماعى للسلوك الجنسى .

يركز الفصل العاشر (ص ص٣٥١- ٣٧٥) على الصحة العضوية والسعادة فى علاقتهما بالجنس ، والإشباع الجنسى ، والاضطرابات الجنسية . ويحللها على ضوء المتغيرات الحاكمة الستة مضافا اليها بند الدخل (فقير ، ومتوسط ، وغنى) .

وفى الفصل الحادى عشر (ص ص٣٧٦-٤٤١) ، وهو فصل طويل نسبيا)، يدرس فريق البحث الأمراض التى تنتقل عن طريق ممارسة الجنس ، ومن أخطرها الإيدز . يبدأ بمعدلات انتشار الأمراض المختلفة على ضوء المتغيرات الحاكمة الستة ، ومتغيرات أخرى ، مثل أسلوب ممارسة الجنس ، وطبيعة الشريك وما قد تشكله من خطورة . ثم يناقش السلوك الجنسى للمرضى بأمراض جنسية ، والاستجابة لمخاطر العدوى ، وبخاصة عدوى الإيدز .

ثم يلقى فريق البحث ، فى الفصل الثانى عشر (ص ص ٤٤٢ - ٤٧٤) ، نظرة على العلاقة بين الجنس والخصوبة (أنماط الخصوبة والعقم ، وتحديد

النسل ، والولادات ، والعمر عند ميلاد أول طفل) ويبين كيف تعكس هذه الظواهر أوضاعا وتحولات اجتماعية وحضارية مهمة .

وفى الفصل الثالث عشر (ص ص ٤٧٥ - ٥٠٨) يستطلع فريق البحث أمر العلاقة بين الجنس من ناحية ، والمعاشرة طويلة المدى والزواج من جهة أخرى .

يبدأ بقضية العمر عند أول ارتباط ، والعمر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، ثم يناقش الاختيار فى الزواج أو المعاشرة ، ويختم بتحليل أمر استقرار الشراكة .

وبعد تحليل أهم الأبعاد السلوكية فى الجنس : السلوك الجنسى ، والشريك ، وأسلوب الممارسة ، والآثار ، وغيرها ، يبقى أمر الجوانب القيمية . وفى آخر فصول المجلد ، الفصل الرابع عشر (ص ص ٥٠٩-٥٤٠) يناقش فريق البحث الاتجاهات (التوجيهات المعيارية) نحو أمور الجنس . تبدأ المناقشة باستعراض الاتجاهات المختلفة ، وتركز على ثلاثة منها :

- الإنجابى . ويقوم على أن التناسل هو الغرض الرئيسى والأسمى للجنس .
- العاطفى أو العلائقى . ويركز على فكرة أن السلوك الجنسى ثمرة للعلاقة بين طرفين ، بغض النظر عن السياق الذى يجرى فيه .
- الترويحى ، ويرى أن اللذة أو المتعة هى الغرض الأول من الجنس ، ويفضل أية صورة فيه يقبلها الطرفان المسئولان .

ويهم أن نوضح مرة أخرى أن التحليل فى مختلف فصول المجلد يجرى فى ضوء المتغيرات الحاكمة الستة (النوع ، والعمر ، ومستوى التعليم ، والحالة الرواجية ، والديانة ، والأصل السلالى) ، مضافا إليها فى بعض الحالات متغيرات أخرى ، مثل الدخل ، ومحل الإقامة .

تقييم

لابد من الإقرار بأن هذا العمل هو عمل غير مسبوق وغير عادى . وليس ذلك لأنه يقتحم مجالا يدخل فى "منطقة الشوك" فقط ، وإنما للرؤية النظرية الواضحة للموضوع ، والتخطيط الجيد لدراسته ، والصرامة فى تنفيذ الخطة ، والاجتهاد فى تحليل المادة واستخلاص الأحكام منها ، أيضا . وفى تقديرنا أن العمل يقدم مادة متنوعة غنية ، تصحح أخطاء شائعة كثيرة ، وتلقى الضوء على جوانب لم تكن معروفة . وستظل هذه المادة مصدرا ينهل منه الدارسون ، وغيرهم ، لبعض الوقت ، فضلا عن الدروس المنهجية والإجرائية المهمة الكثيرة .

فمن ناحية أولى ، إن محاولة رؤية السلوك الجنسى فى سياق اجتماعى ، والبحث عن ملامح التنظيم الاجتماعى فيه هو تقدم مهم ، تجاوز فريق البحث به النظرة التقليدية للسلوك الجنسى باعتباره نشاطا بيولوچيا أو تغلب عليه الطبيعة البيولوچية ، ووصل إلى إدراك تكامل البيولوچى والنفسى والاجتماعى فيه .

ومن ناحية ثانية فإن أسلوب المسح القومى بالعينة ، الذى اختاره فريق البحث ، هو وحده الذى يمكن ان يكشف عن تنوع السلوك الجنسى فى مجتمع تعددى ، ويرصد العموميات والخصوصيات التى تتجلى بها صوره المختلفة . واختيار المعاينة الاحتمالية يضمن مصداقية الأحكام والاستخلاصات ، ويضع الأساس السليم للتعميم .

ومن ناحية ثالثة اتسمت خطة البحث باتساع التغطية ، حتى لقد تطرق الفحص لمعظم جوانب الموضوع ، والتعمق فى التحليل ، حتى لقد وصل فى هذا إلى حد لم يسبق أن بلغه غيره .

ومن ناحية رابعة ، وفق فريق البحث فى اختيار أساليب وأدوات بحث وتحليل : استمارة الاستبار ونوع من "التقرير الذاتى" المقنن ، وخطة للمعالجة

الإحصائية والتحليل ، وغيرها ، تتسم بدرجة واضحة من الدقة والكفاءة .

وقد ساعد كل هذا ، وغيره ، في :

١ – تحقيق نسبة استجابة عالية ، أقل قليلا من ٨٠٪ من إجمالى عدد الحالات فى العينة . وكان المستهدف تحقيق نسبة استجابة ٧٥٪ .

٢ – الحصول على المادة التى خطط لجمعها ، فى المستوى من الكفاية والكفاءة الذى استهدفه فريق البحث .

أما قائمة المراجع ، التى تزيد على خمسمائة عمل معظمها أساسى ، ففضلا عن إنها تسمح بربط الأفكار والقضايا والتحليلات الرئيسية فى الموضوع بحركة البحث والتفكير فيها ، فإنها تسمح للقارئ المعنى بالتوسع فى التحليل حين يهمه ذلك .

ومن القضايا المشكلة التى لم تغب عن فريق البحث ، واتخذت فيها إجراءات مناسبة :

١ - قضية حق الخصوصية privacy

أى حق الاشخاص الذين يجرى عليهم البحث فى الاحتفاظ بما يرون من شئونهم سرا لا يبوحون به إلاّ لمن يريدون . وفى البحث الراهن كان الأمر شديد الإلحاح، وبخاصة فيما يتعلق بالشركاء فى السلوك الجنسى . وقد روعى احترام هذا الحق لحد بعيد .

٢ - قضية السرية confidentiality

أى قصر حق الاطلاع على ما يقدمه أفراد العينة من مادة على فريق البحث ، واستعماله بصور لا تسئ اليهم كأفراد أو جماعات . وقد حرص فريق البحث على تدمير كل ما يشير إلى هوية المجيبين بمجرد الانتهاء من المعالجة الإحصائية

للمادة . ولكن كان لذلك ثمن باهظ ، فقد تسبب فى :

أ - إهدار فرصة إجراء دراسة تتبعية ، فكرّ فريق البحث فيها فى مرحلة من مراحل التخطيط له .

ب - استحالة إعادة إجراء الدراسة ، وهى مطلب ضرورى للبت فى مصداقيتها .

وهناك ما يشير إلى أن تقرير البحث ، الموجه للقارئ المتخصص أساسا ، وتقريرا آخر مبسطا موجها للقارئ العادى [٥] ، قد لقيا تقديرا ملحوظا .

ولكن كأى عمل علمى كبير ، من الطبيعى أن يثير العمل الراهن جدلا وحوارا واسعين . وإسهاما منا فيهما نطرح الملاحظات التالية [٦] .

أولا : نأخذ على فريق البحث أن مادة الفصل فى "المنهج" والملاحق التى تتصل به لا تتضمن شيئا محددا عن الأفكار الموجهة والفروض وخطة التحليل ، وما إليها ، يمكن على أساسها مناقشة هذه الجوانب من التصميم المنهجى .

ثانيا : لانتفق مع فريق البحث فى إغفال أهمية ربط السلوك الجنسى فى المجتمع الاميريكى بالسياق الاجتماعى - والطبقى بصفة خاصة - [٧] والنسق الحضارى الرئيسى والأنساق الفرعية ، والمناخ العام - منظومات القيم والمعايير والتفضيلات وأساليب الحياة ، وغيرها . وكان يمكن للبحث أن يذهب إلى مدى أبعد فى سبر أغوار موضوعه لو أنه فريق البحث ، بدلا من التركيز على الملامح الفردية والعلاقات بين الأشخاص ، حرص على تحليله على ضوء طبيعة البناء الاجتماعى وديناميياته .

ثالثا : ولانظن أن القرار بقصر إطار العينة على السكان فى أعمار بين ١٨ سنة و٥٩ سنة ، من يتكلمون الانجليزية ، كان قرارا سليما . فقد استبعد فئتى عمر من السكان يبدو السلوك الجنسى فيهما مشكلا ، هما فئة المراهقين - أقل من ١٨ سنة - مرحلة المحاولات الأولى ونقص الخبرة ، وفئة المسنين

– فوق ٥٩ سنة – مرحلة الضعف ونقص القدرة . كما أننا نعتقد أن البحث خسر كثيرا باستبعاد السكان ممن لا يتكلمون الانجليزية ، وهم يشكلون جماعات هامشية حضاريا واجتماعيا ، عادة .

الهوامش والمراجع

١ – حتى الآن لم يتطرق النشاط العلمى فى مؤسسات وأجهزة البحث الاجتماعى ، ولا جهود الباحثين الأفراد ، فى مصر ، لموضوع السلوك الجنسى للمصريين ، ولاتجاهاتهم نحو أمور وقضايا الجنس ، والمشكلات التى ينطوى عليها ، والآثار التى تنتج عنه . كانت هناك محاولة لاختراق التعتيم على الموضوع ، بمسح قومى ، فى أواخر السبعينيات ، ولكن لم يقدر لها أن تنجح . ومازال الموضوع يلفه الغموض .

ولسنا نعرف كيف يمكن أن توضع سياسة مسئولة للتربية الجنسية ، أو علاج للمشكلات والأمراض التى تفرزها الممارسات الجنسية الشائعة ، على المستويات الفردى والجماعى والمجتمعى ، أو فهم سليم للتعقيدات التى تترتب على الأوضاع الراهنة فى عديد من مجالات الحياة ، بدون وجود قاعدة معلومات سليمة صلبة فى الموضوع .

ومن المفارقات الغريبة أن يحدث هذا فى الوقت الذى تقدم فيه وسائل وأدوات الاتصال الحديثة – وبخاصة الانترنيت – جرعات من الحقائق والأوهام والإثارة الجنسية فوق ما يطاق .

٢ – على المستوى الشخصى الفردى ، ليس من السهل الحديث بصراحة كافية عن أمور تبدو شديدة الحميمية . وبالنسبة لعملية البحث يصعب عزل الاعتبارات الأخلاقية عن الأبعاد الواقعية والقيمية .

وعلى الصعيد الاجتماعى مازال الموضوع يحاط بقدر كبير من التعتيم ، وينطوى على شئ غير قليل من الإلغاز .

٣ – Alfred C. Kinsey, Wardell B. Pomeroy and Clyde C. Martin, Sexual Behavior in the Human Male, Philadelphia, Pa., Saunders, 1948.

Alfred C. Kinsey, Wardell B. Pomeroy, Clyde B.Marin and Paul H. Gebhard, Sexual Behavior in the Human Female, Philadelphia, Pa., Saunders, 1953.

٤ – فى تقديرنا أن الاستبار بالتليفون telephone interview ، والاستخبار البريدى mailed questionnaire ، وهما أقل تكلفة من تطبيق استمارة استبار فى موقف وجه لوجه ، أدنى ملاءمة وكفاءة ، كأداتين لجمع المعلومات فى مسح قومى بالعينة فى موضوع السلوك الجنسى .

٥ – Robert T. Michael et. al., Sex in America, New York, Little, Brown, 1994.

٦ – لم نتعرض لخطة وعمليات التحليل الإحصائى ، لأنها لا تدخل فى نقاط التركيز الأساسية فى عرض موجز كهذا الذى نقدمه ، هذا فضلا عن انها تتطلب خبرة وجهدا خاصين .

٧ – بعد الإسهامات العديدة المهمة التى قدمها مايكل بوراووى Michael Burawoy وايريك اولين رايت Eric O. Wright ، وغيرهما ، فى مجال تحليل التركيب الطبقى للمجتمع الاميريكى ، لم يعد مقبولا إغفال هذا البعد كمتغير تحليلى ، أو الدفع بعدم وجود مؤشرات له يعتمد عليها فى البحث .

21. Sayyid Khalid Bin, Western Dominance and Political Islam: Challenge and Response. Albany, N. Y., State University of New York Press, 1995.

22. Haddad, Yvonne Y., "Islamic Awakening in Egypt", Arab Studies Quarterly, Vol. 20, No. 3, 1987, pp. 234-259.

23. Dawisha, Adeed, op. cit., p. 102.

24. Ibid., p. 116.

25. Esposito, John L., op. cit.

26. Amjad-Ali, Charles, "Democratization in the Middle East from an Islamic Perspective." In Elise Boulding (ed.) Building Peace in the Middle East: Challenges for States and Civil Society. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers. 1994, p. 71.

27. Dekmejian, R. Hrair, op. cit.

الإسلام والغرب : عملية التسمية

يحيى الحداد

تناقش هذه الورقة مظاهر وآثار الانحياز الذى تنطوى عليه نظرة المفكرين فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية – وفى غرب أوربا وأميريكا الشمالية بصفة خاصة – للإسلام والمسلمين .

ويحلل الكاتب الاعتبارات السياسية والمصالح التى تكمن وراء عمليات تسمية بعض الحركات والجماعات الإسلامية النشطة . وهو يشير – بصفة خاصة – إلى اعتبار "المقاومين للاحتلال السوفيتيى لافغانستان مجاهدين" ، وعلى النقيض كذلك ، النظر إلى المناضلين ضد الاستيطان الصهيونى فى فلسطين والاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان على انهم إرهابيون .

References

1. Said, Edward W. Covering Islam: How The Media and Experts Determine How We See the Rest of the World. New York, Pantheon Books, 1981, p. 9.
2. Denzin, Norman K., Symbolic Interactionism and Cutural Studies: The Politics of Interpretation. Cambridge, Massachussetts: Blackwell Publishers, 1992, p. 98.
3. Faour, Muhammad, The Arab World After Desert Storm. Washington, D.C. United Institute of Peace, 1993, p. 55.
4. Dawisha, Adeed, the Arab Radicalism , New York, Council Foreign Relations, Inc, 1986, XI.
5. Sarin, O. and Dvoretsky, L. The Afghan Syndrome: The Soviet Union's Vietnam. Novato, California Presido Press, 1993, p. 43.
6. Ibid., pp. 45-45.
7. Ibid., p. 53.
8. Ibid., p. 55.
9. Poullada, Leon B. "The Road to Crises 1919-1980... American Failures, Afghan Errors and Soviet Successes". In Rosanne Klass (ed.) Afghanistan: The Great Game Revisited. New York, Freedom House. 1987, p. 59.
10. Ibid., p. 62.
11. Sarin, O. and Dvoretsky, L. op. cit., p. 65.
12. Hammond, Thomas T., Red Flag Over Afghanistan. Boulder, Colorado: Westview Press, 1884, p. 158.
13. Idem.
14. Ibid., p. 215.
15. Ibid., p. 216.
16. Steinfels, P. "Call For Holy War Reveals Fissures in Islamic World". New York Times, October 7, 1990.
17. Dekmejian, R. Hrair, Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1995, p. 4.
18. Esposito, John L. The Islamic Threat: Myth or Reality? New York, Oxford University Press, 1992, p. 7.
19. Bolling, Landrum "Interfaith Relationship: Old Wars and New Dialogues". In Elise Building (ed.) Building Peace in the Middle East: Challenges for States and Civil Society. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, 1994, p. 309.
20. Faour, Muhammad, op. cit.

the grievances and injustices experienced by the Arab people did not reduce their significance or make them wither away. Only genuine solutions to these national problems or concerns will eradicate their radicalizing potential. Failure to ameliorate them will eventually make the treacherous boundaries between "moderate Islam" and "militant Islam" vacuous and devoid of any operational boundaries.

When examining the question resurgence in the framework of the ongoing peace process in the Middle East, it should be unequivocally understood that no Arab or Muslim in the Arab world is against peace because "aggression" or "terrorism" is in his/her genes. The same factors that bring about violence or war also bring about friendship and peace. These are cultural, social, political, economic, and psychological. They should not be isolated from their proper historical context. Only a peace that can bring about freedom, justice, equality, dignity and a sense of individual worth can ultimately be a lasting peace. The failure of the Shah of Iran should provide the United States now more than ever with the wisdom of establishing primary ties of friendship based on mutual interests and reciprocal responsibilities with the people of a certain country or nation and not solely with a "friendly tyrant" and his forces of suppression and torture. If the proposed peace will create a false perception of an economic boom that will ultimately make the rich richer and the poor poorer, then the ideology of Islam can become a serious contender to the legitimacy of some Arab regimes whose Islam has already been labelled as "American Islam".

the late 1970s after the Khomeini Revolution in Iran. This revolution had an inspirational radicalizing effect on Muslims in the Arab world. It "was a live demonstration of the power of Islam to put Islam in power.(24)

Third: Islamic movement in the Arab world are not monolithic and their ideological cleavages should be taken into account. Esposito(25) cautions of how prevalent is this monolithic characterization of Islamic fundamentalism in the West and points out its dangerous implications. This perception results in an exaggeration of the potential threat of Islamic fundamentalism to the West and totally ignores the fact that certain Islamic states that are fundamentalist are staunchly pro-American; (a clear case is Saudi Arabia).

Esposito is perceptive in his analysis that. "In the 1990s it is important that the vacuum created by the end of the Cold War not be filled by exaggerated fear of Islam as a resurgent "evil empire" at war with the New World Order and a challenge to global stability". Amjad-Ali (26) corroborates Esposito's analysis by explaining how the collapse of communism has brought negative prominence to Islam and placed it as the only challenge to the liberal ideology of the West. Islam is the new enemy and the "red threat" has been replaced by the "green threat," (the color of Islam).

Fourth: Islamic resurgence has its roots in social, political, historical and psychological factors that cannot simplistically and cunningly be reduced to only religious factors. Dekmejian (27) who uses a broad theoretical framework utilizing these factors reminds us that the regeneration of the Islamic ethos in the contemporary setting is a complex phenomenon that is at once spiritual, social, economic and political in nature. He maintains that the Western practice of placing Islamic fundamentalism under the rubric of "fanaticism" is dysfunctional for a balanced and dispassionate analysis of the subject.

Fifth: The failure of Arab nationalism to provide solutions for

of the early 1970s did not result in an equitably just distribution of wealth. On the contrary, there has been, and contimues to be, a polarization of the socio-economic gap between rich and poor. As scholars on social classes in the Arab world fully know, the middle class is negligible, marginal, and almost nonexistent. It does not take a Marxist in the Arab world to recognize that economic power does lead to political power and all forms of government corruption and conspicuous consumption. People experience these phenomena in their daily living. Many stories have been told or written by writers, journalists or travellers about the hundreds of thousands of Egyptians who can barely find food and shelter while many rich Egyptians hold wedding ceremonies costing hundreds of thousands of dollars in the most luxurious hotels of Cairo. Dawisha [(23)] explained that Marxism failed as an alternative to pan-Arabism among the poor because it is "too esoteric and too divorced from people's own realities".

The following noteworthy observations relevant to the resurgence of Islam in the Arab World should be kept in mind:

First: Islamic movements existed in the Arab world as early as 1928 when Hassan al-Banna established the Muslim Brotherhood. These movements were suppressed by the tide of Arab nationalism with its secular ideology. Its major premise was the belief in a cohesive unified Arab world based on cultural, not religious identification. Its lofty promise was the modernization of the Arab world based on implementation of democratic ideals, recognizing the worth of the individual, and independence from the influence of foreign powers. One of the main themes of Nasser's speeches was that decisionmaking (Sun' al qarar) should be nationally made with honour and without any interference from outside powers.

Second: The decline of Arab nationalism after the disastrous humiliating military defeat in 1967 first emphasized the role of Israel a state serving Western imperialism and secondly opened the door for an Islamic resurgence which became radical or revolutionalry only in

lah). The more popular term in the West, Islamic fundamentalism, embodies a multiplicty of value-laden meanings. As Esposito[18] puts it, "For a number of reasons Islamic fundamentalism tells us everything and, yet, at the same time nothing." He provides three reasons for this ambiguity.

First: Islamic fundamentalism includes all practicng Muslims who accept the Quran as the literal word of God and the Sunnah (tradition) of Prophet Muhammad as a normative model for living. Both the anti-Western Muammar Qaddafi and the pro-Western King Fahd can be included under this rubric

Second: The preceptions of Islamic Fundamentalism are influenced by American Protestanism. Implied here is that fundamentalism is pejorative or derogatory indiscriminately referring to those who advocate the literalist Biblical or Quranic position. As Bolling[19] points out comparisons between Christian fundamentalism and Islamic fundamentalism are off the mark. Islamic fundamentalists see themselves as being at war with government corruption, and dictatorial leaders. They are enraged by widespread poverty. Their Islamic version is nationalistic placing heavy blame of "foreign influences," "imperialistic shackles." and "traitorous" local leaders who have "sold out" to the West, especially the United States.

Third: Fundamentalism is frequently equated with political activism, extremism, terrorism and anti-Americanism. Esposito convincingly shows how it is misleading to maintain a monolithic conception of Islamic fundamentalism as the West has misleadingly done.

Writers aware of the misgivings of the term Islamic Fundamentalism prefer to use other less stereotyping terminology such as "Islamism" [20], Political Islam [21], "Islamic Awakening" [22]

Many reasons contributed to the resurgence of political Islam. Among these is that it was chosen as an alternative to pan-Arabism by the economically disinherited and politically excluded. The oil boom

oneself for a group value. From this perspective, it is as self-denying as Durkheim's altruistic suicide. Furthermore, it is rational for it attempts to achieve a concrete goal (getting rid of foreign occupation) utilizing legitimately defined means by the group itself and by the international community that condemns the invasion of one country by another. To Western external observers, it is an acceptable "Jihad" or a "holy war" if it is carried out by "good Muslims", and religious fanaticism instinctively leading to terrorist behavior if it is underaken by "bad Muslims". "Good Muslims" and "bad Muslims" are measured by the scale of serving U.S. interests. Recent history has taught us that the "terrorist" of yesterday can become the "peacemaker" of today! Former Israeli Prime Minister, Menachem Begin, and Yasser Arafat are clear examples.

Fourth: The labelling process and the interpretative process are both misleading, deceptive, constraining and manipulative. They selectively highlight or accentuate certain actions taken out of their broader context or frame of reference. Religious orthodoxy is exploited politically at the expense of adequately explaining it as a religious phenomenon stemming from the interaction of several factors including cultural, political, economic and psychological.

Islamic Fundamentalism

Dekmejian [17] points out that it is instructive to review terms and constructs in the original Arabic usage regarding the Islamic phenomenon. These are: al-ba'th al-Islami (Islamic resurrection), al-sahwah al-Islamiyyah (Islamic awakening), ihya' al-din (religious revival), al-usuliyyah al-Islamiyyah (Islamic fundamentalism), al-barakah al-Islamiyyah (Islamic movement), al-tayyar al-Islami (Islamic current) al-ittijah al-Islami (Islamic tendency). These terms place more emphasis on the political dimension of the Islamic phenomenon than the religious composent. They also place great importance on periodic renewal of the faith (tajdid) through restoration and reform (is-

Another Afghan insurgent leader insisted, "we will go on fighting. Time does not concern us. We have been fighting for centuries".(14) Another rebel declared that, "It is not up to Washington whether we fight or not. It is up to Washington whether we fight with reasonably good weapons or with stones".(15)

The "Terrorists" of Hamas

The aforementioned reasons and quotations are not unsimilar to the ones that members of Hamas and other Islamic fundamentalist groups are offering nowadays for their struggle against the Israeli occupation. Objectively speaking, the following comparative profiles of the "Mujahedeen" in Hamas and other Islamic fundamentalist groups in the Arab world can be constructed.

First: The "Mujahedeen" were fighting an occupying Soviet military force motivated by the teachings and ideology of Islam. Similarly , Hamas has been fighting an Israeli military occupation with adherence to Islamic faith. The act is the same: resistance to military occupation of one's country by a foreign country or power. The labelling process as well as the interpretative process of the same act are differentially constructed and evaluated in accordance with the cultural, political, and ideological apparatuses of the participants themselves and the Western policymakers or controllers of the communication apparatuses.

Second: Jihad acquired different meaning within the context of the labelling process and the interpretative process. It was mainly associated with violence at the expense of undermining the other meaning of Jihad as the individual's long life spiritual struggle to resist temptation and live morally. (16)

Third: Commitment to religious ideology or faith is selectively evaluated by its Muslim followers or external Western observers. To Muslim believers, rightly or wrongly, it is martyrdom. It is sacrificing

United States' perception that the Soviet invasion threatened the stability of the adjacent regions that are vital to the industrialized Western world. To protect these interests, Washington declared that, any attempt by an outside force to gain control of the Persian Gulf region will be repelled by any means including military force. This was known as the "Carter Doctrine" (9) It was followed by a similar "Reagan Doctrine" that "was formulated to extend American aid to "freedom fighters" who resist communist governments in their own country". Reagan celebrated "Afghan Day" each year at a While House ceremony (10). The U.S. endorsement of the Mujahedeen was publicly aknowledged when President Reagan received in the White House on July 16, 1986, a delegation of Afghan resistance leaders headed by B. Rabbani who was the leader of the fundamentalist Islamic Society of Afghanistan accompanied by the leaders of other three Islamic fundamentalist organizations.(11)

Former President Carter has acknowledged in his memoirs that he had arranged to have Soviet-made weapons delivered to the Afghan Mujahedeen (12). Anwar Sadat also publicly declared in a television interview on NBC in September 1981 he delivered armaments sent by the U.S. to the Afghan rebels (13).

The Afghan rebels believed in martyrdom in their fighting the invading Soviets. There were many reasons why they were willing to do so. Among these two reasons were salient:

a) Their mullahs or religious leaders had declared the struggle as a jihad, a holy war of true believers against atheist communists or infidels.

b) If a Muslim killed an enemy in battle he was described a "Ghazi", an Islamic warrior, and if he was killed, he was a "Shaheed", a martyr for Islam and the rewards were great in paradise. A wounded guerrilla in a hospital in Pakistan told an American correspondent: "We have chosen the way of martyrdom. How can we be defeated?"

Kremlin and invading Soviet forces stigmatized them as "bandit grouping," "terrorists," and "dushmans" (enemies) [5]

It should be remembered that the Afghan resistance was not monolithic politically. It embraced different groups from the supporters of the monarchy to left wing radicals. It should additionally be kept in mind that the Islamic party of Afghanistan's program was to overthrow the communist rule which, consequently, would restore some traditonal Islamic ways of life, (purdah or veil for women, separate schools for boys and girls, ban on alcohol and gambling). Even the official publication of the Islamic Party of Afghanistan Newspaper endorsed an Islamic name, Shahadat (death for belief)[6] All other Islamic organizations adopted Islamic symbols and an Islamic code of behavior.

In his defense of the U.S. arming of the Afghan insurgents, Anthony Arnold wrote, "In any case, the Afghans will continue to fight even with stones, if need be, and we (U.S.) should not deny them the chance to be more effective." [7] (How ironic that in 1987 the stone became the symbolic weapon of the Palestinian Intifada!). A similar call was undertaken by Senator Charles Percy in the U.S. Senate in January 1980: "We must provide direct support to nationalist and rebellious forces in Afghanistan."[8] In February 1980, the American Press confirmed how the CIA implemented a plan of operation to supply the "Mujahedeen" with weapons which was endorsed by the then National Security Advisor Zbigniew Brzezinski and appprorved by President Carter himself. Other countries such as Pakistan, Egypt, Saudi Arabia, China and Israel cooperated with the U.S. in the delivery of military aid to the Afghan rebels in addition to military trained devout Muslim fighters who joined the Jihad.

The United States' support for the "Mujahedden," it should be stressed, was not motivated by a universal principle of condemning the invasion of one country by another. Nor was it to support and cherish Islamic fundamentalist values. Rather, it was dictated by the

The significance of this second function has been recently scrutinized by Denzin[2] in his book, *Symbolic Interactionism and Cultural Studies: The Politics of Interpretation.* Cultural apparatuses, Denzin emphasizes, are also apparatuses of communication. They include, among other things, the social institutions such as schools, newspapers, magazines, popular literature, television, as well as the images, meanings and slogans that guide, define and shape how messages are received and interpreted. It is essential, therefore, to identify the cultural apparatuses or technologies of communication that misrepresent the resurgence of Islam in the Arab world and the fundamental issues or concerns that have made Islam as the "ideology of popular dissent."[3] Let us at this juncture examine how the American cultural apparatuses had specifically manipulated two labels attached to two Islamic groups: The "Mujahedeen" of Afghanistan and the "Terrorists" of Hamas.

The "Mujahedeen" of Afghanistan

It is noteworthy to document that the Soviet military intervention in Afghanistan was described in the American communication apparatus as an "invasion", while similar acts of U.S. military intervention in Grenada and later in Panama were reported as "liberation". This is a clear example of what the well-known social psychologist, Muzafer Sherif, corroborated in 1940s of how our group membership determines our perception of a certain social situation: When we kill the enemy, we are brave and heroic; when the enemy kills us, he is inhuman and fanatical. Dawisha[4] has shown how process as well as the interpretation process are subjectively biased, politically motivated, and ideologically driven.

The Soviet invasion of Afghanistan took place in December, 1979. While the Afghan resistance groups described themselves, and later were described by the U.S. media apparatus and the Administration as "Mujahedeen" (Holy warriors) or "freedom fighters," the

changes, sponsors blood-thirsty terrorism, preaches the subordination of women, and glorifies Jihad, and advocates a logically unjustifiable militancy against the State of Israel and, hence, peace. It is as if Muslim believers do not realize the dangers of Islam to their own being and advancement.

This paper will attempt to establish how the "Mujahedeen" of Afghanistan and the so-called "terrorists" of Hamas essentially share the same profile of religous identification and commitment. Nonetheless, the politics of the labelling and Interpretation processes that are linked to the internationally politically defined scene in the West has provided two diametrically opposed profiles of these groups sharing the same Islamic religious affiliation.

Islamic fundamentalism or what is commonly known as the "Islamic revival, resurgence or awakeing" will be examined as a struggle for the achievement of the fundamental national goal of liberation from neo-colonialism and proxi-colonialism after the failure of Arab nationalism. The Islamic awakening will be scrutinized as a predictably rational response to these Western foreign exploitive powers that have up to the present time defined, shaped and controlled the destiny of the Arab World and subdued its Arab national and cultural aspirations.

The Manipulative Constraining Power of Labelling and Interpreting

According to Said(1) labels are notoriously vague. They are an integral part of cultural history rather than objective classifications. Labels serve at least two functions: a) A simple identifying function. b) The creation of a complex meaning. This second function is grounded in C. Wright Mills' contention that, "between consciousness and existence stand meanings and designs and communications which other men have passed on - first in human speech itself and later by the management of symbols". These manipulated symbols are determined by what Mills calls the cultural apparatus.

ISLAM AND THE WEST:
THE PROCESS OF LABELLING

Yehia El-Haddad*

Introduction

An enormous amount of literature dealing with the negative portrayal of Islam in the West has been published since the Khomeini's Iranian Revolution in 1978-79. Many of these publications embark on a negative depiction of Islam as reactionary, anti-democratic, irrational, rage driven and terrorist-oriented. Others, are rebuttals of the stereotypical threatening portrayal of Islam.

Serious discussions of Islam under the veil of academic scholarship attempt to achieve two objectives:

First: Islam as an external threat to West: That Islam in the Post-Khomeini Revolution is a real threat to the West, its economic, political, and social interests. Hence, the emergence of call to recognize that magnitude of this threat and the urgency to arrest it before its gets out of control.

Second: Islam as internal threat to progress and Westernization: That Islam is inherently reactionary anti-democratic, perpetrator of male chauvinism, and backward. It is marketed as a threat to the same countries whose religion is Islam. It fiercefully resists progressive

* Professor of Sociology, United Arab Emirates University, U.A.E.

The National Review of Social Sciences

Volume 33 Number 3 September 1996

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :

US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 33 Number 3 September 1996

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo